GIB

بنك الخليج الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٨

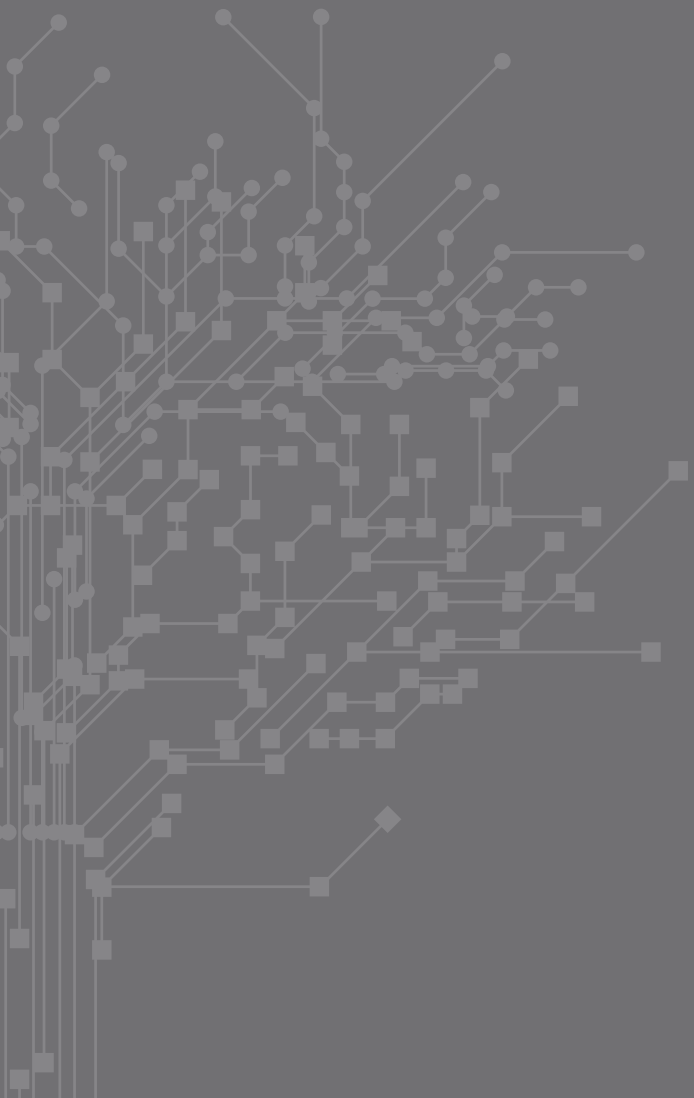

www.gib.com

المحتويات

٤	أعضاء مجلس الإدارة
٥	المؤشرات المالية
٦	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٠	تقرير الإدارة
١٧	الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية
٢٧	نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية
٣٠	استعراض الوضع المالي
٤٠	تقرير حوكمة الشركات
٥٧	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٦٠	نبذة عن أعضاء الإدارة العليا
٦٤	الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات
٦٥	دليل الشركات

GIB
بنك الخليج الدولي

نبذة عامة عن البنك

يقع المقر الرئيس لبنك الخليج الدولي في مملكة البحرين، وله مكتبين فرعيين في لندن ونيويورك، ويقدم لعملائه قنوات استثمار وأعمال مهمة تربط منطقة الخليج العربي ببقية العالم.

ويقدم البنك بالشراكة مع عملائه حلولاً مالية مبتكرة مخصّصة في مجال الخدمات المصرفية للشركات وخدمات التعاملات المصرفية العالمية والتعاملات في أسواق الدين والملكية الخاصة، إضافة إلى الاستشارات المالية وإدارة الأصول والخزينة. ويفخر بنك الخليج الدولي بريادته في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط من خلال إطلاق خدمة "ميم" في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. ويستخدم البنك نظاماً رقمياً متطوراً وفريقاً متمرساً يتألف من أكثر من ١٠٠٠ موظف، يعملون وفق معايير عالمية للسلوك الأخلاقي والمهني.

وقد بدأ بنك الخليج الدولي العمل في عام ١٩٧٦م بترخيص من مصرف البحرين المركزي كبنك تقليدي يقدم خدمات مصرفية للمؤسسات والشركات. وتعود ملكية البنك إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الست، وتعود غالبية أسهمه إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

ويمتلك البنك شركتين رئيستين تابعتين، وهما بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود في لندن، وشركة جي آي بي كابيتال في الرياض. كما يمتلك فروعاً دولية في لندن ونيويورك، وفروعاً إقليمية في الرياض وجدة والظهران وأبو ظبي، إضافة إلى مكتب تمثيلي في دبي. وفي إطار جهوده ليصبح بنكاً دولياً رائداً في دول مجلس التعاون الخليجي، حقق بنك الخليج الدولي إنجازاً مهماً حيث أنه حالياً في المراحل النهائية لتحويل فروعه في السعودية إلى بنك مسجل محلياً.

يفخر بنك الخليج الدولي بريادته في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد في منطقة الشرق الأوسط من خلال إطلاق خدمة "ميم" في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. ويستخدم البنك نظاماً رقمياً متطوراً وفريقاً متمرساً يتألف من أكثر من ١٠٠٠ موظف.

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك الخليج الدولي
رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي
(المملكة المتحدة) المحدود

الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن
عضو مجلس الإدارة

الدكتور نجم بن عبد الله الزيد
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ راجيف كاكار
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فرانك شواب
عضو مجلس الإدارة

المؤشرات المالية

	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
إيرادات (مليون دولار أمريكي)					
صافي الدخل بعد الضرائب	(٢٢٧,٠)	٧٠,٠	٣٧,٣	٩٠,٤	٨٥,٦
صافي إيرادات الفوائد	٢٧٣,٧	٢٥٣,١	١٩٠,٠	١٨٨,٢	١٥٨,٠
إيرادات الرسوم والعمولات	٦١,٢	٧٢,٦	٦٦,٢	٧٠,٢	٦٢,٩
المصاريف التشغيلية	٢٦٥,٤	٢٤٠,٠	٢١٩,٠	١٩٢,١	١٦٤,٩
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الأصول	٢٧٥٤٦,١	٢٥٤٧١,٣	٢٢٩٠٥,٨	٢٤١٩٢,٤	٢١٣٠٠,٢
القروض	٩٨١٧,٨	١٠٠٤٣,١	٩٧٤٥,١	٩١٦١,٤	٧٩٣١,٥
أوراق استثمارية	٣٨٩٧,٢	٣٩٩٣,٨	٤٠٦٦,٤	٣٨٨٤,٥	٣٩٤٤,٥
التمويل الأولي لأجل	٣٣٣٨,٠	٣٢٦٣,٦	٢٧٦١,٦	٢٤٢٠,٠	٣٣٧٢,٩
حقوق الملكية	٢١٩٦,٢	٢٤١٠,٩	٢٣٥٧,٤	٢٤٣١,٠	٢٣٥٠,٧
نسبة (%)					
الربحية					
العائد على متوسط حقوق المساهمين	(٩,٩)	٢,٩	١,٦	٣,٨	٣,٧
العائد على متوسط الأصول	(٠,٩)	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٤
رأس المال					
نسبة مخاطر الأصول (بازل ٢)					
– المجموع	١٤,٥	١٥,٦	١٦,٨	١٧,٨	١٩,٦
– الفئة الأولى	١٣,٦	١٤,٧	١٥,٧	١٦,٨	١٨,١
نسبة حقوق الملكية من مجموع الأصول	٨,٠	٩,٥	١٠,٣	١٠,٠	١١,٠
جودة الأصول					
نسبة الاستثمارات من مجموع الأصول	١٤,٨	١٦,٤	١٨,٢	١٦,٤	١٨,٩
نسبة القروض من مجموع الأصول	٣٥,٦	٣٩,٤	٤٢,٥	٣٧,٩	٣٧,٢
السيولة					
نسبة سيولة الأصول	٦١,٦	٥٨,٣	٥٥,٠	٦٠,٠	٦٠,٩
تغطية الودائع للقروض (عدد المرات)[1]	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,١	٢,٢

[1] الودائع تشمل التمويل الأولي لأجل

تصنيف الإئتمان

	فيتش	تصنيف موديز	كابيتال إنتليجنس
تصنيف ودائع طويلة الأجل	BBB+	Baa1	A+
تصنيف ديون أولية غير مضمونة طويلة الأجل	BBB+	Baa1	-
تصنيف ودائع قصيرة الأجل	F2	P-2	A1
النظرة المستقبلية	مستقرة	سلبية	مستقرة

تقرير رئيس مجلس الإدارة

يطيب لي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لبنك الخليج الدولي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مستعرضاً لكم فيما يلي أبرز معالم الأداء في العام المنصرم الذي اتسم باستمرار تقلبات أسواق المنطقة وضبابيتها، إضافة إلى نشوء عدد من التطورات العالمية غير المواتية، والتي شكّلت تحديات جديدة لدول مجلس التعاون الخليجي. لذا فقد تبنت إدارة البنك خلال ٢٠١٨م استراتيجيةً تميزت بالمرونة العالية في توقع المخاطر وإدارتها بشكل استباقي، من أجل مواجهة هذه التحديات الجديدة بشكل عاجلٍ وفاعل.

لقد تأثر المشهد الاقتصادي العالمي طيلة عام ٢٠١٨م بتباطؤ في النمو تزامن مع تزايد تقلبات الأسواق المالية. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل مركزية، كان من أهمها تصاعد التوترات في التجارة العالمية، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، وعدم استقرار السياسة النقدية الأمريكية، علاوة على التطورات الجيوسياسية المستمرة. وبالرغم من هذه التحديات، إلا أن أحدث توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ستحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٤ بالمئة في ٢٠١٨م و٣,٠ بالمئة في ٢٠١٩م، بعد انكماش بلغ ٠,٤ بالمئة في ٢٠١٧م. وقد دعَمَ هذه النظرة الإيجابية الارتفاع المتواصل لأسعار النفط، وتزايد فرص نجاح برامج التوازن المالي والإصلاح الاقتصادي التي تنفذها حكومات المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية.

وبنظرة فاحصة للقطاع المصرفي الخليجي في ٢٠١٨م، فقد لاحظنا بداية تعافيه بعد معاناة كبيرة استمرت لعامين، مستفيداً من النمو الاقتصادي القوي وزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة. وواصلت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي تحولها بشكل جاد نحو النظم الرقمية في مختلف عملياتها، وهو ما أتاح لها التركيز أكثر على تنمية الأعمال، واقتناص الفرص الجديدة، والارتقاء بخدمة عملائها، وتقوية قدراتها التنافسية.

وعلى صعيد الأداء، فقد حقق البنك أداءً مالياً قوياً في عام ٢٠١٨م، وذلك نتيجة تبني البنك استراتيجية تتسم بالمرونة العالية في توقع المخاطر وإدارتها بشكل استباقي فاعل. لذا فقد ارتفع الدخل الإجمالي بنسبة ١١ بالمئة ليصل إلى ٣٩٨,٥ مليون دولار أمريكي، مقابل ٣٦٠,٣ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وارتفع صافي الدخل قبل احتساب المخصصات واستقطاع الضرائب بنسبة ١١ بالمئة ليصل إلى ١٣٣,١ مليون دولار أمريكي، مقارنة مع ١٢٠,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧م. وتعكس هذه النتائج الإيجابية استمرار النمو وزيادة مساهَمة قطاعات المال والأعمال المتنوعة في البنك. وسجل دخل صافي الفوائد ارتفاعاً بمقدار ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة قدرها ٨ بالمئة، ليصل إلى ٢٧٣,٧ مليون دولار أمريكي. وارتفع دخل الرسوم والعمولات - الذي يعد أكبر مساهم في دخل البنك (غير المرتبط بالفوائد) - بنسبة ١٦ بالمئة، ليصل إلى ١٢٤,٨ مليون دولار. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحقيق إيرادات من رسوم إدارة المحافظ الاستثمارية في محافظ الأسهم السعودية التي تديرها شركة جي آي بي كابيتال المملوكة بالكامل لبنك الخليج الدولي، إضافةً إلى ارتفاع دخل العملات الأجنبية المتعلقة بأنشطة العملاء بنسبة ٣٢ بالمئة. كما استفاد البنك من دخل استثنائي نتيجة استلام مبالغ متعلقة بأصلٍ تم شطبه سابقاً.

وارتفع إجمالي مصروفات التشغيل في ٢٠١٨م بنسبة ١١ بالمئة؛ ليصل إلى ٢٦٥,٤ مليون دولار أمريكي، مقارنة مع ٢٤٠,٠ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتُعزى هذه الزيادة إلى التكاليف المرتبطة باستمرار تنفيذ استراتيجية التنويع والتوسع في أعمال البنك. وتشمل تلك التكاليف إنشاء شركة جديدة تابعة للبنك يكون مقرها المملكة العربية السعودية، إضافةً إلى الاستثمار الإضافي في البنية التحتية لتقنية المعلومات وذلك لدعم إطلاق خدمات ومنتجات جديدة مبتكَرة.

الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة

وتم قيد مخصصات استثنائية بلغت ٣٥٣,١ مليون دولار أمريكي مما أدّى إلى تسجيل خسارة صافية بلغت ٢٢٧,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م، مقارنةً مع صافي دخل قدره ٧٠,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧م. وقد نجمت هذه المخصصات عن تعرض عدد من المقترضين لصعوبات مالية معقدة، بسبب التغيرات الاقتصادية العامة التي طرأت في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. لكننا الآن نرى بأن تحديد تغطية أعلى للمخصصات عند مستوى ١٠٣ بالمئة للقروض المتعثرة سيمكّن البنك بإذن الله من التركيز على مبادراته الاستراتيجية والتجارية في عام ٢٠١٩م دون عوائق، وسيمكّنه أيضاً من إنشاء شركة تابعة وتنطلق عملياتها هناك بكل ثقة.

واستمر البنك في المحافظة على قوة موجوداته في ٢٠١٨م، حيث بلغ إجمالي القيمة الموحدة للأصول في نهاية العام ٢٧,٥ مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها ٨ بالمئة، مقارنةً مع ٢٥,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠١٧م. وهذا يشير بكل وضوح إلى ما يتمتع به البنك من مستويات سيولة عالية. كما ارتفع إجمالي قيمة النقد والأصول الأخرى السائلة والودائع قصيرة الأجل ليبلغ ١٢,٩ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢١ بالمئة. وتمثل هذه الفئة ما نسبته ٤٧ بالمئة من إجمالي أصول البنك. وفاقت إيداعات البنك في البنوك الأخرى ودائع تلك البنوك لديه، وهو ما يعني أن البنك استمر في احتلال موقع رئيس في سوق التعاملات بين البنوك. وانخفض إجمالي قيمة القروض والسُّلف في ٢٠١٨م بشكل هامشي ليبلغ ٩,٨ مليار دولار، مقارنة مع ١٠,٠ مليار دولار أمريكي في العام السابق.

وشهد التمويل في البنك تحسناً خلال عام ٢٠١٨م بسبب النمو المستمر في ودائع عملاء الخدمات المصرفية للشركات وارتفاع مساهمة خدمات "ميم" المصرفية الرقمية، إضافةً إلى نمو أنشطة المعاملات المصرفية العالمية التي تشكل مصدراً مهماً جديداً للتمويل يتميز باستقراره وانخفاض تكلفته. وارتفع حجم ودائع العملاء بنسبة ١٥ بالمئة في ٢٠١٨م ليبلغ ١٨,٣ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٨٩ بالمئة من إجمالي الودائع، متجاوزاً القروض والسلف بمعدل ١,٩ مرة. وفي هذا الإطار، أبرم البنك صفقة إصدار تسهيلات مالية مدتها ثلاث سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، متجاوزةً قيمتها الأولية التي كانت تبلغ ٢٥٠ مليون دولار نظراً لدخول تسعة بنوك إقليمية ودولية في الصفقة، وهو ما يدل على ثقة السوق الكبيرة في البنك.

وجددت وكالات التصنيف الائتماني الدولية ثقتها في قوة وسلامة المركز المالي للبنك خلال عام ٢٠١٨م؛ فقد ثبّتت وكالة "فيتش" تصنيف البنك كمصدر طويل الأجل على درجة BBB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، وثبّتت وكالة "موديز" تصنيف الودائع طويلة الأمد على درجة Baa1 مع نظرة مستقبلية سلبية. وقد حافظ البنك على تصنيفه الائتماني الجيد رغم هبوط التصنيف الائتماني السيادي لمملكة البحرين من BB+ إلى BB-، وخفض سقف الائتمان لها إلى BBB- بعد أن كان BBB+. ولم تكن هذه النتائج وليدة المصادفة، بل أتت بناءً على أسس واقعية ومنطقية، كان من أهمها ثقة وكالات التصنيف بقوة مساهمي البنك، وكفاية رأس ماله، وكفاءة إدارته، وجودة أصوله الثابتة، وسيولته العالية. كما تعكس هذه النتائج حقيقة أن غالبية أنشطة البنك التشغيلية تقع خارج مملكة البحرين، وبهذا فهي لا تتأثر بخفض التصنيف السيادي للمملكة. ومما تجدر الإشارة إليه أن بنك الخليج الدولي هو البنك الوحيد في مملكة البحرين الذي لا يخضع لتصنيفها السيادي.

وبدأنا فعلياً تنفيذ استراتيجية البنك الرامية إلى أن يكون بنكاً عالمياً رائداً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قطعنا مراحل إجرائية كبيرة لتحويل بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية إلى بنك محلي سعودي، وسننتهي من هذه الإجراءات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م. ولا يفوتني التنويه بإطلاق العمليات المصرفية للأفراد "ميم" في البحرين في أبريل ٢٠١٨م في إطار استراتيجية التحول الرقمي للبنك، وبذلك حققنا إنجازاً غير مسبوق بإطلاق أول بنك رقمي بشكل كامل للأفراد في المنطقة؛ فنحن أول بنك خليجي يقوم بضم العملاء بشكل كامل عبر شبكة الإنترنت.

وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي، فلا بد من الحديث عن إنشاء شركة تابعة (بنك الخليج الدولي - السعودية) الذي يُعد مَعلماً مهماً على خريطة توسعنا الإقليمي، من شأنه إتاحة فرص جديدة ضخمة في أكبر سوق مالي في المنطقة. وتعكس هذه الخطوة توجهنا نحو مواءمة استراتيجية البنك مع "رؤية السعودية ٢٠٣٠". لذا أطلقنا أخيراً قسماً جديداً لقطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME) مشاركةً منّا في دعم جهود الحكومة السعودية لتحقيق طموحها المتمثل في النهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتباره مُحفزاً حيوياً للنمو الاقتصادي.

ويعلّق البنك آمالاً كبيرة على "الابتكار" بصفته أداة تحفّز التطور وميزة ضرورية للمنافسة في سوق تعج بكيانات كبرى تمتلك قدرات عالية وخبرات طويلة. وفي هذا الإطار، أطلق البنك مبادرتين استراتيجيتين يسعى من خلالهما إلى تعزيز قدراته الابتكارية. الأولى، تشكيل لجنة ابتكار جديدة على مستوى مجلس الإدارة، تُعد الأولى من نوعها في قطاع الخدمات المصرفية بالمنطقة، مهمتها توجيه الابتكار وتشجيعه على مستوى المجموعة. أما المبادرة الأخرى، فهي تشكيل فريق ابتكار متخصص للتعاون الوثيق مع وحدات العمل المختلفة لتوليد وإطلاق منتجات وخدمات جديدة مبتكرة. وعلاوةً على ذلك، سيتضمن برنامج المكافآت والتقدير "رواد" جائزة ابتكار جديدة لعام ٢٠١٩م، هدفها مكافأة المبدعين من منسوبي البنك. ونرى أن هاتين المبادرتين الاستراتيجيتين ستمكنان البنك من تحقيق رؤيته المتمثلة بأن يصبح "الشريك المفضل في تقديم الخدمات المالية والحلول المصرفية المبتكرة"، مدعوماً بثقافة التميز التي يتبناها وقِيمِهِ الأساسية في التعاون والإدراك والمرونة والنزاهة.

وقد أدركنا في البنك حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا اجتماعياً وبيئياً، فكان لا بد لنا من دور رئيس نضطلع به في دعم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات التي نعمل فيها. لذا فقد قمنا بمواءمة برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك "واجب" بشكل استراتيجي في ٢٠١٨م مع نشاطات الأعمال لدينا كوسيلة فاعلة نسعى من خلالها إلى خلق أثر مستدام على شركائنا كافة. وقد وضعت الخطة الخمسية الجديدة لإدارة الأصول في بنك الخليج الدولي المحدود في المملكة المتحدة - والتي كان عنوانها "استثمارات مسؤولة، نمو مستدام" - موضوع الاستدامة في صميم نشاطات الأعمال. ولتعزيز الالتزام بالاستدامة، وقّع بنكنا في المملكة المتحدة في ٢٠١٨م على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، ليكون بذلك أول بنك - والبنك الوحيد المملوك بغالبية سعودية - ينضم لهذه الاتفاقية. ومنذ ذلك الوقت، نشر البنك عدة دراسات متنوعة ورصينة حول الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، والحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

ولم ننسَ خلال عام ٢٠١٨م تعزيز قدراتنا التنافسية، فقد قمنا بمواصلة تطوير البنية التحتية المؤسسية للبنك لدعم تحقيق استراتيجيتنا واستمرار نمو أعمالنا. وعززنا مواردنا البشرية بشكل كبير عبر استقطاب أفضل الكفاءات من مختلف التخصصات، ودعمنا بذلك فريق الإدارة التنفيذية. ويمكنني القول بكل ثقة بأن لدينا تنفيذيون جدد يمتلكون خبرات عريضة في مجالات الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار والشؤون القانونية والمالية، سيضيفون قيمة كبيرة للبنك وسيساهمون بقوة مع زملائهم في تحقيق تطلعات مساهمينا وعملائنا. ولم نغفل الجوانب التقنية، فقد واصلنا الاستثمار في أحدث التقنيات، كأتمتة العمليات، من أجل رفع قدرات إدارة العمليات، وتحسين إدارة التكاليف، وكشف الفرص والتحديات بشكل مستمر.

وقمنا بتعزيز أطر حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في البنك من أجل الالتزام بأحدث المتطلبات التنظيمية، وضمان بقاء البنك قوياً ومرناً في مواجهة الظروف الاقتصادية وتقلبات السوق المفاجئة. وركزنا بشكل خاص على معالجة مخاطر محددة تم اكتشافها إثر عملية تحديد المخصصات، بما في ذلك اتّباع أسلوب أكثر تحفظاً في إضافة العملاء الجدد، وإدارة المخاطر بدقة على المستوى الإقليمي، وتعزيز الجهود الإصلاحية، وتنظيم الحسابات المتعثرة، وتبني خطط أكثر قوة للتعافي.

وعلى صعيد مجلس الإدارة، فقد تم في أغسطس ٢٠١٨م تعيين مجلس إدارة جديد لمدة ثلاثة أعوام. وأجدها فرصة سانحة للترحيب بأعضاء المجلس الجديد في هذه المرحلة المهمة من مسيرة البنك. وأتطلع بكل تفاؤل إلى ما سيقدمونه لتمكين البنك من تحقيق أهدافه وتجسيد رؤيته. ولا يفوتني أن أقدم خالص تقديري للمجلس الحالي، الذي كان لأعضائه دور مهم في تعزيز حضور البنك إقليمياً ودولياً.

وبتحليل المشهد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، فقد خَلُصنا إلى نظرة إيجابية لعام ٢٠١٩م يملؤها التفاؤل. لقد توقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي إلى ٣ بالمئة، مع نمو قوي سيعم كل دولة من دول الخليج الست مدعوماً بتوقعات استمرار ارتفاع أسعار النفط، ونمو القطاعات غير النفطية، وتحسن الأوضاع الاقتصادية والأسواق إجمالاً نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تقوم بها الحكومات الخليجية. ونرى بأن هذه العوامل مجتمعة، مدعومة ببطء الترشيد النقدي الأمريكي وضعف الدولار، ستقود إلى إيجاد بيئة أعمال خصبة تنمو فيها الكثير من الفرص التجارية الجذابة والمهمة، وهو ما سينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمتاز البنك عن كثير من منافسيه الإقليميين الكبار بقدرته على ربط عملائه في المنطقة بفرص استثمارية عالمية من خلال فرعيه في لندن ونيويورك. وعلاوة عن الحضور الجغرافي الواسع والمعرفة الفريدة بالأسواق فإنّ البنك يقدم من خلال فريقه التنفيذي المتمرس باقة من النشاطات المصرفية المتنوعة والمبتكرة. ونظراً للإنجازات الكبيرة التي حققها البنك على المستويات الاستراتيجية والتجارية والتشغيلية خلال عام ٢٠١٨م وما قبله، فإننا ندخل العام الجديد بكثير من التفاؤل والطموح والثقة لتحقيق المزيد من تطلعاتنا، رغم التحديات الموجودة حالياً في الأسواق.

وختاماً، أتقدم أصالةً عن نفسي وإنابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة بوافر الشكر وعظيم التقدير للسادة المساهمين الكرام على ثقتهم الكبيرة بنا ودعمهم المتواصل لنا. كما أوجه شكراً خاصاً لعملائنا الكرام على اختيارهم لخدماتنا ومنتجاتنا وعلى ثقتهم بنا. ولا يفوتني الثناء والإشادة بما يتلقاه البنك من دعم وتوجيه من مختلف الجهات الحكومية التنظيمية والإشرافية في مختلف الدول التي يزاول فيها البنك أعماله.

ويطيب لي أن أنوه بالتزام تنفيذيينا وإداريينا وموقفهم المهني الإيجابي من عملية التغيير، وإخلاصهم وتفانيهم في تنفيذ مشروع التحول الاستراتيجي والثقافي القائم في البنك، للنهوض به إلى مصاف البنوك العالمية المتطورة بحول الله.

وتفضّلوا بقبول خالص تحياتي وفائق تقديري،

الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر
رئيس مجلس الإدارة

نموذج البنك الاستراتيجي

محاور تركيزنا الاستراتيجي

- زيادة وتنويع الإيرادات
- تطوير نموذج تمويلي ذو كفاءة فعّالة
- تحسين تقديم خدمات مميزة وبجودة عالية
- تطوير الكفاءة التشغيلية والتكلفة
- أن نكون الخيار الأول في استقطاب الكفاءات

موجهة من قبل

العلامة التجارية • الحوكمة • الموظفين • الثقافة • التقنية

طبقت من خلال

ركائز الأعمال

- الأعمال المصرفية بالجملة
- الأعمال المصرفية للأفراد
- إدارة الأصول
- الخزينة
- الأعمال المصرفية الاستثمارية

تقرير الإدارة

عندما نُمعِن النظر في الإثني عشر شهراً الماضية، يمكننا بسهولة رؤية حالة انعدام استقرار الاقتصاد العالمي وتقلبات السوق والتقنيات المُجَدِّدَة والصدمات الخارجية المفاجئة، فقد أصبحت الآن القاعدة ولم تعد مجرد استثناءات. ورغم كل هذه التحديات الصعبة في العام الماضي، إلا أني أسعدُ بإبلاغكم بأن بنك الخليج الدولي قد حقق عدداً من الإنجازات المهمة الجديدة في رحلته نحو زيادة حضوره الجغرافي وتنويع أعماله وتحسين كفاءته التشغيلية.

أبرز إنجازات العام

- الشروع في المراحل النهائية لإنشاء شركة تابعة جديدة لبنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية.
- إطلاق مصرفية "ميم" للخدمات الرقمية للأفراد في مملكة البحرين ونمو قاعدة عملاء "ميم" في المملكة العربية السعودية.
- تطوير خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة لمنصة الخدمات الإلكترونية للمعاملات المصرفية العالمية.
- توسيع أعمال إدارة الأصول بإطلاق صناديق استثمار مشتركة جديدة في المملكة العربية السعودية.
- تعزيز الاستثمار في الأتمتة لتحسين كفاءة التشغيل والتكلفة.
- إطلاق مبادرة "إبراز أفضل المواهب في بنك الخليج الدولي" لتطوير الموارد البشرية.

وأود أن أسلط الضوء على بعض أبرز هذه الإنجازات في عام ٢٠١٨، والتي تعكس التقدم المتميّز الذي حققه البنك في مجالات التركيز الاستراتيجية الرئيسة الخمسة، الواردة بالتفصيل في "تقرير الاستراتيجية" التالي.

لقد استثمرنا خلال العام الماضي الكثير من الوقت والجهد لإتمام التحضيرات النهائية الهادفة لإنشاء شركة تابعة جديدة للبنك في المملكة العربية السعودية. وشمل ذلك تلبية جميع المتطلبات التنظيمية اللازمة، وإنشاء بنية تحتية تشغيلية قوية لإدارة التكاليف من خلال تركيز وظائف الدعم الرئيسة وأتمتتها. وبما أن البنك يتمتع بارتباط تاريخي وثيق بالمملكة العربية السعودية، فإننا سنعمل على أن تُرسِّخ الشركة التابعة الجديدة هذه العلاقة التاريخية، لتمكِّن البنك من المنافسة في السوق ككيان سعودي وطني، متخلياً عن وضعه السابق له كفرعٍ لشركة أجنبية.

ومن أهم الإنجازات البارزة الأخرى التي حققها البنك، نجاحه في إطلاق "ميم" ليكون أول مصرفية للخدمات الرقمية للأفراد في مملكة البحرين، وأول مصرفية في المنطقة يقدم خدمة فتح حسابات جديدة للعملاء عبر الإنترنت. وقد لاقت هذه الخدمة صدىً جيداً وإقبالاً قوياً. وقد عززنا في الوقت ذاته مكانة "ميم" المصرفية الرقمية في المملكة العربية السعودية بإطلاق خدمة فتح الحسابات عبر الإنترنت، وتحسين مجموعة الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك، إضافة إلى إطلاق المزيد من المنتجات والخدمات المبتكرة.

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

وخلال العام الماضي، تمت مراجعة منصة الخدمات الإلكترونية للمعاملات المصرفية العالمية (GTB)، والتي ركزت في البداية على تمويل التجارة وخدمات الإدارة النقدية، فقمنا بتطويرها عبر إضافة مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة الجديدة، يُطرح كثير منها لأول مرة في المنطقة. ومن بين تلك الخدمات والمنتجات، الخدمات المصرفية المفتوحة من خلال واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، والإدارة الرقمية للحسابات، وتمويل سلسلة التوريد، وإدارة البيانات بشكلٍ لحظي. وبفضل هذه الخدمات، تمكّن البنك من استقطاب العديد من العملاء الجدد والدخول إلى قطاعات أعمال جديدة كانت تتلقى خدماتها في السابق من بنوك محلية وإقليمية أكبر.

وقمنا أيضاً بتوسيع قاعدة أنشطة إدارة الأصول لدى البنك من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة، كان أبرزها قيام شركة جي آي بي كابيتال بإطلاق أول صندوقين للاستثمار المشترك في المملكة العربية السعودية. ويصنف بنك الخليج الدولي بأنه أحد أكبر مديري الأصول المؤسسية في المنطقة، حيث وصل إجمالي الأصول الخاصة الخاضعة لإدارته إلى ١٥,٦ مليار دولار أمريكي.

"لقد مهّد تقدمنا الكبير في ٢٠١٨م الطريق لنا لمواصلة التطور الاستراتيجي للبنك نحو نمو أعماله وازدهارها مستقبلاً، في ظل بيئة مصرفية إقليمية عالية المنافسة وسريعة التغيّر".

ومن الأولويات الاستراتيجية الأساسية التي يواصل البنك التركيز عليها تصميمُ بنية تحتية من خدمات الدعم القوية الآمنة والمرنة، حيث واصلنا خلال العام الماضي الاستثمار في تعزيز مواردنا البشرية والفنية. وقام البنك بتصميم وطرح مبادرات تعليمية مبتكرة جديدة تهدف إلى تعزيز مكانته كـ "بنك جاذب للمواهب" من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع الخدمات المالية، وتطوير الإمكانات الكاملة لموظفينا. وإضافة إلى ذلك، يساعد تعزيز مفهوم الأتمتة في البنك؛ بما في ذلك نظام المعالجة المباشرة (STP)، على زيادة كفاءة التشغيل والتكلفة في كامل منظومة البنك.

إن مرونة البنك في التكيّف مع التغيرات في بيئة مالية عالمية دائمة التغيّر، كان وما يزال أحد العناصر الأساسية لنجاح البنك خلال العقود الأربعة الماضية. وكان الابتكار مقدرة جوهرية حرصنا على الاستمرار في تعزيزها لنحافظ على ريادتنا داخل المنطقة وخارجها، ولنتمكن من تعزيز ميزتنا التنافسية.

وأما بالنسبة لعام ٢٠١٩، فإننا نعدكم بمواصلة البناء على ما تم إنجازه، وسنسعى بكل جد إلى تحقيق نتائج مالية أفضل، وتقديم قيمة أكبر لمساهمينا. وسنتمكن من تحقيق ما نصبوا إليه عبر التنويع المستمر لمحفظة أعمالنا وحضورنا الجغرافي. ورغم جميع التحديات التي تنتظرنا هذا العام، إلا أننا متفائلون بشأن توقعاتنا المستقبلية لبنك الخليج الدولي.

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة
وعضو مجلس الإدارة

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

زيادة وتنويع الإيرادات

٣٩٨,٥ مليون دولار أمريكي
ارتفع إجمالي الدخل بنسبة ١١%

١٠٨%
زيادة إيرادات المعاملات المصرفية العالمية (GTB)

٢١%
زيادة في دخل البيع المترافق للخزينة

١٧٤%
نمو الإيرادات من "ميم" السعودية

- ارتفع إجمالي الدخل بنسبة ١١ بالمئة إلى ٣٩٨,٥ مليون دولار أمريكي، وهو ما يشير بوضوح إلى قدرة البنك على مواصلة تحقيق النمو وارتفاع المساهمات وعمليات البيع المترافق من خلال تنويع أنشطة البنك وقدرته على العمل والإنجاز حتى في أصعب الأوقات.
- حققت الخزينة زيادة بنسبة ٢١ بالمئة في دخل البيع المترافق.
- ارتفع الدخل الإجمالي لـ "ميم" السعودية بنسبة ١٧٤ بالمئة.
- زادت إيرادات المعاملات المصرفية العالمية (GTB) بنسبة ١٠٨ بالمئة.
- أطلقت شركة "جي آي بي كابيتال" أول صندوقين لها للاستثمار المشترك في المملكة العربية السعودية؛ أحدهما تقليدي والآخر متوافق مع الشريعة. كما بدأت الشركة توفير خدمات التداول عبر الإنترنت في السوق المالية السعودية "تداول".
- توسع انتشار الخدمات المصرفية للأفراد جغرافياً مع إطلاق "ميم" البحرين.

توفير خدمات تمويل فاعلة

١٨,٣ مليار دولار أمريكي
نمت قيمة ودائع العملاء بنسبة ١٥%

١,٩ مرة
تجاوزت ودائع العملاء القروض والسُّلف

٥٠٠ مليون دولار أمريكي
تسهيلات ائتمانية جديدة لمدة ٣ سنوات مع بنوك إقليمية ودولية

١٠٠%
زيادة في التزامات المعاملات المصرفية العالمية (GTB)

- تحسن مستوى البنك في التمويل خلال عام ٢٠١٨ بفضل النمو المستمر في ودائع العملاء، وكذلك بفضل زيادة إيرادات الخدمات المصرفية الرقمية "ميم" والمعاملات المصرفية العالمية (GTB).
- نمت ودائع العملاء بنسبة ١٥ بالمئة في عام ٢٠١٨ لتصل إلى ١٨,٣ مليار دولار أمريكي، وهي تمثل ٨٩ بالمئة من إجمالي الودائع، متجاوزة بذلك القروض والسُّلف بأكثر من ١,٩ مرة.
- تمثل التطورات الإيجابية التي شهدتها منصتي "ميم" والمعاملات المصرفية العالمية (GTB) خطوة مهمة نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي للبنك المتمثل في توفير مصادر تمويل أقل تكلفةً وأكثر استقراراً.
- ارتفعت محفظة الالتزامات في "ميم" السعودية بنسبة ٣٥ بالمئة.
- ارتفعت التزامات المعاملات المصرفية العالمية (GTB) بنسبة ١٠٠ بالمئة.
- أدت المبادرة الناجحة لتنويع الالتزامات من قبل الخزينة، بما في ذلك التركيز الجديد على انتهاز الودائع الأطول أجلاً، إلى تعزيز كل من تركّز المودعين ومتوسط الاستحقاق المرجّح.
- وقع البنك صفقة تسهيلات ائتمانية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات مع تسعة بنوك إقليمية ودولية رائدة، وهو ما يعكس ثقة السوق الكبيرة في البنك. وقد تخطت طلبات الاكتتاب قيمة الطرح الأولي الذي كان قدره ٢٥٠ مليون دولار أمريكي.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تأكيداً على انسجام استراتيجية بنك الخليج الدولي مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، قام البنك باستحداث إدارة جديدة تُعنى بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME). ويأتي هذا التوجه الاستراتيجي لدعم جهود الحكومة السعودية الرامية إلى تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصفته محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، إضافةً إلى رغبة البنك في تنويع أنشطة أعماله ومصادر إيراداته.

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

تقرير الإدارة (تتمة)

تحسين كفاءة التشغيل والتكلفة

%١٠
نسبة التحسن في نظام المعالجة المباشرة (STP) لأنظمة تقنية المعلومات

%٩٩,٨
نسبة التحسن في وقت تشغيل أنظمة تقنية المعلومات

- عزز البنك الكفاءة التشغيلية لوظائف الدعم وسير عمليات أنظمة تقنية المعلومات برفع وقت التشغيل إلى نسبة ٩٩,٨ بالمئة، كما طّور البنك نظام المعالجة المباشرة (STP) بنسبة ١٠ بالمئة.
- تسهم زيادة استخدام الأتمتة المهام اليدوية الروتينية، وتوجيه الموظفين للتركيز على الأنشطة المهمة.
- الخزينة: ساهم نظام إدارة الطلبات الجديد، وعقود صرف العملات الأجنبية (FX accumulator)، وأداة أتمتة الاختبار في تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والتكاليف.
- المخاطر: بدء التشغيل الآلي للمراجعة الائتمانية وعملية الموافقة لتسريع صنع القرار وتعزيز الرقابة.
- بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة): أدّى تطبيق خدمة فيناسترا سويفت (Finastra SWIFT Bureau) إلى دمج ثلاثة تطبيقات أعمال منفصلة في منصة واحدة عبر الإنترنت؛ كما أدت إضافة وحدة وظيفية جديدة على نظام إدارة الأصول إلى إجراء التحليلات الإحصائية المعقدة المتعلقة بأداء المحافظ الاستثمارية بكفاءة أكبر دون تدخل يدوي.
- يسير مشروع مركز العمليات الجديد المصمم خصيصاً في الظهران بشكل صحيح كما خُطط له، ويتوقع أن يكتمل المشروع في الربع الثالث من عام ٢٠١٩.

جهود البنك ليصبح جهة التوظيف المفضلة

٣٤
جنسية مختلفة تعمل في المجموعة

%٧٨
عدد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من إجمالي موظفي المجموعة البالغ عددهم ١٠٠٨ موظفين

٥ أيام
عدد أيام التدريب المستهدفة لكل شخص من قبل الأكاديمية الجديدة للبنك

- إطلاق مبادرة جديدة باسم "إبراز أفضل المواهب في بنك الخليج الدولي" هدفها دعم قدرات موظفي البنك وتعزيز ثقافة الأداء من خلال جذب وصقل وحفظ أفضل المواهب في دول مجلس التعاون الخليجي.
- إطلاق خطة التطوير الوظيفي الجديدة في البنك، مع تنفيذ سلسلة من برامج التدريب والتطوير الرسمية لضمان حصول الموظفين الموهوبين من جميع المستويات على الفرصة الكاملة لتطوير مهاراتهم والتقدم في حياتهم الوظيفية.
- عقد شراكة مع كلية لندن للأعمال (LBS) لتطوير برامج القيادات العليا والقيادات المستقبلية، لهدف تمكين أفضل الكفاءات من الحصول على تدريب عالمي المستوى.
- إطلاق برنامج "القيادة الإدارية" لتأهيل الإداريين من إجراء الحوارات الدقيقة مع أعضاء فرقهم.
- وفر "برنامج تطوير مهارات المهنيين الشباب" في البنك - والذي أعيدت تسميته ليكون برنامج "جماز السحيمي للخريجين" تكريماً لرئيس مجلس الإدارة الراحل - فرص تدريب وتوظيف لـ ١٥٣ من خريجي دول مجلس التعاون الخليجي من أصحاب الكفاءات العالية، منذ إطلاقه في عام ٢٠١٣.
- افتتحت أكاديمية البنك الجديدة في الظهران، حيث تتبنى منهاجاً دراسياً يتألف من التدريب الداخلي، والتعلم الإلكتروني والدورات الخارجية. وتتمثل الغاية من الأكاديمية بتوفير ما معدله ٥ أيام تدريبية لكل موظف.
- أطلق بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) برنامج توظيف الخريجين والتدريب الداخلي للطلاب لعام ٢٠١٨.
- انضم بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) إلى معهد "ذا فوروارد" (The Forward Institute)، الذي أنشأته مجموعة مختارة من المنظمات الرئيسة لمساعدة الجيل القادم من القادة على مواجهة التحديات التي تواجه قطاع الأعمال والمجتمع.
- بلغ إجمالي عدد الموظفين في مجموعة بنك الخليج الدولي ١٠٠٨ موظفين بنهاية ٢٠١٨، ٧٨ بالمئة منهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، و٢٦ بالمئة منهم نساء.

London Business School

تقرير الإدارة (تتمة)

تحسين مستوى وجودة الخدمات

واصل بنك الخليج الدولي خلال عام ٢٠١٨ تركيزه على إيجاد طرق جديدة لتحسين جودة ونطاق وتوقيت الخدمات المقدمة للعملاء لهدف تعزيز "تجربة العملاء" بشكل عام. ويشمل ذلك زيادة أتمتة وإجراءات وظائف الدعم والتشغيل، بما في ذلك استخدام الروبوتات، لتحسين الإنتاجية وتوفير خدمة أسرع للعملاء.

١. **الخزينة:** طورت الخزينة ٥٠ استراتيجية جديدة خاصة - تقليدية ومتوافقة مع الشريعة - لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة في مجال حلول إدارة المخاطر وحلول تحسين العائدات.

٢. **المعاملات المصرفية العالمية (GTB):** تلبي الخدمات الإلكترونية الجديدة مختلف احتياجات العملاء مثل السرعة، والسهولة والرقابة الإلكترونية على التمويل التجاري، وإدارة النقد، وتمويل سلسلة التوريد، وغير ذلك من أنشطة.

٣. **الخدمات المصرفية للأفراد:** أطلقت الخدمات المصرفية للأفراد تطبيقاً جديداً لمنصة "ميم من بنك الخليج الدولي" تضمن خصائص متطورة. كما أطلق منتجات أصول جديدة بما في ذلك برنامج "ميم أسهل" للبطاقات الائتمانية وتحويل المديونية الشخصية.

٤. **جي آي بي كابيتال:** أطلقت صندوقين جديدين للاستثمار المشترك، وبدأت في توفير خدمات التداول عبر الإنترنت في السوق المالية السعودية "تداول".

٥. **بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة):** أصبح بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) أحد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI).

٦. **الأمن السيبراني:** إطلاق مركز جديد للعمليات الأمنية لتعزيز قدرة بنك الخليج الدولي على التصدي للجرائم السيبرانية.

٧. **إدارة استمرارية الأعمال:** الشروع في التحضيرات لتجربة التحول الحية الخاصة بالتعافي من الكوارث، وذلك في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

الخدمات الرقمية في منصة المعاملات المصرفية العالمية (GTB):

- إدارة النقد
- الخدمات المصرفية الإلكترونية (eBanking)
- التحصيل الإلكتروني (eCollect)
- المحفظة الإلكترونية (eWallet)
- إدارة الحسابات الافتراضية (eVAM)
- واجهة برمجة التطبيقات للخدمات المصرفية المفتوحة (API)
- الإدارة الرقمية للحسابات (eVam)
- تمويل سلسلة التوريد (eSCF)
- إدارة البيانات بشكل لحظي

التحول نحو الابتكار

- يُعد بنك الخليج الدولي من أبرز البنوك الإقليمية الرائدة في مجال التقنية المالية من خلال منصة "ميم" للخدمات المصرفية الرقمية للأفراد ومنصة الخدمات الإلكترونية للمعاملات المصرفية العالمية (GTB).
- ستساعد الشراكة الاستراتيجية الموقعة مع "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية" في دفع جهود الابتكار لدى بنك الخليج الدولي.
- تم تشكيل لجنة جديدة للابتكار على مستوى مجلس الإدارة، وهي قد تكون الأولى من نوعها في القطاع المصرفي العالمي، وهدفها توجيه وتشجيع إنتاج المبادرات المبتكرة على مستوى المجموعة.
- تم تشكيل فريق مخصص للابتكار لمساعدة وحدات الأعمال المختلفة في البنك على تطوير وإطلاق منتجات مبتكرة جديدة.
- سيتضمن برنامج جوائز رواد وجوائز التقدير الخاصة ببنك الخليج الدولي جائزة جديدة للابتكار في عام ٢٠١٩ من أجل تعزيز شعور الموظفين بقدرتهم على الإبداع والابتكار.

"ميم"

- أول مصرفية رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم
- أول مصرفية رقمية للأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي
- أول مصرفية رقمية للأفراد في المنطقة يقدم خدمة فتح الحسابات عبر الإنترنت
- توفير منتجات وخدمات شاملة بمزايا فريدة
- دعم العملاء على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر الهاتف والبريد الإلكتروني وقنوات التواصل عبر الإنترنت

البيئة التنظيمية التجريبية (Sandbox)

شارك بنك الخليج الدولي في البيئة التنظيمية التجريبية (Sandbox) التي أقامتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لهدف اختبار وتجربة فتح الحسابات عبر الإنترنت لعملاء الخدمات المصرفية الرقمية في المملكة العربية السعودية.

مبادئ الاستثمار المسؤول

يعد بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) أحد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة. وهذا يؤكد إيمان البنك بأنه "لا ينبغي للنشاط الاستثماري من الآن فصاعداً دعم النشاط الاقتصادي غير المستدام".

PRI Principles for Responsible Investment

تقرير الإدارة (تتمة)

الصفقات الإقليمية

الخدمات المصرفية للشركات

شركة دبي لصناعات الطيران المحدودة

شركة دبي لصناعات الطيران المحدودة: العمل كمدير ترتيب رئيسي، وممول، وطرف مقابل في عملية التحوط، وأمين على الأوراق المالية ووكيل تمويل لجمع تسهيلات بقيمة ١١٧ مليون دولار أمريكي ومدة استحقاق تبلغ ٨ سنوات لتمويل جزء من عملية شراء طائرات من طراز A320-200 لهدف تأجيرها لشركة طيران إقليمية.

٩ سنوات ونصف

شركة الدور للطاقة والمياه، البحرين: المشاركة في تسهيلات تمتد حتى ٩ سنوات ونصف لإعادة تمويل جزء من الدين الحالي لأكبر مشروع مستقل للطاقة والمياه في المملكة.

المعاملات المصرفية العالمية (GTB):

- **الشركة العمانية الدولية للمتاجرة المحدودة (OTI):** تقديم تسهيل تجاري مهيكل بقيمة ٢٢٥ مليون دولار أمريكي إلى هذه الشركة التجارية الدولية العملاقة لتزويدها بحلول تمويل شاملة لسلسلة التوريد. ويُعد هذا البرنامج عالي المرونة أحد أكثر مصادر السيولة كفاءة من خلال تحسين دورة التحول النقدي.
- توفير خدمة **التحصيل الإلكتروني**، وهي منصة متكاملة لإدارة المستحقات، لشركة تأمين كبيرة في المملكة العربية السعودية. وتساعد إدارة التحصيل الرقمي في البنك شركة التأمين على إدارة حساباتها المستحقة من الوسطاء التجاريين وأصحاب الامتيازات والوكلاء والعملاء المؤسسيين بكل سلاسة وكفاءة. ويقوم البنك بمعالجة ٢٥ بالمئة من إجمالي قيمة التحصيل السنوية للشركة من خلال هذه المنصة.
- تطبيق **المحفظة الإلكترونية** لمزود خدمات الموانئ في المملكة العربية السعودية من خلال تقديم محفظة إلكترونية ممولة مسبقاً من خلال الإدارة الرقمية المتقدمة للحسابات لتقليص الوقت المستغرق في التخليص الجمركي للحاويات. وتمكّن خدمة الإشعار والدفع عبر الإنترنت الوسطاء والمخلصين من تتبع حالة الحاويات والدفع لحظياً. كما تتيح خدمة واجهة برمجة التطبيقات للخدمات المصرفية المفتوحة (API) للمشغّل إدارة المدفوعات مباشرة من خلال نظام إدارة موارد الشركة "ERP" الخاص به.

شركة "جي آي بي كابيتال"

إصدارات سندات / صكوك

- المملكة العربية السعودية: تمويل إصدار سند ثلاثي الشريحة بقيمة ١١ مليار دولار أمريكي
- مملكة البحرين: تمويل صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي
- سلطنة عُمان: تمويل صكوك بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي
- البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية: تمويل صكوك بقيمة ٢,٥٠ مليار دولار أمريكي
- الشركة القابضة للنفط والغاز، البحرين: تمويل إصدار سند ثنائي الشريحة بقيمة مليار دولار أمريكي

الاستشارات المالية

- **شركة تبريد المناطق السعودية (تبريد)، المملكة العربية السعودية:** العمل مستشاراً مالياً للاكتتاب الخاص في حصة الأقلية بشركة لمصلحة صندوق البنية التحتية الثاني للبنك الإسلامي للتنمية.
- **بايرن لتأجير المعدات، الإمارات العربية المتحدة:** العمل مستشاراً مالياً في بيع شركة بايرن لتأجير المعدات لمصلحة: إتقان للاستثمارات (Itqan Investments)، ومجموعة ڤي باوَر (VPower Group)، وسيتيك باسيفيك (CITIC Pacific).

تطبيق المحفظة الإلكترونية لمزود خدمات الموانئ في السعودية والممولة من خلال الإدارة الرقمية المتقدمة للحسابات لتقليص الوقت المستغرق في التخليص الجمركي للحاويات.

تقرير الإدارة (تتمة)

أبرز الشهادات والجوائز في القطاع

جوائز

جوائز "ميرجر ماركت" للاندماج والاستحواذ

جوائز الشرق الأوسط للسندات والقروض بنك العام

جوائز الشرق الأوسط المصرفية التي تمنحها مجلة إيميا فاينانس

أفضل بنك استثماري، الشرق الأوسط (للسنة الثالثة على التوالي)

أفضل بنك استثماري محلي، المملكة العربية السعودية (للسنة الثالثة على التوالي)

أفضل بنك استثماري محلي، البحرين (للسنة الثالثة على التوالي)

أفضل بنك استثماري أجنبي، عُمان (للسنة الثانية على التوالي)

جوائز "جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو"

أفضل بنك استثماري في دول مجلس التعاون الخليجي

جوائز جلوبال فاينانس

أفضل بنك استثماري للتقنية المالية الجديدة في الشرق الأوسط

جوائز ترانسفورم مينا

الجائزة الذهبية: أفضل هوية بصرية من القطاع المالي

الجائزة البرونزية: أفضل استراتيجية مبتكرة

شركة "جي آي بي كابيتال" تصنيفات أسواق الدين

الأول إقليمياً / السابع إجمالاً
حكومات ومؤسسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١٧: الأول والسادس)

الثاني إقليمياً
الصكوك والسندات في منطقة مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٧: الثاني)

الثاني إقليمياً
الصكوك والسندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠١٧: الثاني)

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يؤمن بنك الخليج الدولي بأن التنمية المستدامة هي التزام مؤسسي وجزء لا يتجزأ من طموح البنك في تحقيق المواطنة الصالحة والإدارة السليمة للأعمال. ويفي بنك الخليج الدولي بهذا الالتزام من خلال برنامجه للمسئولية الاجتماعية (واجب).

في ٢٠١٨، قام بنك الخليج الدولي بإعادة تصميم برنامجه للمسؤولية الاجتماعية "واجب" ليتماشى مع أنشطته الاستراتيجية، وذلك في إطار عمله لتوفير قيم مستدامة لجميع أصحاب المصلحة بأفضل الطرق الممكنة وأكثرها فاعلية. ولضمان أن تُدمَج هذه القيم في جميع أنشطة البنك، تمت إضافة مؤشرات الأداء الرئيسة التي تقيس الأداء في إطار المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وعليه يتوجب الآن على جميع الأقسام تنظيم ما لا يقل عن أربع مبادرات سنوياً يشارك فيها جميع الموظفين. وقد تم تسليط الضوء على مبادرات الأقسام في هذا الجزء من التقرير.

الركائز الرئيسة لبرنامج "واجب":

- الاستدامة
- تمكين المرأة
- الخدمات المصرفية والتقنية المالية
- الصحة والسلامة
- الالتزام والمخاطر
- حماية البيئة
- التطوير الوظيفي
- المساهمة في المجتمع

واجب WAGiB

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

الاستدامة

مبادئ الاستثمار المسؤول

في سبتمبر ٢٠١٨، وقّع بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، ليكون بذلك أول بنك بغالبية أسهم سعودية يوقع على هذه المبادئ. وهذا يؤكد على قناعة البنك بأن "النشاط الاستثماري لم يعد قادراً على دعم النشاط الاقتصادي غير المستدام". إن مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول هي الميثاق العالمي الرائد للاستثمار المسؤول ويهدف إلى تعزيز توضيح التأثيرات الاستثمارية للعوامل البيئية والاجتماعية والعوامل المتعلقة بالحوكمة. وقد نشر بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) لحد الآن بحثين حول الاستدامة والاستثمار المسؤول، حظيا بقبول واسع، وكان عنوان الأول: "الاستثمار المسؤول والمستدام". أما الآخر، فكان عنوانه: "عدم صحة بيانات العوامل البيئية والاجتماعية والعوامل المتعلقة بالحوكمة: التحقق من سلامتها على الصعيد العملي".

التمويل المستدام

يساهم بنك الخليج الدولي في الاستدامة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال خدماته المصرفية الاستثمارية وأنشطة إقراض الشركات وتمويل التجارة. وقام البنك في عام ٢٠١٨ بشكل مشترك بإدارة السندات السيادية وشبه السيادية وإصدارات الصكوك للمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان، إضافة إلى إصداري صكوك للبنك الإسلامي للتنمية، وهو بنك إنمائي إسلامي متعدد الأطراف يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان والمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم. كما دعم بنك الخليج الدولي مشاريع في البحرين والمملكة العربية السعودية لتحلية مياه البحر وتوفير الطاقة المتجددة، وأنظمة تبريد مناطق صديقة للبيئة وموفرة للطاقة، ومشاريع نقل عام (مترو) آمنة ومستدامة وفعالة.

المنتدى الاقتصادي العالمي

يعد بنك الخليج الدولي أحد أعضاء المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو منظمة دولية رائدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص. تأسس المنتدى في عام ١٩٧١، ويضم أهم القادة السياسيين والتجاريين وغيرهم من قادة المجتمع لوضع برنامج عالمي وإقليمي وصناعي. وتم تأسيس أنشطة المنتدى وفق نظرية أصحاب المصلحة، والتي تؤكد أن "المنظمة مسؤولة أمام جميع أفراد المجتمع".

قمة آثار التنمية المستدامة

شاركت كاثرين غاريت كوكس، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، كمتحدثة في القمة الثانية حول آثار التنمية المستدامة التي عقدها المنتدى الاقتصادي العالمي خلال فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر سبتمبر الماضي. وشارك في القمة أكثر من ٧٠٠ شخص من ٧٠ دولة، وسعت إلى وضع جدول أعمال يضم تدابير لدفع التقدم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكانت بمثابة منصة للاستفادة من الابتكارات الرقمية والتقنية والعلمية.

معهد ذا فوروارد (The Forward Institute)

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) عضو في معهد "ذا فوروارد" (The Forward Institute)، الذي أنشأته مجموعة مختارة من المنظمات الرئيسة لمساعدة الجيل القادم من القادة على مواجهة التحديات التي تواجه قطاع الأعمال والمجتمع. ويهدف المعهد إلى بناء حركة للقيادة الإدارية في مختلف المؤسسات من القطاعين العام والخاص والقطاع الاجتماعي.

الاحتفال بالتنوع الثقافي

أقام بنك الخليج الدولي فعالية احتفالية بمناسبة يوم التنوع الثقافي تحت شعار "بنك الخليج الدولي – بوتقة الثقافة" في فرعه بالظهران خلال شهر أغسطس. وهدفت هذه المبادرة إلى تنظيم لقاء بين موظفي البنك من مختلف الجنسيات والثقافات للاحتفال بالتنوع الثقافي عبر العديد من الأنشطة مثل تبادل المعرفة والمعلومات حول التقاليد والأطعمة والموسيقى والزي الوطني. ومما يجدر ذكره أن العدد الإجمالي لموظفي بنك الخليج الدولي يبلغ حوالي ١٠٠٨ موظف من ٣٤ جنسية مختلفة.

قمة الشباب

حضر ممثلون عن بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) هذه القمة السنوية التي تجمع قادة شباب من مختلف الشركات المحلية والعالمية. وانعقدت القمة هذا العام في لاهاي (هولندا) في شهر أكتوبر ٢٠١٨، وقد ناقشت القمة مجموعة من المواضيع المتعلقة بمبادئ الاستثمار المسؤول.

قمة الشباب السنوية، هولندا

SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

الخدمات المصرفية والتقنية المالية

مؤتمر يوروموني السعودية، الرياض

مؤتمر يوروموني السعودية السنوي

للعام الثالث عشر على التوالي، كان بنك الخليج الدولي الراعي الرسمي لمؤتمر يوروموني السعودية ٢٠١٨ في الرياض الذي أقيم بالتعاون مع وزارة المالية في السعودية. واستعرضت نسخة ٢٠١٨ من المؤتمر آخر المستجدات حول مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠. وشاركت كاثرين غاريت كوكس، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، في حلقة نقاش في المؤتمر بعنوان: "السعودية والاقتصاد العالمي"، وشارك رئيس إدارة الاستثمار في شركة جي آي بي كابيتال، أسامة العوضي، في حلقة نقاش أخرى حول "أسواق رأس المال".

مؤتمر السندات والقروض والصكوك

كان بنك الخليج الدولي الراعي الذهبي لمؤتمر السندات والقروض والصكوك الذي انعقد في دبي خلال شهر أبريل. وهو المؤتمر الفريد من نوعه الذي يجمع مصدري الأوراق المالية، والمقترضين، والمستثمرين، والبنوك في مكان واحد لبحث التوجهات والتطورات المتعلقة بأسواق السندات المحلية والدولية، والقروض المجمعة، وأسواق الصكوك. وخلال المؤتمر، شارك رئيس أسواق الدين الرأسمالية في شركة جي آي بي كابيتال، رود غوردن، في حلقة نقاش بعنوان: "آفاق التصنيفات وأسواق رأس المال: كيف يؤثر خفض التصنيف وتقييم الأسس الاقتصادية الكلية على أسواق السندات والقروض والصكوك". بينما شارك محمود نوار، نائب رئيس - أسواق الدين، في حلقة نقاش بعنوان: "وضع منحنيات لعوائد الصكوك السيادية مقابل الافتراضات البارزة - ما الخطوات التي يجب على التمويل الإسلامي اتخاذها للتقدم بالقطاع نحو الأمام".

مؤتمر عرب نت

رعى بنك الخليج الدولي مؤتمر عرب نت ٢٠١٨ الذي انعقد في الرياض خلال شهر ديسمبر. وحضر المؤتمر ممثلاً عن البنك الأستاذ علي الأشقر، رئيس إدارة الاستراتيجية والإبداع، وشارك في حلقة نقاشية حول "الابتكار المصرفي - قنوات التغيير". وركز النقاش على استراتيجيات الابتكار التي تسعى إليها البنوك والاستثمارات التي تحدث في التقنيات الحديثة التي تهدف إلى إحداث تحول في القطاع المصرفي.

قمة البنك الإسلامي للتنمية للصكوك

كان بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) الراعي الرسمي لقمة الصكوك الأولى التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية وأقيمت في لندن خلال شهر مارس بالشراكة مع حكومة المملكة المتحدة ومجموعة بورصة لندن. وجمعت القمة ١٢٥ خبيراً من القطاع الحكومي، والمؤسسات فوق الوطنية، والبنوك المركزية، والبنوك الدولية والإقليمية، وقطاع التقنية المالية والقطاع الأكاديمي لمناقشة أحدث التطورات في مجال التمويل الإسلامي والصكوك. وقد قام بتمثيل بنك الخليج الدولي في القمة موظفين من بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) وشركة جي آي بي كابيتال.

خليج البحرين للتكنولوجيا المالية

بنك الخليج الدولي هو أحد الشركاء المؤسسين لمركز "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية"، وهو شراكة استراتيجية تعمل على دفع عجلة الابتكار في البنك وتعزيز التزامه بدعم مبادرة تطوير بيئة التقنية المالية في مملكة البحرين. ويعد "خليج البحرين للتكنولوجيا المالية" أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويوفر للشركاء حاضنات مخصصة وخدمات قيّمة لاحتضان مبادرات التقنية المالية الذكية، والقابلة للتطوير والتأثير على الأسواق.

قمة البنك الإسلامي للتنمية للصكوك، لندن

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

الخدمات المصرفية والتقنية المالية

منتدى جمعية مصارف البحرين السنوي، البحرين

المعاملات المصرفية العالمية

نظّم قسم الخدمات المصرفية العالمية في بنك الخليج الدولي مؤتمراً لعملاء البنك في دبي خلال شهر مارس بعنوان "المعاملات المصرفية الناشئة: توقعات حول التحول الرقمي وتحسين رأس المال العامل". وناقش المؤتمر أحدث التطورات الرقمية في مجال إدارة النقد وإدارة المستحقات وتمويل سلسلة التوريد وحلول الخزينة المخصصة.

منتدى جمعية مصارف البحرين السنوي

شارك بنك الخليج الدولي بصفته شريكاً استراتيجياً في المنتدى السنوي لجمعية مصارف البحرين ٢٠١٨ والذي أقيم في نوفمبر تحت شعار: "التقنية المالية: الفرص والتحديات في الصناعة المصرفية في مملكة البحرين". وأقيم المنتدى تحت رعاية مصرف البحرين المركزي وافتتحه معالي الأستاذ رشيد المعراج، محافظ المصرف. وخلال المنتدى شارك علي الأشقر، رئيس إدارة الاستراتيجية والإبداع، في حلقة نقاشية حول "العلاقة بين البنوك والتقنية المالية" وتحدث خلالها عن خدمة "ميم" للخدمات المصرفية الرقمية للأفراد التي أطلقها البنك وشارك رؤيته حول مبادرات البنك الحالية للابتكار في مجال التقنية المالية.

الالتزام والمخاطر

الندوة السنوية العاشرة لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

رعى بنك الخليج الدولي للعام الثاني على التوالي الندوة السنوية العاشرة لمراقبة الالتزام مكافحة غسل الأموال التي أقيمت في الرياض خلال شهر سبتمبر. ونظم الندوة مؤسسة تومسون رويترز بالتعاون مع المعهد المالي السعودي.

القمة الثانية عشرة للهيئات التنظيمية بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

رعى بنك الخليج الدولي القمة الثانية عشر للهيئات التنظيمية بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي أقيمت في البحرين خلال شهر فبراير، ونظمتها تومسون رويترز بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي. وأقيمت القمة تحت شعار "بحث التنظيمات وإدارة المخاطر وتمكين النمو"، وحضرها خبراء في مجال التنظيم والحوكمة والمخاطر والامتثال من جميع أنحاء المنطقة.

الندوة السنوية العاشرة لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، الرياض

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

التطوير الوظيفي

برنامج جماز السحيمي للخريجين

تخرج ثمانية وعشرون مشاركاً من دفعة عام ٢٠١٧ من هذا البرنامج في فبراير ٢٠١٨. وكان البرنامج يسمى في السابق "برنامج تطوير مهارات المهنيين الشباب" في بنك الخليج الدولي، وأعيدت تسميته تكريماً لرئيس مجلس الإدارة الراحل جماز السحيمي. وقد وفر هذا البرنامج فرص تدريب وتوظيف لـ ١٠٦ من خريجي دول مجلس التعاون الخليجي أصحاب الكفاءات العالية منذ إطلاقه في عام ٢٠١٣.

برنامج تحدي التداول الاستثماري (TradeQuest)

كان بنك الخليج الدولي الراعي الفضي لنسخة عام ٢٠١٨ من برنامج تحدي التداول الاستثماري (TradeQuest)، وهو شراكة في مجال تعليم الأعمال أطلقت قبل ٢١ عاماً. ويوفر البرنامج، الذي ترعاه بورصة البحرين، فرصة لطلاب المدارس للمشاركة في مسابقات افتراضية تحاكي تجربة الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة كل من البحرين ونيويورك. تتلقى المدارس المشاركة المشورة والتوجيه من مديرين تنفيذيين في القطاع المصرفي حول الأنظمة واللوائح المطبقة في البورصتين، وكيفية تحليل واختيار الأسهم التي ينبغي الاستثمار فيها، وكيفية إدارة محفظة الأسهم، إضافة إلى الحصول على نصائح حول كيفية تحسين مهارات العرض للمشاركين والعمل الجماعي ومهارات إدارة الوقت.

برنامج جماز السحيمي للخريجين، دفعة ٢٠١٧

برنامج توظيف الخريجين من بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)

نجح هذا البرنامج، الذي أطلق في أكتوبر ٢٠١٨، في توظيف أول خريجين (كلاهما من كلية لندن للاقتصاد). ويتضمن البرنامج الذي يستغرق ١٨ شهراً التدريب والعمل في مختلف أقسام البنك، إلى جانب الدعم للحصول على شهادة محلل مالي معتمد.

حفل تكريم "المُلهِمون" - حركة عالمية تدعمها اليونسكو، البحرين

المُلهِمون

دعم بنك الخليج الدولي إصدار الطبعة الأولى من كتاب "المُلهِمون - البحرين"، والذي يهدف إلى إلهام الشباب البحريني لتحقيق النجاح الذاتي، والسعي خلف طموحاتهم، والمساهمة بشكل أكبر في مجتمعهم وبلدهم. ويحتوي الكتاب على سير بعض الرجال والنساء من جميع مناحي الحياة ممن يشكلون قدوة للنجاح، بمن فيهم عبد الرحمن العامر من إدارة الخزينة في بنك الخليج الدولي. "المُلهِمون" - حركة عالمية تدعمها اليونسكو - عبارة عن مجموعة من الكتب التي تهدف إلى تشجيع جيل الألفية على تحقيق أحلامهم والإيمان بقدراتهم.

التدريب العملي للطلاب

وفر بنك الخليج الدولي ما مجموعه ٢٩ فرصة تدريب داخلي في عام ٢٠١٨ لطلاب الجامعات في البحرين والمملكة العربية السعودية ولندن. ويسهم هذا البرنامج في مساعدة الطلاب لاكتساب خبرة عملية، وتحسين مستوى فهمهم للأعمال المصرفية والمالية.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

تمكين المرأة

منتدى المرأة للاقتصاد والمجتمع، باريس

منتدى المرأة للاقتصاد والمجتمع

شاركت سبع موظفات من فروع بنك الخليج الدولي في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ولندن في الاجتماع السنوي للمنتدى في باريس خلال شهر نوفمبر بوصفهن سفيرات لبنك الخليج الدولي. ويُعد المنتدى منصة رائدة تسعى إلى إبراز آراء النساء ووجهات نظرهن بشأن القضايا العالمية. وشاركت كاثرين غاريت كوكس، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، في جلسة حوارية خلال المنتدى ناقشت فيها موضوعاً كان عنوانه: "التنوع والأمن المالي".

اليوم العالمي للمرأة

احتفاءاً باليوم العالمي للمرأة ويوم الأم، قام بنك الخليج الدولي بتوزيع باقات صغيرة من الورود على الموظفات في فروعه في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية تقديراً منه لجهودهن وعطائهن. وإضافة إلى ذلك، أعلن قسم الموارد البشرية عن عدد من المبادرات المصممة لتمكين ودعم الموظفات في جميع أقسام البنك.

يوم المرأة البحرينية

احتفل بنك الخليج الدولي في ديسمبر بيوم المرأة البحرينية، وذلك تقديراً للمساهمة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة البحرينية في المملكة. وقد تم دعم رائدة الأعمال جواهر المؤيد، والتبرع بنصف عائدات الفعالية، عن طريق بيع الكعك، لهدف تمكين المرأة من خلال التعليم.

مؤتمر المرأة في قطاع التمويل (المملكة العربية السعودية)

كانت كاثرين غاريت كوكس، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، من بين المتحدثين الرئيسيين في النسخة الثانية لمؤتمر بلومبيرغ السنوي "المرأة في التمويل" والذي عقد في الرياض في شهر أكتوبر. وشملت الموضوعات التي تطرق إليها المؤتمر أهم القضايا التي تواجه المرأة في مجال التمويل اليوم، وتأثير الإصلاحات على الاقتصاد السعودي، ونصائح في مجال العمل حول كيفية النجاح في قطاع الخدمات المالية.

قيادة المرأة السعودية

احتفاءاً بقرار السماح للنساء بقيادة السيارة في المملكة العربية السعودية، نشر بنك الخليج الدولي لافتات تحمل رسائل تشجيع عند مداخل جميع مكاتبه في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. كما استضاف البنك دورتين تدريبيتين في مكتبه في الظهران. كانت الأولى عبارة عن جلسة توعية نفذتها الإدارة العامة للمرور وغطّت مواضيع الاستعداد قبل قيادة السيارات، والسلامة على الطرق وقوانين المرور. في حين أتاحت الدورة الثانية للنساء تجربة محاكاة قيادة السيارة.

برنامج المرأة والتقنية

يُنظم برنامج التدريب "المرأة والتقنية"، الذي يدخل عامه الثاني ويستهدف النساء السعوديات، من قبل بنك الخليج الدولي بالشراكة مع جامعة عفّت، وهي مؤسسة خاصة غير ربحية للتعليم العالي للنساء في المملكة العربية السعودية، وتعمل تحت مظلة مؤسسة الملك فيصل الخيرية. ولقد صُمم البرنامج الذي يمتد لعشرة أسابيع لتمكين السعوديات من خلال تحسين مهارات التوظيف لديهن وتدريبهن على استخدام الكمبيوتر وبقية المهارات المهنية المتطورة، وذلك لمساعدتهن على بدء وظائفهن وتمهيد الطريق أمامهن للحصول على فرص تدريب جديدة. وقد تخرجت الدفعة الثانية في شهر نوفمبر، وضمت ١٥ طالبةً.

مهرجان (FoundHER)

شاركت كاثرين غاريت كوكس، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، كمحاضرة في مهرجان FoundHer الذي نظمه نادي ألبرايت (Allbright) في لندن، حيث تحدثت عن "أهمية الغاية إلى جانب الربح في الأعمال".

تجربة محاكاة قيادة السيارة لموظفات البنك، الظهران

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

الصحة والسلامة

حملات التبرع بالدم

تبرع أكثر من ٩٠ موظفاً من موظفي البنك بكميات من الدم، يمكن أن تنقذ حياة ٢٧٠ شخصاً، ضمن حملات تبرع نظمت خلال شهري يوليو وأغسطس بالتعاون مع مستشفيات في البحرين والظهران وجدة. وكُرم موظفو بنك الخليج الدولي في البحرين من قبل مستشفى الملك حمد لدعمهم المستمر للمجتمع المحلي من خلال تبرعهم السنوي بالدم. وفي الرياض، أحضر مستشفى الملك فيصل وحدة متنقلة للتبرع بالدم إلى مكتب بنك الخليج الدولي، ما أتاح الفرصة أمام موظفين من شركات أخرى للمشاركة في التبرع.

التوعية بسرطان الثدي

خلال الشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي في أكتوبر، أعاد بنك الخليج الدولي تجديد دعمه لأنشطة جمعية ثِنك بِنك (Think Pink Bahrain) الخيرية في البحرين. ونظم مأدبة فطور خاصة بالجمعية في المقر الرئيس للبنك، حضرها أطباء من مركز لندن لجراحة وتجميل الثدي، والذين قدموا النصائح للموظفين. كما قام بنك الخليج الدولي برعاية فعالية "Think Pink Golf & BBQ" الذي ينظمه النادي الملكي للغولف في البحرين. وإضافة إلى ذلك، تعاون بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) مع مستأجرين آخرين في ذات المبنى الذي توجد فيه مكاتبه في منطقة "ون نايتسبريدج" في لندن في تنظيم فعالية لبيع الكعك في سبتمبر لجمع الأموال لدعم جمعية MacMillan Cancer Support الخيرية.

حملة التوعية بسرطان الثدي، البحرين

اليوم العالمي لمتلازمة داون، البحرين

اليوم العالمي لمتلازمة داون

واصل بنك الخليج الدولي دعمه المستمر للجمعية البحرينية لمتلازمة داون والجمعية الخيرية لمتلازمة داون (دسكا) في المملكة العربية السعودية. كما رعى البنك فعالية لرفع مستوى التوعية نظمتها الجمعية البحرينية لمتلازمة داون في مجمع الأ؟نيوز في خليج البحرين، وقدم تبرعاً لإنشاء مركز جديد للجمعية الخيرية لمتلازمة داون (دسكا) في الرياض.

يوم الصحة لموظفي بنك الخليج الدولي

نظم البنك يومه السنوي للتوعية الصحية في نوفمبر لموظفيه في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية. وحصل الموظفون على نصائح من عدة أخصائيين في الصحة والتغذية واللياقة، بما في ذلك كيفية إيجاد توازن مثالي بين العمل والحياة.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

حماية البيئة

مبادرة زراعة الأشجار، البحرين

مبادرة زراعة الأشجار

احتفاءاً باليوم العالمي للأرض في ٢٢ أبريل، نظم بنك الخليج الدولي النسخة الثالثة من مبادرته السنوية لزراعة الأشجار، والتي شارك فيها أكثر من ١٠٠ موظف من البنك ومن الجمهور العام. وتم خلال الفعالية زراعة أكثر من ٣٠٠ شجرة وشجيرة ونباتات زهرية في حديقة ابن النفيس في منطقة سترة في البحرين.

البلاستيك وإعادة التدوير

قام فريق قسم الخزينة في البنك في البحرين بجمع مجموعة من المواد البلاستيكية القابلة لإعادة التدوير للتبرع بها إلى الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم. وجاءت هذه المبادرة ضمن برنامج "واجب" للمسؤولية الاجتماعية في بنك الخليج الدولي. كما توقف بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) عن شراء مياه الشرب المعبأة في عبوات بلاستيكية لموظفيه كجزء من التزامه بدعم جهود حماية البيئة. كما طرح البنك خطة لإعادة التدوير.

مبادرة بنك الطعام

قام موظفو بنك الخليج الدولي، بالتعاون مع بنك البحرين للطعام وجمعية حفظ النعمة في البحرين، بتعبئة وتغليف بواقي الطعام التي لم تُمس عقب فعالية الغبقة السنوية للبنك. وساهمت تلك المبادرة في توزيع ٤٠٥ وجبة على أفراد وأسر محتاجة.

حملات تنظيف الشواطئ

نظم فريق قسم الشئون المالية في بنك الخليج الدولي في الظهران مبادرة لتنظيف أحد شواطئ المملكة، وهو شاطئ العزيزية في المنطقة الشرقية، خلال شهر يوليو. وجاءت هذه المبادرة ضمن برنامج "واجب" للمسؤولية الاجتماعية.

المساهمة في المجتمع

النسخة الثامنة والثلاثين لسباق ماراثون البحرين للتتابع

شارك فريقان من موظفي بنك الخليج الدولي في سباق ماراثون البحرين للتتابع في نسخته الثامنة والثلاثين، والتي أُقيمت في حلبة البحرين الدولية في نوفمبر. ويعد الماراثون واحداً من أكثر الفعاليات السنوية الخيرية شعبية وأقدمها لجمع التبرعات في البحرين. وفاز فريق ميم البحرين بالمركز الأول في فئة المؤسسات المالية، وكان الثالث في الترتيب العام.

فعالية يوم عطاء المدينة (City Giving Day)

شارك بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) في سبتمبر في فعالية يوم عطاء المدينة (City Giving Day)، التي تُعد جزءاً من أنشطة مبادرة "لورد ميورز أبيل" (Lord Mayor's Appeal)، والهادفة إلى دعم جمعيات Samaritans و Place2Be و On Side Youth Zones. كما شارك البنك في سباق سنوي يمتد لمسافة خمسة كيلومترات في المدينة خلال شهر ديسمبر، حيث شارك فيه أكثر من ١٥٠٠ شخص لجمع الأموال للجمعيات الخيرية المنضوية تحت مظلة مبادرة "لورد ميورز أبيل".

تحدي جي بي مورغان للشركات

شارك ١٧ موظفاً من بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) في سباق الجري السنوي لمسافة ٥,٦ كيلومتر عبر لندن، والذي يشارك فيه موظفون من مؤسسات القطاعين العام والخاص. ويهدف السباق إلى تعزيز اللياقة البدنية والزمالة والعمل الجماعي، وجمع الأموال للجمعيات الخيرية المحلية.

النسخة الثامنة والثلاثين لسباق ماراثون البحرين للتتابع

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (تتمة)

المساهمة في المجتمع

غبقة جمعية الأحلام

قام قسم الخزينة في بنك الخليج الدولي في البحرين بتنظيم غبقة لدعم جمعية الأحلام. وتسعى الجمعية، التي تأسست عام ٢٠١٣، إلى رسم السعادة والمرح على وجوه الأطفال الذين يعانون أمراضاً منهكة وأمراضاً لا شفاء لها والعمل على تحقيق أحلامهم. وجاءت هذه المبادرة ضمن برنامج "واجب" للمسؤولية الاجتماعية.

الدورة الثالثة من كأس بنك الخليج الدولي للجولف

نظم بنك الخليج الدولي االدورة الثالثة من "كأس بنك الخليج الدولي للجولف" في الرياض في نوفمبر ٢٠١٨، بمشاركة أكثر من ٩٠ لاعباً من لاعبي الجولف المحترفين ورجال الأعمال في المجتمع بمدينة الرياض.

سوق البحرين للأسر المنتجة

نظم قسم الموارد البشرية في بنك الخليج الدولي، وذلك بالتزامن مع الاحتفالات باليوم الوطني لمملكة البحرين، سوقاً للأسر المنتجة لدعم المواهب البحرينية والشركات المحلية الناشئة. وحضر الفعالية أفراد من الجمهور وإدارة وموظفي بنك الخليج الدولي. وجاءت هذه المبادرة ضمن برنامج "واجب" للمسؤولية الاجتماعية.

دعم سوق البحرين للأسر المنتجة، البحرين

الدورة الثالثة من كأس بنك الخليج الدولي للجولف، الرياض

مساعدة الأيتام

دعا موظفو إدارتي الخزينة والخدمات الإدارية في بنك الخليج الدولي ثلاثين طفلاً من "جمعية السنابل لرعاية الأيتام" لحضور أمسية بعنوان "فيلم وفشار" في مقر البنك، وذلك كجزء من برنامج "واجب" للمسؤولية الاجتماعية.

مبادرة العودة إلى العمل

جهز بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) مكاناً خاصاً لتمكين الموظفين من التبرع بملابس لائقة للعمل وإجراء المقابلات لمساعدة جمعيتين خيريتين تقدمان المساعدة والدعم للرجال والنساء أصحاب الدخل الضعيف العائدين إلى سوق العمل.

meem
من بنك الخليج الدولي
By Gulf International Bank
تكنولوجيا
ابتكار
شفافية
مرونة
المصرفيّة الرقميّة الأولى في المنطقة
www.meem.com
مصرفية ميم الرقمية .. مرونة وابتكار

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية

التطورات الدولية

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

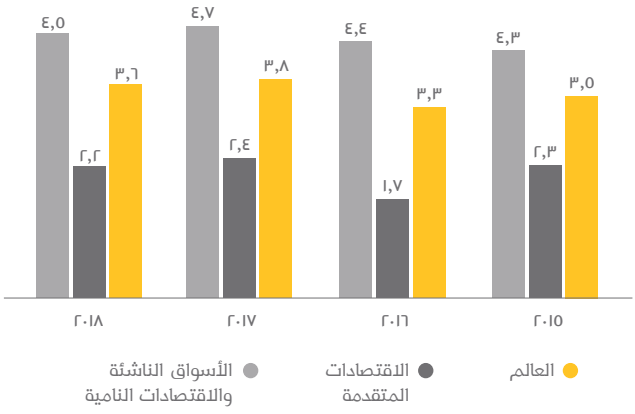

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

أبرز اتجاهات ٢٠١٨

- دعمَ التوسع القوي في الميزانية العامة للولايات المتحدة عجلة النمو العالمي في بداية العام وعوّض عن بطء النمو في بعض الاقتصادات الكبيرة الأخرى. وبقي معدل النمو الاقتصادي مستقراً خلال الأشهر الستة إلى التسعة الأولى من عام ٢٠١٨، ليتجاوز حاجز الـ ٣ بالمئة على أساس سنوي. ومع ذلك، تراجعت التوقعات الاقتصادية بعد ذلك بشكل ملحوظ في ظل الضبابية المتزايدة التي أدت إلى حدوث تقلبات في الأسواق المالية ونشوء حالة من عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية العالمية. وبحلول أكتوبر ٢٠١٨، أدت التقلبات الحادة في الأسواق المالية العالمية إلى انخفاض حاد في أسعار الأسهم في معظم الأسواق الرئيسة، وألقت هذه التقلبات بظلالها على الحالة النفسية للمستثمرين وسط مخاوف من وصول النمو العالمي إلى أقصى حدٍّ له.

- تزامن انهيار التوقعات مع تصاعد الضبابية في العالم مدفوعةً بتقلبات الأسواق المالية وانعدام استقرار السياسات الاقتصادية. ويرجع التصاعد في عدم استقرار السياسات الاقتصادية العالمية على مدار العام بشكلٍ كبير إلى النهج الحمائي المتزايد في السياسات التجارية للولايات المتحدة، والذي انعكس على زيادة الرسوم الجمركية وتصاعد التوترات مع كبار شركائها التجاريين. وقد أثرت حالة الضبابية المتزايدة بشأن السياسة التجارية بدورها على قرارات الاستثمار العالمية المستقبلية. كما كان هناك تراجع في المؤشرات الاقتصادية العالمية، لاسيما مؤشرات نمو الإنتاج الصناعي وتجارة البضائع، وانخفضت على إثرها الثقة في قطاع الأعمال.

- في الولايات المتحدة، استمر الاقتصاد في النمو بوتيرة متسارعة في عام ٢٠١٨، حيث أدت التخفيضات الضريبية المصحوبة بالإنفاق إلى زيادة الطلب. كما واصل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة نتيجة لذلك، وزاد معها سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الأخرى. ومع ذلك، ألقت حالة الضبابية بظلالها على الاتجاهات العالمية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة على السندات الأمريكية طويلة الأجل بوتيرة أقل، وهو ما يشير إلى تخوف المستثمرين من آفاق النمو المستقبلي. ومن ناحية أخرى، تباطأ النمو الاقتصادي في كل من اليابان وأوروبا، ويعود تراجع النمو في اليابان إلى سلسلة من الكوارث الطبيعية والظروف المناخية السيئة. أما بالنسبة لأوروبا، فيعزى التراجع في النمو إلى التوترات التجارية، وحالة الضبابية التي تحوم حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والخلاف بشأن ميزانية إيطاليا، والإضرابات العمالية في فرنسا، واستمرار الضبابية السياسية في إسبانيا، مما يؤثر سلباً على المناخ الاستثماري.

- في الأسواق الناشئة والنامية، أدى تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وتصاعد التقلبات في الأسواق المالية وارتفاع مخصصات المخاطر إلى زيادة خروج رؤوس المال والضغط على العملات في الكثير من الدول، في حين ترزح الدول الأضعف تحت ضغوط مالية كبيرة. وفي الوقت ذاته، استمر استقرار النمو الاقتصادي في الصين، وهو ما يعكس تباطؤ نمو الطلب الخارجي (الذي تفاقم بسبب الخلاف التجاري مع الولايات المتحدة) والتشديد الضروري للتشريعات المالية، على الرغم من مواجهة ذلك جزئياً عبر مواصلة سياسات التحفيز.

- كان عام ٢٠١٨ حافلاً بالأحداث، وخصوصاً في أسواق العملات. في المملكة المتحدة، ألقت حالة عدم الوضوح بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي طال أمدها بشكل كبير بثقلها على الجنيه الإسترليني، في حين أدى تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى توفير أساس متين لارتفاع الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى. وفي الوقت نفسه، ورغم الانتهاء من "برنامج التيسير الكمي" في أوروبا، فإن آمال تغيير أسعار الفائدة قد تضاءلت بشكل كبير.

- دخلت أسواق الطاقة عام ٢٠١٨ بكل ثقة مع تزايد التوقعات بشأن مواصلة أسعار النفط لمسارها المتصاعد. إلا أن أسواق النفط شهدت خلال النصف الثاني من العام أسوأ خسارة سنوية لها منذ عام ٢٠١٥. وجاء الهبوط المفاجئ في أسواق النفط نتيجة مجموعة عوامل، كان من ضمنها الزيادة غير المتوقعة في الإمدادات، إضافةً إلى المخاوف الناشئة عن نمو طلب النفط بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في السابق. وفي الوقت نفسه، قادت التقلبات في أسواق المال العالمية، والنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وارتفاع أسعار الفائدة، إلى التأثير السلبي على الحالة النفسية في أسواق النفط. وعلاوة على ذلك، أدى استمرار النمو في إمدادات النفط الصخري الأمريكي إلى تكثيف الضبابية في أسواق النفط.

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التوقعات الاقتصادية العالمية

- من المتوقع أن يستمر الاقتصاد العالمي في النمو على المدى القريب، على الرغم من انخفاض التوقعات بشأن النمو العالمي لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. كما خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي حيث أشار إلى أنه من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,٥ بالمئة في عام ٢٠١٩ و٣,٦ بالمئة في ٢٠٢٠، وهو ما يشير إلى خفض التوقعات بمقدار ٠,٢ و٠,١ نقطة مئوية على التوالي مقارنة بالتوقعات الصادرة في شهر أكتوبر ٢٠١٨. وقد عزى صندوق النقد الدولي هذا التغير في توقعاته إلى الآثار السلبية لزيادة الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة والصين، وتراجع وتيرة النمو في النصف الثاني من ٢٠١٨ في عدة اقتصادات عالمية، بما في ذلك ألمانيا عقب إدخال معايير جديدة للانبعاثات وقود السيارات، وفي إيطاليا حيث أثرت المخاوف بشأن المخاطر السيادية والمالية العامة على الطلب المحلي.
- يعزى التراجع المحتمل في وتيرة النمو الاقتصادي إلى مجموعة من العوامل التي تشكل استمرار الآثار السلبية للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وزيادة خطر تدهور التوقعات الاقتصادية في أوروبا وبعض الأسواق الناشئة، وكذلك المخاوف المستمرة بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- أدى الاتجاه غير الواضح للسياسات النقدية، خصوصاً في الولايات المتحدة، إلى زيادة المخاوف في أعقاب التوجه الأخير للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نحو اتخاذ موقف أكثر حذراً بشأن نطاق زيادة أسعار الفائدة. وقد أدى هذا إلى انعدام وضوح التوقعات بشأن الظروف المالية العالمية وزيادة المخاطر الناجمة عن التغيرات المعاكسة والمفاجئة للسياسات، خاصة إذا كان هناك مفاجآت تتعلق بارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي الزيادة المفرطة في أسعار الفائدة وفرض مزيد من التشدد في السياسات المالية العالمية إلى نشوء ضغوط مالية على الأسواق الناشئة، لاسيما الاقتصادات التي تعاني نقاط ضعف خارجية.
- تعزى التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام العالمية خلال العام الماضي، والذي تميز بتسجيل الأسعار فيه أعلى مستوياتها خلال ما يقرب من أربع سنوات إضافة إلى أكبر الانخفاضات في يوم واحد، إلى المخاوف الجيوسياسية والتحركات المالية والعرض والطلب، فضلاً عن تأثير النزاع التجاري الحالي. ومع بداية عام ٢٠١٩، سيبقى التركيز منصباً على منظمة أوبك واتفاقها مع منتجين من خارج المنظمة لتعديل الإنتاج، وعلى رأسهم روسيا، إضافة إلى التطورات في سوق النفط الصخري الأمريكي. كما سيؤثر تصاعد الضبابية حيال حركة الطلب على اتجاه أسعار النفط، وسط مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العالمية التي تشير إلى تزايد خطر تباطؤ طلب النفط.
- شهدت المخاطر المتعلقة بالضغوط السياسية تصاعداً خلال العام مدفوعةً إلى حد كبير بتنامي النزعات الشعبوية في جميع أنحاء العالم. ومن أبرز هذه النزعات ما يلي: ١) التركيز على الداخل والموقف الحمائي للسياسات الأمريكية الحالية وتبعاتها السلبية على النمو العالمي؛ ٢) تصاعد الأجندات القومية التي تؤدي إلى تعميق حالة الضبابية بشأن السياسات وعدم القدرة على التنبؤ بها؛ ٣) الأحداث السياسية الخاصة بكل دولة، بما في ذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتطورات الجارية في إيطاليا.

التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

- ساهم تماسك أسعار النفط خلال العام الماضي في تحسن الأداء الاقتصادي عموماً لدول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما على المستويات الخارجية ومستوى المالية العامة. ومع ذلك، ومع قرب نهاية العام، أدى ضعف النمو الاقتصادي العالمي، وتقلب الأسواق المالية، والتحديات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، وزيادة هشاشة أسعار النفط، إلى زيادة المخاطر الإقليمية في المستقبل. يضاف إلى ذلك المدة غير المؤكدة لتخفيضات إنتاج النفط امتثالاً للاتفاق بين أوبك الدول غير الأعضاء في المنظمة، والتي قد تؤدي أيضاً إلى إضعاف النشاط الاقتصادي خلال العام المقبل.
- على الرغم من التحديات المتصاعدة، فإن التحوّل الهادئ الأخير في السياسة النقدية الأمريكية سيوفر بعض الراحة لاقتصادات دول الخليج بسبب ارتباط أسعار صرف عملاتها بالدولار. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، انخفضت الفروقات في أسعار الفائدة بين البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل حاد، وهو ما قلص من جاذبية أسواق المال المحلية. ووسط التوقعات بإيقاف رفع أسعار الفائدة مؤقتاً في الولايات المتحدة، خلال الأشهر الستة المقبلة على الأقل، فمن المرجح أن تخفف هذه الخطوة من الضغط على البنوك المركزية الإقليمية لتعكس إحكام سياساتها، وهو ما سيدعم نمو الاقتصاد غير النفطي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تعافيه وأن يبلغ متوسط ٣ بالمئة في عام ٢٠١٩م، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى تنفيذ مشاريع استثمارية حكومية.
- ما تزال التوقعات العامة تجاه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي متفائلة، مدعومة بمواصلة حكومات دول المنطقة تنفيذ إصلاحات هيكلية وضريبية، وخصخصة الأصول العامة، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وتخفيض الإعانات الحكومية، وتوسيع دور القطاع الخاص بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة وخلق فرص العمل. وإلى أن يتم ذلك، ستواصل السياسات المالية التوسعية دعم القطاع غير النفطي والتخفيف من أثر التحديات الناجمة عن ضعف إقبال المستثمرين ووجود توترات إقليمية.
- ما تزال عملية التصحيح الجارية مدعومةً بمستويات الدين العام المتدنية لحد الآن والاحتياطات المالية الكبيرة. وارتفعت مستويات القروض السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي بحدة في ظل محاولة هذه الدول للاستفادة من التمويل الخارجي لتمويل العجز ودعم عملية الإصلاح الاقتصادي. وقد ازداد نشاط أسواق المال الإقليمية في ظل الزيادة الكبيرة في إصدار سندات الدين من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تضمنت مزيجاً من السندات التقليدية والصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتساعد هذه التطورات على دعم أسواق المال الخليجية، بما في ذلك تعزيز منحنى العائد وبناء المعايير. ويمكن أن يؤدي التحسن الكبير والمستمر في أسعار النفط إلى تقليل الحاجة إلى الاقتراض من الخارج، لكن من المستبعد حدوث ذلك.
- على المدى القريب، سيغطي إقبال المستثمرين الارتفاع المستمر في العرض المدعوم بحقيقة أن مستويات الديون في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال عند حدود صحية على الرغم من الارتفاع الحاد في بعض الحالات، إضافة إلى التحسن الأخير في المؤشرات الأساسية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما سيجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمار. كما ساهم اتساع الفروقات نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في تعزيز جاذبية سندات وصكوك دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من وجود خطر متزايد يتمثل باحتمال تخفيض التصنيف الائتماني السيادي، خصوصاً إذا تباطأ النمو الإقليمي في دول مجلس التعاون الخليجي، وعاود العجز الداخلي والخارجي ارتفاعه. وهذا بدوره قد يكون له تأثير سلبي على طلب المستثمرين و/أو تكلفة الاقتراض.
- على الرغم من بعض التحسن المتوقع في الظروف التشغيلية، من المرجح أن تظل الأنظمة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي مستقرة، وهو ما يعكس ضعف أداء القروض، إلا أنه يظل مستقراً رغم ذلك، وقوة رأس المال. وسيقود الإنفاق الحكومي مع حزم التحفيز إلى دعم الاقتصاد وتعزيز أداء المؤسسات المالية الإقليمية، على الرغم من احتمال ارتفاع ضغوط الربحية متى ما تبلورت مخاطر الهبوط على أرض الواقع.

نظرة عامة للأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التطورات في دول مجلس التعاون الخليجي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم

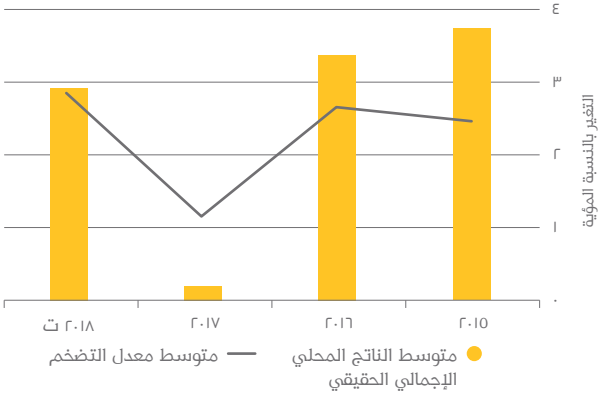

الصادرات وميزان الحساب الجاري

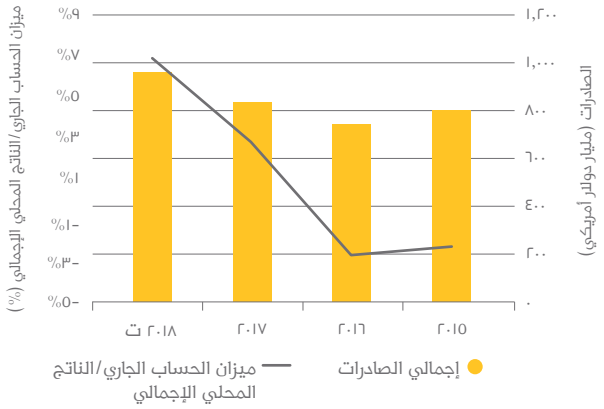

أسعار تعادل النفط بالموازنات وأسعار النفط الخام

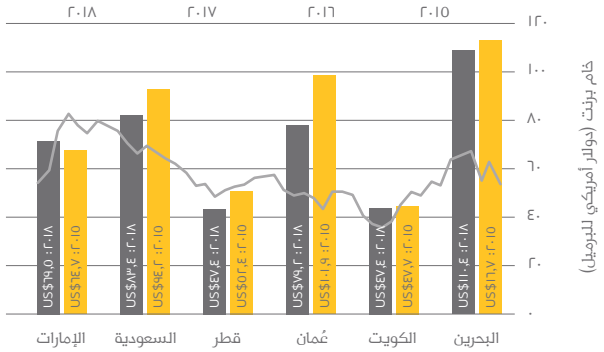

إجمالي الدين العام الحكومي

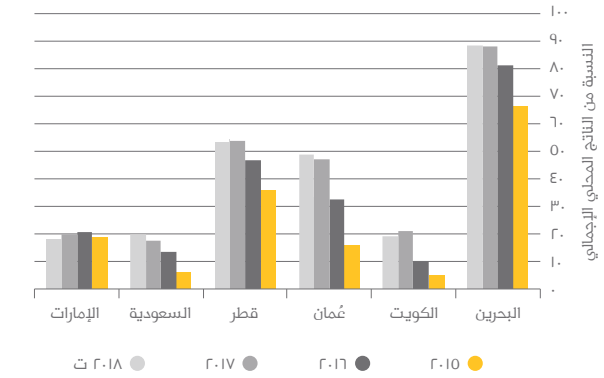

أداء سوق الأوراق المالية

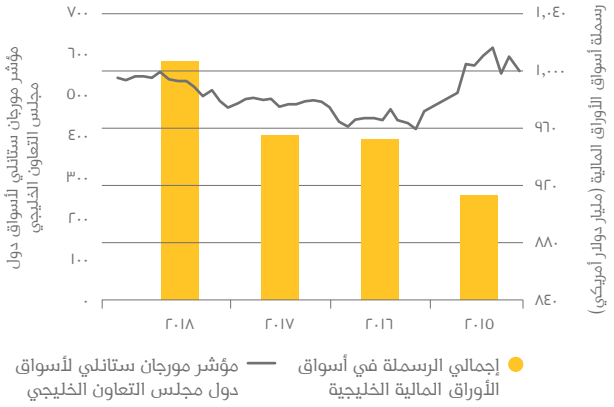

احتياطيات العملات الأجنبية

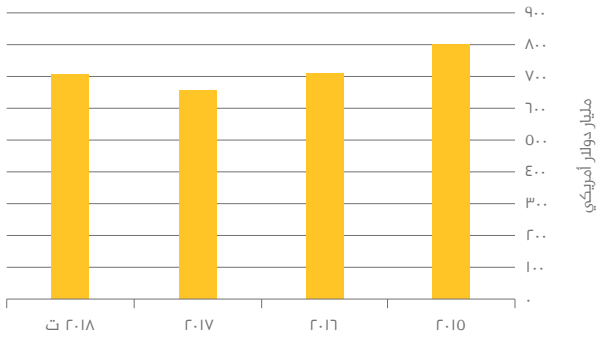

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي وبلومبيرج

استعراض الوضع المالي

سجل بنك الخليج الدولي دخلاً إجمالياً قدره ٣٩٨,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨م، بزيادة بلغت ٣٨,٢ مليون دولار أمريكي أو ١١ بالمئة عن الرقم المسجل خلال عام ٢٠١٧م، مع ارتفاع في صافي الدخل من الفوائد وصرف العملات الأجنبية وغيرها من مصادر الدخل، قابلهُ وبشكل هامشي انخفاض في الدخل من الرسوم والعمولات والتداول.

وبلغ النمو السنوي في إجمالي الدخل ٣٨,٢ مليون دولار أمريكي، أي أكثر بـ ٥٠ بالمئة عن نسبة الارتفاع في إجمالي المصروفات البالغة ٢٥,٤ مليون دولار أمريكي، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بالتنفيذ المستمر لاستراتيجية التوسع والتنوع في أعمال بنك الخليج الدولي، بما في ذلك الشركة التابعة الجديدة في المملكة العربية السعودية المزمع إطلاقها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩، إضافة إلى استثمارات إضافية في البنية التحتية لتقنية المعلومات لدعم إطلاق المنتجات والخدمات المبتكرة، مع التركيز بشكل خاص على التحول الرقمي لتعزيز خدمات العملاء ومن أجل تحقيق كفاءة مالية أكبر في المستقبل. وقد سجل بنك الخليج الدولي خسارة صافية بعد الضريبة بلغت ٢٢٧,٠ مليون دولار أمريكي، مقارنة بصافي دخل بعد حسم الضرائب بلغ ٧٠,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، وذلك في أعقاب حسم مخصص استثنائي قدره ٣٥٣,١ مليون دولار أمريكي.

وبلغ صافي الدخل من الفوائد ٢٧٣,٧ مليون دولار أمريكي، وهو يمثل أكبر مصدر دخل للبنك، حيث ارتفع بمقدار ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي أو ٨ بالمئة مقارنة بالعام السابق. وهذا يعكس التقدم الإيجابي في تنفيذ استراتيجية بنك الخليج الدولي الذي يواصل بنجاح إعادة توجيه أنشطة الإقراض فيه من الصفقات المتفرقة طويلة الأجل ومن التمويل المهيكل إلى التركيز على العلاقات مع العملاء من الشركات والمؤسسات. وإضافة إلى ذلك، فقد صاحب هذه التطورات الإيجابية انخفاض في مصروفات علاوات الودائع بالجملة للمجموعة مع انخفاض في مزيج التكاليف المتعلقة بالتمويل نتيجة للتقدم الملموس في مبادرات استراتيجية في مجالي التعاملات البنكية العالمية والخدمات المصرفية للأفراد.

وبلغت قيمة الدخل من الرسوم والعمولات ٦١,٢ مليون دولار أمريكي شكلت ١٥ بالمئة من إجمالي الدخل. كما ارتفع الدخل من صرف العملات الأجنبية ليصل إلى ١٨,٦ مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرها ٣٢ بالمئة عن العام السابق، وتتألف بشكل أساسي من إيرادات الأنشطة المتعلقة بالعملاء، خصوصاً من الإيرادات الناتجة عن المنتجات المعدة حسب الطلب والمصممة لمساعدة العملاء على التحوط من التعرض للمخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في الأسواق.

ويتكون الدخل من التداول والذي وصلت قيمته إلى ٩,٥ مليون دولار أمريكي بشكل أساسي من إيرادات مشتقات أسعار الفائدة المرتبطة بالعملاء والعائد على الاستثمارات في الصناديق التي يديرها بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)، الذي يتخذ من لندن مقراً له، وشركة جي آي بي كابيتال، ومقرها المملكة العربية السعودية.

وبلغت قيمة الدخل من مصادر الدخل الأخرى ٣٥,٥ مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها ٢٨,٠ مليون دولار أمريكي مقارنة بعام ٢٠١٧، ويرجع ذلك أساساً إلى استرداد أصول استثنائية بقيمة ٢٦,٥ مليون دولار أمريكي نتيجة بيع أصول تم شطبها سابقاً.

ووصلت مخصصات القروض في عام ٢٠١٨ إلى مستوى استثنائي قدره ٣٥٣,٣ مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ ٤٣,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧. وجاء هذا الارتفاع في قيمة المخصصات نتيجة الظروف الاقتصادية الكلية الصعبة، والتي أثرت على بيئات العمل في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي التي يعمل فيها بنك الخليج الدولي،

استعراض الوضع المالي (تتمة)

وهو ما أدى إلى زيادة عدد المقترضين المعسرين مالياً، من ثَمَّ ارتفاع مستوى القروض المتعثرة في عام ٢٠١٨. وتماشياً مع النهج الحذِر الذي يتبعه البنك، فقد تم زيادة المخصصات بشكل استباقي، ما نتج عنه زيادة تغطية المخصصات للقروض المتعثرة بنسبة ١٠٣ بالمئة.

صافي دخل الفوائد

بلغ صافي الدخل من الفوائد ٢٧٣,٧ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي عن العام السابق.

وجاء صافي دخل الفوائد بشكل أساسي من المصادر التالية:

- هامش الدخل من محفظة القروض التجارية؛
- هامش الدخل من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية؛
- أنشطة التعامل بالودائع؛
- الخدمات المصرفية للأفراد؛
- الإيرادات الناتجة عن استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة.

ويشمل صافي دخل الفوائد أيضاً صافي تكلفة التمويل لأجل، والعلاوات على أسعار الفائدة المرجعية للودائع بالجملة.

وحقق البنك إيرادات فوائد أعلى من خلال محفظة الأوراق المالية الاستثمارية، وأنشطة التعامل بالودائع، والخدمات المصرفية للأفراد، واستثمار رأس المال الحر للمجموعة. وعلاوةً على ذلك، فقد اقترنت هذه الاتجاهات الإيجابية في إيرادات الفوائد بانخفاض تكلفة التمويل لأجل والانخفاض في مصروفات علاوات الودائع بالجملة في عام ٢٠١٨. ويعزى الانخفاض المستمر في مصروفات علاوات ودائع الجملة جزئياً إلى النجاح الملحوظ المتمثل بنمو المعاملات المصرفية العالمية وانخفاض تكلفتها، والتي تشمل حسابات الودائع على الطلب والودائع الجارية وودائع الأفراد.

وشكلت إيرادات الفوائد على محفظة القروض التجارية ٦٢ بالمئة من صافي دخل الفوائد للمجموعة، قبل حساب تكلفة التمويل بأجل ومصروفات علاوات الودائع بالجملة. وتراجع هامش الدخل من القروض التجارية بنسبة ٨ بالمئة عن العام السابق. وبلغ متوسط قيمة القروض العاملة ١٠,١ مليار دولار أمريكي متماشياً مع المعدلات المسجلة في العام السابق، على الرغم من تراجع متوسط هامش القروض العاملة بمقدار ١٩ نقطة أساس عن العام الذي سبق. ويعزى انخفاض متوسط هامش القروض العاملة في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ بشكل أساسي إلى تصنيف عدد من القروض ذات الهامش الأعلى كقروض متعثرة خلال عام ٢٠١٨، وهو ما أدى إلى خفض متوسط هامش القروض بشكل عام. ومع ذلك، فقد كان متوسط هامش القروض العاملة في عام ٢٠١٨ أعلى من المتوسط المسجل قبل عام ٢٠١٧، ما يعكس الميزة المستفادة من التركيز الاستراتيجي على الإقراض القائم على العلاقات، فضلاً عن الابتعاد المستمر عن الممارسات السابقة، وقروض المشاريع وقروض التمويل المهيكل المنخفضة الفائدة.

كما شكلت إيرادات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية ٩ بالمئة من صافي دخل الفوائد، قبل حسم تكلفة التمويل بأجل ومصروفات العلاوات للودائع بالجملة. وارتفعت إيرادات الفوائد من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية بنسبة ١٦ بالمئة مقارنة بالعام

تطور مجموع الدخل (مليون دولار أمريكي)

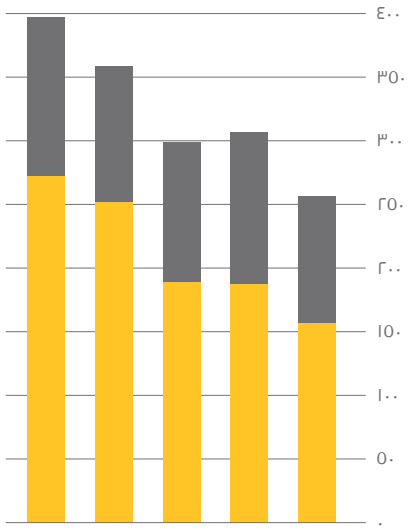

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الدخل غير المرتبط بالفوائد	٩٩,٦	١١٩,٨	١١٠,٠	١٠٧,٢	١٢٤,٨
صافي دخل الفوائد	١٥٨,٠	١٨٨,٢	١٩٠,٠	٢٥٣,١	٢٧٣,٧
مجموع الدخل	٢٥٧,٦	٣٠٨,٠	٣٠٠,٠	٣٦٠,٣	**٣٩٨,٥**

السابق، وهو ما يمثل زيادة سنوية قدرها ١٤ بالمئة في متوسط حجم الأوراق المالية الاستثمارية. ويتم الاحتفاظ بمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية أساساً كاحتياطي للسيولة، علماً بأن العاملين الأساسيين اللذين تقوم عليهما المحفظة هما السيولة والجودة، بدلاً عن الخصائص المدرة للدخل.

وتمثل إيرادات التعامل بالودائع حصيلة الفروقات بين تكلفة تمويل الأصول ذات الفوائد بناءً على منهجيات التسعير الداخلية وتكلفة التمويل الفعلية التي تتكبدها المجموعة. ويشمل ذلك المكتسبات الناتجة عن الفروقات في إعادة تسعير الالتزامات والأصول ذات الفوائد للمجموعة. وشكلت إيرادات التعامل بالودائع عام ٢٠١٨م ما نسبته ١٤ بالمئة من صافي الدخل من الفوائد، قبل حسم تكلفة التمويل لأجل ومصروفات علاوات الودائع التجارية، وارتفعت تلك الإيرادات بنسبة ٢ بالمئة عن العام السابق.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

وفي الوقت الذي كانت فيه إيرادات الفوائد من منصة الخدمات الرقمية المصرفية الجديدة للأفراد "ميم" في عام ٢٠١٨ أقل من الحد الأدنى للإبلاغ عنها كوحدة أعمال مستقلة في الإيضاح رقم ٢٦ من القوائم المالية الموحدة التي تحدد معلومات وحدات الأعمال، إلا أن الخدمات المصرفية للأفراد سجلت زيادة فاقت نسبتها ٢٥٠ بالمئة في صافي الدخل من الفوائد لعام ٢٠١٨ على أساس سنوي. وتعزى الزيادة الكبيرة في صافي دخل الفوائد الناتجة عن الخدمات المصرفية للأفراد إلى نمو ودائع الأفراد، والتي شكلت ١٥ بالمئة من إجمالي ودائع عملاء البنك الرئيس بنهاية عام ٢٠١٨، إضافة إلى الانخفاض التدريجي في العلاوات على الأسعار المرجعية، وإطلاق منتجات أصول للأفراد في الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

وارتفعت إيرادات استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة، والتي تمثل ١٣ بالمئة من صافي دخل الفوائد قبل حساب تكلفة التمويل بأجل ومصروفات علاوات الودائع التجارية، بنسبة ٥٢ بالمئة عن مستواها في العام السابق. واستُثمِرَ صافي رأس المال الحر بشكل كبير في السندات الحكومية ذات الأجل الأقصر، واستفادت تلك الاستثمارات من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام. وتوفر أدوات الدخل الأقصر أجلاً والثابتة من ناحية أسعار الفائدة الفرصة لإعادة الاستثمار عند استحقاقها بعائدات أكبر في ظل زيادة أسعار الفائدة على المديين القصير والمتوسط. في نهاية عام ٢٠١٨، استُثمِرَ أكثر من نصف صافي رأس المال الحر للمجموعة في أدوات الدخل الأقصر أجلاً ذات أسعار الفائدة الثابتة، ما أدى إلى زيادة العائد على أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وسيكون لأي زيادة أخرى في أسعار الفائدة الأمريكية تأثير إيجابي مباشر على إيرادات المجموعة من الفوائد.

وتواصل المجموعة التقليل من اعتمادها السابق على تمويل الأصول الأطول أجلاً من خلال ودائع قصيرة الأجل ذات مخاطر سيولة وإعادة تمويل، مع اتخاذ إجراءات استباقية على مدى السنوات الخمس الماضية للحصول على تمويل بآجال جديدة للتقليل من هذه المخاطر المحتملة. ونتيجة لذلك، فإن حجم الأصول غير السائلة أو الأصول التي تستحق بعد أكثر من عام والتي تم تمويلها من خلال ودائع غير ثابتة أو قصيرة الأجل لم يمثل سوى ٣ بالمئة من ودائع العملاء غير الثابتة، في نهاية العام المالي ٢٠١٨. وهذا يعني أن غالبية ودائع العملاء وجميع الودائع المصرفية قد ساهمت في تمويل أصول ذات أجل استحقاق أقصر أو أصول سائلة. وهذا يعالج بشكل فاعل أحد أوجه التركيز الأساسية للمعايير التنظيمية الجديدة للسيولة في اتفاقية بازل ٣ والتي تحد من قدرة البنوك على تمويل أصول ذات آجال طويلة من خلال ودائع تجارية ذات آجال أقصر. ونتج عن المبادرات الرامية إلى الحد من انكشاف المجموعة على مخاطر السيولة عبر توفير أشكال مختلفة من التمويل بأجل إلى انخفاض صافي دخل الفوائد للمجموعة بمقدار ٣٣,٢ مليون دولار أمريكي أو ١١ بالمئة في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، كانت تكلفة التمويل بأجل في عام ٢٠١٨ أقل بنسبة ٢٠ بالمئة بالمقارنة مع عام ٢٠١٧، نتيجة لانخفاض متوسط حجم التمويل بأجل الممنوح خلال عام ٢٠١٨، كما هو موضح في الإيضاح رقم ٤٠ من القوائم المالية الموحدة. وساهم النجاح المتحقق من التركيز الاستراتيجي على إيجاد ودائع أفراد وودائع معاملات مصرفية عالمية أكثر استقراراً وثباتاً في تقليص الحاجة للحصول على تمويل عالي التكلفة لدعم الأصول ذات آجال الاستحقاق الأطول.

الدخل من غير الفوائد

يشتمل الدخل من غير الفوائد على الدخل من الرسوم والعمولات وصرف العملات الأجنبية ودخل التداول والدخل من مصادر أخرى.

لقد بلغت قيمة الدخل من الرسوم والعمولات ٦١,٢ مليون دولار أمريكي بانخفاض نسبته ١٦ بالمئة عن المستوى المسجل في العام السابق. ويشتمل الإيضاح رقم ٢١ من القوائم المالية الموحدة على تحليل

تكوين مجموع الدخل (%)

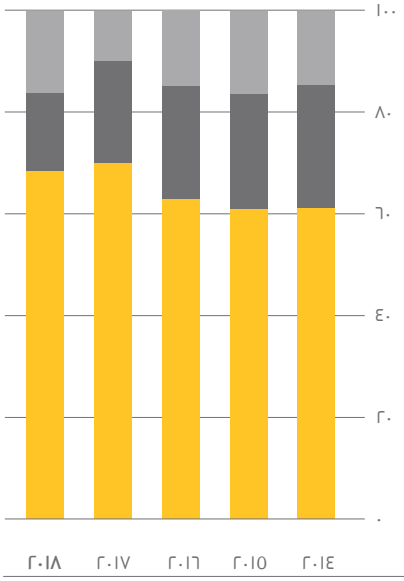

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
إيرادات المتاجرة، تحويل العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	١٤,٣	١٦,١	١٤,٦	٩,٦	١٥,٩
إيرادات الرسوم والعمولات	٢٤,٤	٢٢,٨	٢٢,١	٢٠,١	١٥,٤
صافي دخل الفوائد	٦١,٣	٦١,١	٦٣,٣	٧٠,٣	٦٨,٧
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

لهذا الدخل من الرسوم والعمولات مقارنة بدخل العام السابق. وكانت العمولات على خطابات الاعتماد والضمان أكبر مصدر للدخل القائم على الرسوم، حيث شكلت ٥١ بالمئة من دخل الرسوم والعمولات لهذا العام، في حين بلغت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية ٢٤,٤ مليون دولار أمريكي تمثل ٤٠ بالمئة من إجمالي الدخل من الرسوم والعمولات. وتتكون رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية من الرسوم الناتجة عن أنشطة إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الاستثمارية، واستشارات الشركات، والتعاملات في أسواق الدين ورأس المال وأنشطة الاكتتاب. ويعزى التراجع السنوي في الدخل من الرسوم والعمولات إلى حد كبير إلى انخفاض قدره ١٠,٠ مليون دولار أمريكي، أو ما يقرب من الثلث، في رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية. ويعكس هذا انخفاض مستوى الاستثمار في الصناديق التي تديرها المجموعة، وتحديداً انخفاض الرسوم المتحصلة من إدارة هذه الصناديق وهو ما يعكس التحديات الصعبة التي سادت في بيئة السوق خلال عام ٢٠١٨. وقد لوحظ ذلك بشكل واضح في التدهور الحاصل في الأسواق الناشئة التي تأثرت سلباً بالخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وجاءت رسوم إدارة الأصول قريبة إلى حد كبير من المستوى المسجل خلال العام الماضي. وكما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٥ من القوائم المالية الموحدة، فقد بلغت قيمة الأصول المدارة نيابةً عن العملاء ١٥,٦ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مقارنة بـ ١٥,٩ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. ومع ذلك، لم تمثل رسوم إدارة الصناديق سوى ثلث تلك المسجلة في ٢٠١٧، بسبب انخفاض مستوى الاستثمار في الصناديق وغياب الرسوم المتحصلة من إدارتها.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

العوامل الرئيسية المؤثرة على الربحية

العوامل	٢٠١٨		٢٠١٩ وما بعدها	
حجم القروض	↔	ظل متوسط حجم القروض قريباً من المستوى المسجل العام الماضي	↑	التخطيط لزيادة حجم القروض خلال سنة ٢٠١٩ وما بعدها لتصل لحد أقصاه ١١ مليار دولار أمريكي
هوامش القروض	↓	تراجع هوامش محفظة القروض الأساسية في ظل تصنيف عدد من القروض ذات الهوامش المرتفعة كقروض متعثرة خلال عام ٢٠١٨	↑	مواصلة زيادة هوامش القروض من خلال عملية إعادة توجيه استراتيجية أنشطة الإقراض
الدخل من استثمار رأس المال الحر	↑	تحقيق زيادة في عائد الفائدة بسبب ارتفاع العائدات على الفوائد بالدولار الأمريكي وارتفاع أسعار الفائدة	↑	الإستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة
أنشطة التعامل بالودائع	↑	حسن إدارة إعادة تسعير الفوائد حسب التصنيف	↑	مواصلة العمل على زيادة نمو حجم الأصول والالتزامات
كلفة التمويل	↓	تحقيق نجاح ملحوظ تمثل بنمو الحسابات على الطلب وحسابات الودائع الجارية وودائع العملاء الخاصة بالمعاملات المصرفية العالمية على نحو أكثر استقراراً وثباتاً	↓	استبدال التمويل طويل الأجل ليحل محله ودائع مصرفية منخفضة التكلفة للأفراد وودائع متعلقة بالتعاملات المصرفية العالمية على المدى المتوسط إلى الطويل
دخل الرسوم والعمولات	↓	انخفاض مستوى الاستثمار في الصناديق التي تديرها المجموعة، وانخفاض الدخل من رسوم إدارة الصناديق، مما يعكس تحديات السوق التي سادت في السوق خلال عام ٢٠١٨	↑	التركيز على تشكيلة أكبر من الخدمات المالية غير المرتبطة بالإقراض
الدخل المرتبط بعملاء الخزينة: صرف العملات الأجنبية ومشتقات أسعار الفائدة	↑	ارتفاع الدخل المحصل من تعاملات الصرف الأجنبي المرتبطة بالعملاء، قابله انخفاض في الدخل من مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء في عام ٢٠١٨	↑	التركيز على البيع المتقاطع لمنتجات الخزينة وتصميم منتجات جديدة
المصاريف التشغيلية	↑	ارتفاع تكاليف استهلاك أصول تكنولوجيا المعلومات وصيانتها، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتسجيل ٧,٤ مليون دولار من النفقات الاستثنائية وغير المتكررة	↓	العمل على خفض النفقات من خلال تبني برامج منضبطة ومركزة لخفض التكاليف
مخصصات خسائر القروض	↑	ارتفاع كبير في تكلفة الإقراض نتيجة لصعوبة الظروف الاقتصادية الكلية وارتفاع مستوى القروض المتعثرة	↓	إعادة وضع مخصصات محددة من مخصصات غير محددة

↑↓ ارتفاع الربحية ↓↑ انخفاض الربحية ↔ الربحية الغير متغيرة

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور المصاريف (مليون دولار أمريكي)

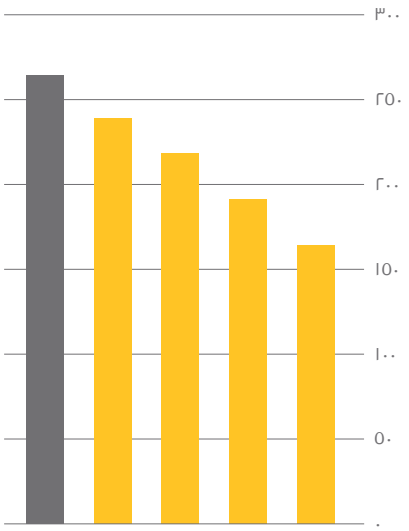

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
مصاريف التشغيل	١٦٤,٩	١٩٢,١	٢١٩,٠	٢٤٠,٠	٢٦٥,٤

وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٨,٦ مليون دولار أمريكي للعام، بزيادة قدرها ٤,٥ مليون دولار أمريكي أو ٣٢ بالمئة مقارنة بالعام السابق. ويتكون دخل صرف العملات الأجنبية بشكل أساسي من الدخل الناتج عن معاملات صرف العملات الأجنبية للعملاء، والتي يتم معادلتها في الأسواق مع المعاملات المماثلة، وعليه، فلا توجد مخاطر سوقية مرتبطة بهذه المعاملات التي تسهم في هذا المصدر المهم للدخل. وعكست الإيرادات القوية لصرف العملات الأجنبية النجاح المستمر في بيع المنتجات المبتكرة بشكل مترافق لتلبية احتياجات العملاء ومتطلباتهم، وتطوير منتجات جديدة لتلبية تلك الاحتياجات. وقد شهد الطلب على هذه المنتجات زيادة ملحوظة، حيث لمس العملاء الفوائد المتحصلة من إدارة المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بفاعلية. وخلال عام ٢٠١٨، واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملائها لتنويع وزيادة إيراداتها من هذه المنتجات، إضافةً إلى خلق المزيد من التعاملات والصفقات مع العملاء الحاليين.

وسجلت أنشطة التداول المتنوعة للمجموعة أرباحاً بلغت ٩,٥ مليون دولار أمريكي للعام مقارنة بأرباح العام الماضي التي بلغت ١٣,٠ مليون دولار أمريكي. وتشمل الإيرادات الشاملة للتداول جميع الإيرادات ذات الصلة، بما في ذلك إيرادات الفوائد، والأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الشراء والبيع وعن التغيرات في القيمة العادلة لتداول الأوراق المالية، وأرباح الاستثمار في الأسهم، ومصروفات الفوائد، إضافةً إلى جميع تكاليف التمويل ذات الصلة. وهناك تحليل لإيرادات التداول ورد في الإيضاح رقم ٢٣ من القوائم المالية الموحدة. ويتألف معظم الدخل من التداول في عام ٢٠١٨ من الإيرادات الناتجة عن مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء، ومن إيرادات الاستثمار في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وتم تحقيق ربح قدره ٦,٠ ملايين دولار أمريكي من مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء، والتي تمثل ٦٣ بالمئة من دخل التداول في عام ٢٠١٨، أي أقل بنسبة بسيطة من الربح المسجل في العام السابق. وخلال السنوات القليلة الماضية، تم توسيع نطاق منتجات مشتقات أسعار الفائدة، مع التركيز بصورة أكثر فاعلية على العمل بشكل وثيق وبنّاء مع العملاء لتحديد فرص التحوط من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة، لاسيما في ظل توقع ارتفاع أسعار الفائدة في السوق. وإضافة إلى ذلك، سُجِّل صافي ربح قدره ٣,٥ مليون دولار أمريكي في جميع الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتداول، بما في ذلك الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية وإدارة الصناديق. وأما بخصوص رغبة المجموعة للمخاطرة في أنشطة التداول فتظل محدودةً.

وكما هو مبين في تحليل التداول بالأوراق المالية في الإيضاح رقم ٨ من القوائم المالية الموحدة، فإن غالبية أنشطة المجموعة في مجال التداول متعلقة بالاستثمارات الأولية في الصناديق التي تديرها شركات إدارة الأصول التابعة للمجموعة في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة.

كما سجلت مصادر الدخل الأخرى إيرادات بقيمة ٣٥,٥ مليون دولار أمريكي لهذا العام. وهناك تحليل للإيرادات من مصادر الدخل الأخرى ورد في الإيضاح رقم ٢٤ من القوائم المالية الموحدة. وتتكون مصادر الدخل الأخرى بشكل أساسي من ٢٦,٧ مليون دولار من المبالغ المستردة من أصول شُطبت سابقاً، و٨,٦ مليون دولار من الأرباح الناتجة عن الاستثمار في أسهم مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وترجع الزيادة السنوية في الأصول المستردة بقيمة ٢٤,٩ مليون دولار أمريكي بشكل رئيس إلى استرداد استثنائي لأصول بقيمة ٢٦,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ نتيجة بيع أحد الأصول المشطوبة سابقاً.

مصروفات التشغيل

بلغت قيمة مصروفات التشغيل ٢٦٥,٤ مليون دولار أمريكي أي أكثر بـ ٢٥,٤ مليون دولار أمريكي أو ١١ بالمئة عن العام السابق. وتُعزى هذه الزيادة السنوية إلى التكاليف المرتبطة بشكل أساسي بتنفيذ الاستراتيجية المصرفية الشاملة الجديدة للمجموعة، وخصوصاً المنصة الرقمية الجديدة للخدمات المصرفية للأفراد "ميم"، واستهلاك أصول تقنية المعلومات وصيانتها. وكان ٧,٤ مليون دولار أمريكي، أو ما يقرب من ثلث الزيادة السنوية في مصروفات التشغيل، استثنائية وحدثت لمرة واحدة كما هو مشروح في الإيضاح رقم ٢٥ من القوائم المالية الموحدة.

وشكلت مصروفات الموظفين، والتي بلغت قيمتها ١٥٦,٨ مليون دولار أمريكي، حوالي ٦٠ بالمئة من إجمالي مصروفات التشغيل، أي بزيادة قدرها ١٤,٢ مليون دولار أمريكي أو ١٠ بالمئة عن العام السابق.

وكان ما مجموعه ٣ مليون دولار أمريكي، أو ما يقرب من ثلث الزيادة الإجمالية في مصروفات الموظفين، عبارة عن نفقات استثنائية غير متكررة ترتبط بتكاليف الموظفين السابقين. ويعزى معظم الزيادة السنوية المتبقية إلى صرف بدل تكاليف المعيشة الممنوح للموظفين في المملكة العربية السعودية، والذي بدأ تطبيقه في عام ٢٠١٨، إضافةً لزيادات الرواتب بشكل عام. وكان هناك انخفاض في إجمالي عدد الموظفين خلال عام ٢٠١٨ نظراً لانعدام الحاجة إلى الموارد البشرية التي كانت تعمل سابقاً في عدد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية بعد اكتمال هذه المشاريع بنجاح. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٩.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

وبلغت مصروفات المرافق ٢٣,٠ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٣,٤ مليون دولار عن العام السابق. ويعزى ذلك جزئياً إلى تخصيص احتياطي استثنائي قدره ١,٥ مليون دولار أمريكي يتعلق بالتكاليف الإضافية المحتملة المرتبطة بأعمال تجهيز المكاتب في السنة السابقة، وارتفاع مصروفات مباني الخدمات المصرفية للأفراد الجديدة في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

وبلغت قيمة المصروفات التشغيلية الأخرى ٨٥,٦ مليون دولار أمريكي، أي بارتفاع قدره ٧,٨ مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في العام السابق. وترجع هذه الزيادة السنوية أساساً إلى ارتفاع تكاليف استهلاك أصول تقنية المعلومات، وضريبة القيمة المضافة التي تم البدء في تطبيقها في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في بداية عام ٢٠١٨، واستحداث "عقود الخدمات المدارة" خلال العام. وقد تم خلال ٢٠١٨ نقل عدد من موظفي تقنية المعلومات إلى بند "الخدمات المدارة" حيث تعاقد البنك مع مزودين لتقديم خدمات محددة بدلاً من تكليف موارده البشرية بالقيام بها مباشرةً. ونتج عن هذا الأسلوب انخفاض تكلفة خدمات الدعم التقني الروتينية.

المخصصات

رصدت المجموعة في عام ٢٠١٨ صافي مخصصات استثنائي قدره ٣٥٣,١ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بصافي مخصصات بلغ ٤٣,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧. وتماشياً مع النهج الحذِر الذي يتبعه البنك، فقد تم زيادة المخصصات بشكل استباقي، لتصبح نسبة تغطية مخصصات القروض المتعثرة ١٠٣ بالمئة في نهاية عام ٢٠١٨. ويشمل المرصود مخصصاً محدداً (الدرجة الثالثة) مجموعه ٣٣٩,٢ مليون دولار أمريكي، إضافةً إلى مخصص غير محدد (الدرجتين الأولى والثانية) يبلغ قيمته ١٣,٩ مليون دولار أمريكي.

قوة المركز المالي

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٢١٩٦,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغت نسبة كل من حقوق الملكية والفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الأصول ٨ بالمئة، وتعد هذه النسب مرتفعةً نسبياً بالمقارنة مع السائد دولياً.

وشمل الانخفاض البالغ قدره ٢١٤,٧ مليون دولار أمريكي في إجمالي حقوق الملكية خلال عام ٢٠١٨ صافي خسارة قيمته ٢٢٧,٠ مليون دولار أمريكي للعام، وزيادة صافية قدرها ١١,٥ مليون دولار أمريكي في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم من خلال الدخل الشامل الآخر، وزيادة قدرها ٢,٢ مليون دولار أمريكي نشأت عن إعادة تقييم صندوق المعاشات المحددة للتقاعد في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) التابع للمجموعة في لندن.

وفي ظل امتلاك إجمالي قاعدة رأسمال نظامي تبلغ قيمته ٢٣٤١,٤ مليون دولار أمريكي وإجمالي انكشافات مرجّحة للمخاطر قدره ١٦١٠٨,٣ مليون دولار أمريكي، فقد بلغ معدل مخاطر الأصول المحتسب وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي المرتبطة باتفاقية (بازل ٣) ١٤,٥ بالمئة، في حين كان معدل كفاية رأس المال الأساسي ١٣,٦ بالمئة. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، فإن تعديلات القيمة العادلة لحقوق الملكية الناشئة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن تحوطات التدفقات النقدية المشتقة مستثناة من قاعدة رأس المال التنظيمي. وتصنف الأرباح والخسائر غير المحققة على استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتُدرج ضمن قاعدة رأس المال التنظيمي.

النسبة المئوية لمخاطر الأصول (%)

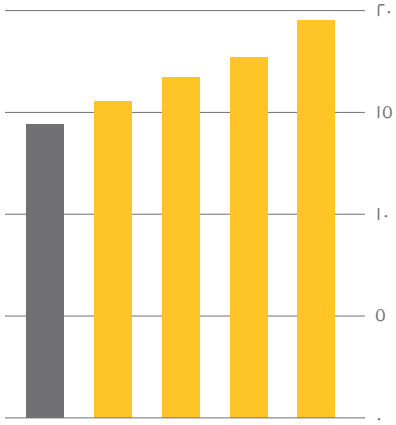

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
النسبة المئوية لمخاطر الأصول	١٩,٦	١٧,٨	١٦,٨	١٥,٦	١٤,٥

وتشتمل نسبة المخاطر إلى الأصول على الانكشافات المرجّحة للمخاطر السوقية والتشغيلية على حدٍّ سواء. وقد عمدت المجموعة بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي إلى تطبيق نهج يقوم على تبني آليات داخلية للتعامل مع مخاطر السوق، إضافة إلى تبني نهج قياسي لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وهذا يدل على أن الجهات التنظيمية مقتنعة بإطار إدارة المخاطر لدى المجموعة وبأنه يتوافق تماماً مع التوجيهات والمتطلبات المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويقدم تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول الملاءة المالية وإطار إدارة رأس المال للمجموعة. ويرد توضيح لسياسات المجموعة فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٢٧-٥ من القوائم المالية الموحدة. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والنظراء والسوق وتعزيز النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

التوزيع حسب فئات الأصول (%)

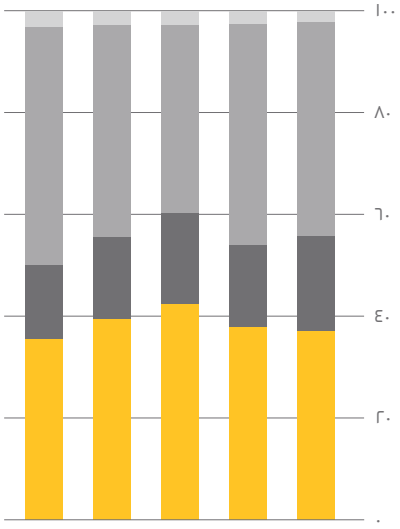

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
أخرى	١,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٨
إيداعات وأصول سائلة أخرى	٤٢,١	٤٣,٥	٣٦,٩	٤١,٨	٤٦,٨
أوراق مالية	١٨,٩	١٦,٤	١٨,٢	١٦,٤	١٤,٨
قروض وسلف	٣٧,٢	٣٧,٩	٤٢,٥	٣٩,٥	٣٥,٦
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جودة الأصول

يبين الإيضاح رقم ٢٨ من القوائم المالية الموحدة التوزيع الجغرافي لمخاطر الأصول. أما بيان المخاطر الائتمانية في الأصول المالية المستند على التصنيف الداخلي للائتمان فهو مبين في الإيضاح رقم ٢٧-١ (ب) من القوائم المالية الموحدة. ويشير هذا الإيضاح إلى أن نسبة ٨٠ بالمئة من مجموع الأصول المالية، التي تتكون من أصول سائلة وودائع وأوراق مالية وقروض والتزامات ائتمانية مشروطة، كانت مصنفة عند درجة -٤ أو أعلى، أي بما يعادل مستوى تصنيف الاستثمار أو أعلى منها.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التقييم لجودة الأصول بالرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٧ في القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبناءً على منهجيات التقييم الموضحة في ذلك الإيضاح، فإن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لم تكن مختلفة بشكل كبير عن قيمتها الدفترية.

وفي نهاية عام ٢٠١٨، شكلت نسبة النقد والأصول السائلة الأخرى، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والودائع ٤٧ بالمئة من إجمالي الأصول، وشكلت الأوراق المالية الاستثمارية ١٤ بالمئة، في حين شكلت القروض والسُلف ٣٦ بالمئة.

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ٣٨٩٧,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وتمثل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة، وبناءً على ذلك، فهي تتألف أساساً من سندات دين مصنفة على أساس الاستثمار صادرة عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الرئيسة والكيانات المرتبطة بالحكومات.

وتتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين واستثمارات محدودة في حقوق الملكية وصناديق الأسهم. وتتضمن كبرى محافظ سندات الدين أوراقاً مالية بسعر فائدة متغير أو ثابت تم تبادلها لجني الفروق الثابتة من سعر الفائدة على سعر الليبور. وقد بلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٢٨٨٧,٥ مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٧٧ بالمئة من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية ٢٠١٨. أما بالنسبة للمحفظة الصغرى من سندات الدين فهي تمثل استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في السندات بسعر فائدة ثابت. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ٨٤١,٢ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٨ وتتكون من استثمارات في سندات خاصة بحكومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغت قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية ١٦٨,٥ مليون دولار أمريكي. وتضمنت الاستثمارات في حقوق الملكية لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أسهماً مدرجة بلغت قيمتها ١٢٥,٦ مليون دولار تم الحصول عليها خلال السنوات الماضية لتسوية قرض سابق مضمون مستحق السداد. ويتم تسييل هذه الأوراق المالية تدريجياً مع مرور الوقت. وتتألف غالبية الاستثمارات المتبقية في حقوق الملكية من الاستثمارات المرتبطة بالأسهم الخاصة.

وهناك تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف ورد في الإيضاح رقم ٩-١ من القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٣٢٠٧,٨ مليون دولار أمريكي أو ٨٦ بالمئة من سندات الدين في نهاية عام ٢٠١٨ على تصنيف A-/A٣ أو أعلى. وبناءً على تصنيف الجهة المصدرة، مثّلت أوراق مالية إضافية بقيمة ٢٧٣,٦ مليون دولار أمريكي أو ٧ بالمئة من سندات الدين باقي سندات الدين المصنفة بمستوى الاستثمار. كما صُنف ما قيمته ٢٤٧,٣ مليون دولار أمريكي أو ٧ بالمئة من سندات الدين على أنها دون مستوى الاستثمار، أي أقل من BBB- / Baa٣. ويتكون معظمها من سندات دين صادرة عن إحدى حكومات مجلس التعاون الخليجي.

ولم تكن هناك أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وتم تصنيف جميع سندات الدين في نهاية عام ٢٠١٨ ضمن الدرجة الأولى لأغراض المخصصات.

القروض والسُّلَف

بلغت قيمة القروض والسُّلَف ٩٨١٧,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨، بانخفاض قدره ٢٢٥,٣ مليون دولار أمريكي أو ٢ بالمئة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٧، ويرجع ذلك إلى زيادة قدرها ٣٥٠,٣ مليون دولار أمريكي في المخصصات. وكما هو مبين في الإيضاح رقم ٤٠ من القوائم المالية الموحدة، فقد بلغ متوسط حجم القروض والسُّلَف خلال عام ٢٠١٨ مبلغاً قدره ١٠٢٦٢,٠ مليون دولار أمريكي، بما يتماشى مع المتوسط المسجل خلال عام ٢٠١٧. وفي تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ارتفع إجمالي القروض والسُّلَف بمقدار ١٢٥,٠ مليون دولار أمريكي عن ذلك المسجل بنهاية عام ٢٠١٧.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

وبناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية بحلول تاريخ صدور الميزانية العمومية، كان ما نسبته ٦١ بالمئة من محفظة القروض مستحقة السداد خلال عام واحد بينما كان ٨٠ بالمئة مستحق السداد في غضون ثلاث سنوات. واقتصرت حصة القروض المستحقة بعد أكثر من خمس سنوات على ١١ بالمئة فقط. وقد وردت تفاصيل تصنيف القروض والسُّلَف حسب القطاع في الإيضاح رقم ١٠-٢ من القوائم المالية الموحدة، بينما ورد التوزيع الجغرافي للقروض والسُّلَف في الإيضاح رقم ٢٨. وبحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مثّلَ الانكشاف على قطاع الطاقة والنفط والبتروكيماويات ما نسبته ١٨ بالمئة من إجمالي محفظة القروض مقارنة بـ ٣٨ بالمئة في نهاية عام ٢٠١١. ويعكس هذا الانكشاف القطاعي التركيز الاستراتيجي السابق للمجموعة على تمويل المشاريع والإقراض المشترك في دول مجلس التعاون الخليجي. ويجري العمل على التخلص من هذه القروض القديمة ذات هامش الفائدة المنخفض، والتي نُفِّذَت على شكل صفقات متفرقة. في نهاية عام ٢٠١٨، تشكّل أكبر الانكشافات القطاعية في قطاع التجارة والخدمات، والذي يمثل ١٩ بالمئة من إجمالي القروض، وهو ما يعكس التركيز الاستراتيجي على الإقراض القائم على العلاقات. كما كان هناك انكشاف محدود على قطاع البناء (٨ بالمئة من إجمالي القروض) وقطاع العقارات (٧ بالمئة من إجمالي القروض) في نهاية عام ٢٠١٨.

ويتضمن الإيضاح رقم ٢٧-١ (ب) في القوائم المالية الموحدة تقييماً لمستوى مخاطر الائتمان للقروض والسلف وذلك بناءً على تصنيفات ائتمانية داخلية. وحصل ما قيمته ٦١٨٩,٧ مليون دولار أمريكي أو ٦٣ بالمئة من إجمالي القروض على درجة -٤ أو أعلى، أي ما يعادل التصنيف بمستوى الاستثمار. وتم تصنيف ما قيمته ٧٣٢,٣ مليون دولار أمريكي فقط أو ٧ بالمئة من إجمالي القروض والسلف، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها انكشافات من الدرجة الثانية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤)، أي أنها انكشافات لقروض شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. وإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة المخصصات الصافية لانخفاض القيمة للانكشافات المصنفة من الدرجة الثالثة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (٢٠١٤) ما قيمته ٢٦,١ مليون دولار أمريكي فقط. وتعرف انكشافات الدرجة الثالثة بأنها تلك الانكشافات التي يتم وضع مخصصات لها بشكل خاص على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وقد بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما قيمته ٧٦٣,٩ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للنظراء (الدرجة الثالثة) ٦٢٣,٣ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية) ١٤٠,٦ مليون دولار أمريكي. ويبلغ إجمالي المخصصات ٧٦٣,٩ مليون دولار أمريكي، وهو يمثل ١٠٣ بالمئة من إجمالي القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد.

وتحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. ويحدد المبلغ القابل للتحصيل كقيمة حالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخفّضة على أساس سعر الفائدة عند بداية تقديم القرض.

وبلغت قيمة مخصصات القروض غير المحددة ١٤٠,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، أي بزيادة نسبتها ١,٤ بالمئة في المخصصات غير المحددة.

توزيع استحقاق القروض

	مليون دولار أمريكي	%
السنة الأولى	٥٩٥٨,٩	٦٠,٧
السنوات ٢ و ٣	١٨٩٧,٦	١٩,٣
السنوات ٤ و ٥	٩١٩,٢	٩,٤
أكثر من ٥ سنوات	١٠٤٢,١	١٠,٦
	٩٨١٧,٨	١٠٠,٠

توزيع السندات الاستثمارية حسب التصنيف

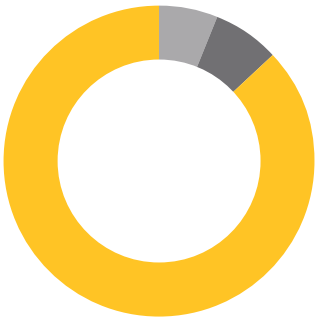

	مليون دولار أمريكي	%
AAA إلى Aaa/A- إلى A3	٣٢٠٧,٨	٨٦,٠
BBB+ إلى Baa1/BBB- إلى Baa3	٢٧٣,٦	٧,٤
BB+ إلى Ba1/BB- إلى Ba3	٢٤٧,٣	٦,٦
	٣٧٢٨,٧	١٠٠,٠

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور القروض متأخرة السداد (مليون دولار أمريكي)

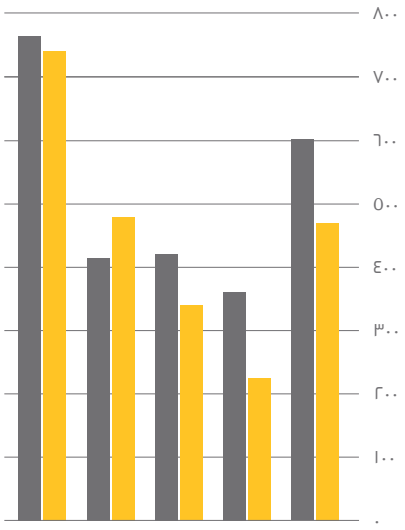

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الصافي الإجمالي للقروض متأخرة السداد	٤٦٩,٢	٢٢٥,١	٣٣٩,٣	٤٧٩,٤	**٧٤١,٣**
المخصصات	٦٠١,١	٣٦١,٠	٤٢١,٠	٤١٣,٦	**٧٦٣,٩**

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية)، فإن المجموعة لا تأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية أو الأسهم المتداولة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تُستخدَم كضمانات لأغراض التخفيف من المخاطر والحماية، إلا أنها لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض متأخرة السداد ٧٤١,٣ مليون دولار أمريكي و١١٨,٠ مليون دولار أمريكي على التوالي. ووصلت نسبة تغطية المخصصات المحددة للقروض متأخرة السداد ٨٤ بالمئة. وتعرف القروض متأخرة السداد بأنها القروض التي مر على موعد سداد مبلغها الأصلي أو فائدتها أكثر من ٩٠ يوماً. وبموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ينبغي تسجيل الفائدة على القروض المتعثرة ضمن الدخل بناءً على صافي القيمة الدفترية للقرض ونسبة الفائدة التي استخدمت لحسم تدفقات النقد المستقبلية لأغراض حساب القيمة القابلة للتحصيل. ومع ذلك، وبموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي، فإن الفائدة على القروض متأخرة السداد لا تُسجَّل ضمن الدخل إلا على أساس نقدي. ونظراً للمخصصات المرتفعة التي توفرها المجموعة لتغطية القروض المتعثرة، فإن الفرق بين القاعدتين المحاسبيتين لا يمثل اختلافاً جوهرياً.

توزيع مخاطر الأصول والالتزامات

	مليون دولار أمريكي	%
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٠٧٨٧,٤	٦٦,٣
أوروبا	٧٧٠٧,٦	٢٤,٦
أمريكا الشمالية	١٩٦٥,١	٦,٣
آسيا	٨٥١,٠	٢,٧
أمريكا اللاتينية	١٢,٢	٠,٠
دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال أفريقيا	٦,٧	٠,٠
	٣١٣٣٠,٠	**١٠٠,٠**

التوزيع الجغرافي للودائع

	مليون دولار أمريكي	%
دول مجلس التعاون الخليجي	١٣٥٧٤,٠	٦٥,٦
دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال أفريقيا	٤٦٦,٩	٢,٣
دول أخرى	٦٦٥٣,٧	٣٢,٢
	٢٠٦٩٤,٦	**١٠٠,٠**

استعراض الوضع المالي (تتمة)

فئات الأصول الأخرى

يتناول الإيضاح رقم ٥ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً للأصول النقدية والسائلة الأخرى والتي بلغت ٥١١٤,٢ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠١٨. وتتضمن إجمالاً النقد والأرصدة لدى المصارف والبنوك المركزية في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تعمل فيها المجموعة.

وبلغ إجمالي الودائع ٦٧٧٠,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨ وكانت متنوعة جغرافياً بشكل جيد كما هو مبين في الإيضاح رقم ٢٨ من القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الودائع مودعاً لدى النظراء المصرفيين في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، وهي المواقع الجغرافية الرئيسة لعمليات المجموعة. ومثلت الودائع ٢٥ بالمئة من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠١٨. وترجع الزيادة في الودائع على أساس سنوي إلى ارتفاع إيداعات العملاء، وهو ما يعكس صعود نشاط الإيداع لدى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) التابع للمجموعة والذي يتخذ من لندن مقراً له. ومع نهاية عام ٢٠١٨، دُعِمَت الودائع بما قيمته ١٠١٥,٩ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة البيع. وهي تُعد ودائعاً مضمونة، ما يقلل من تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

وهناك تحليل للأوراق المالية المتداولة ورد في الإيضاح رقم ٨ من القوائم المالية الموحدة. وبلغت قيمة الأوراق المالية المتداولة ١٧٧,٧ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ويتألف معظمها من استثمارات في صناديق تديرها المجموعة.

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٣١٣٣٠,٠ مليون دولار أمريكي. وتضمنت هذه الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى) إضافةً إلى التزامات ائتمانية مشروطة. وكما أُشير سابقاً، يتوفر تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والموقع الجغرافي في الإيضاح رقم ٢٨ من القوائم المالية الموحدة. وكما يتجلى من هذا الإيضاح، فإن ٢٠٧٨٧,٤ مليون دولار أمريكي أو ٦٦ بالمئة من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر تمثل الانكشاف على النظراء والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر، فتتمثل إلى حد كبير في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأوروبية الرئيسة، والأوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وهناك تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية ورد في الإيضاح رقم ٣١ من القوائم المالية الموحدة، في حين قدّم الإيضاح رقم ٣٢ تحليلاً إضافياً للالتزامات الائتمانية المشروطة وما يقابلها من أخطار مرجّحة.

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٢٠٦٩٤,٦ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبلغت ودائع العملاء ١٨٣٢٢,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل ٨٨ بالمئة من إجمالي الودائع. وبلغت ودائع البنوك ٢٣٧٢,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تمثل ١٢ بالمئة فقط من إجمالي الودائع.

ويتناول الإيضاح رقم ١٣ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب الموقع الجغرافي. وجاء ما قيمته ١٣٥٧٤,٠ مليون دولار أمريكي أو ٦٦ بالمئة من إجمالي الودائع من النظراء في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الودائع التي جاءت من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أوروبا على وجه الخصوص)، فقد بلغت قيمتها ٦٦٥٣,٧ مليون دولار أمريكي أو ٣٢ بالمئة من إجمالي الودائع. وترتبط الودائع من النظراء في الدول التي تقع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حد كبير بنشاط الإيداع لدى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة). ولا تمثل هذه الودائع مصدر تمويل رئيس للمجموعة. ويقابلُ ذلك الودائع واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والأصول السائلة الأخرى مع النظراء من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغة ٨٥٩٩,٧ مليون دولار أمريكي والتي تودع لآجال قصيرة في الأسواق المالية. وعليه فإن البنك هو مودع صِرف للأموال في السوق المالية الدولية بين البنوك، ولا يوجد له اعتماد صافٍ في التمويل على هذه السوق.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٧٣٥,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وتستغل المجموعة أوراقها الاستثمارية عالية الجودة وعالية التصنيف لتعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكلٍ فاعل من ناحيتي التكلفة وأجل الاستحقاق، إضافةً إلى مواصلة إثبات قدرة المجموعة على إعادة شراء الأوراق المالية كجزء من خططها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وقد بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل ٣٣٣٨,٠ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. ومثّل التمويل بأجل وحقوق الملكية ١٤٣ بالمئة من القروض التي تُستحق بعد أكثر من عام.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات بخصوص السيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات

عند تأسيس بنك الخليج الدولي (البنك) في عام ١٩٧٥، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في إتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي اللذان تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع الأطراف ذات العلاقة ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

ممارسات الحوكمة السليمة

اعتمد البنك على مر السنين تطبيق معايير حوكمة الشركات المتعلقة بالمؤسسات المالية على الرغم أنها ليست من الشركات المدرجة، ويقوم بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣.

في الوقت الحالي يضع بنك الخليج الدولي العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة ولأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة للمجلس، ووضع لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفادي تضارب المصالح) ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، بالإضافة إلى وضع سياسة التشغيل بما يتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي الجديدة. بعد ذلك قام البنك بوضع معايير إضافية شملت من بين أمور أخرى تحديث لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة وتحديث لوائح عمل اللجان التابعة للمجلس وتحديث برنامج الإبلاغ عن التجاوزات وإنشاء لجنة لحوكمة الشركات تابعة لمجلس الإدارة وتأسيس وحدة خاصة للحوكمة ضمن إدارة الالتزام وتحديث لإطار المكافآت المتغيرة بما يتلاءم على نحو تام مع الممارسات السليمة للحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بهذه المهام وبأفضل الممارسات وبأية متطلبات رقابية مستجدة. وتم إطلاع مجلس الإدارة على آخر التحديثات في اجتماعه الذي انعقد في ١٦ ديسمبر ٢٠١٨.

وتم نشر لائحة صلاحيات مجلس الإدارة بأكملها على موقع البنك الإلكتروني (www.gib.com) وهي تعكس إلى حد كبير متطلبات الحوكمة الواردة في قسم الضوابط العليا من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد الأول).

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة السليمة لدى البنك. كما تؤكد هذه الإجراءات على مدة التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الانصاف والإفصاح عن المعلومات المالية وتوفيرها لجميع مستخدمي هذه المعلومات بما في ذلك الجهات الرقابية والعملاء وشركاء الأعمال ووكالات التصنيف الائتماني وغيرهم من الجهات المعنية.

في شهر مارس من كل عام يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير حول مدى التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الحوكمة حيث يوضح أي عدم التزام لهذه القواعد، إن وجدت، ويتم تقديم هذا التقرير في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين. وتم إيراد الإيضاحات المضمنة في تقرير (الالتزام والتفسير) بالنسبة لقواعد الحوكمة في نهاية تقرير الحوكمة من هذا التقرير السنوي.

يفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-١,٣,٨ من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنويا وفقا لقسم PD-٦,١,١ من الدليل الإرشادي.

المساهمون

يوضح الجدول التالي الجهات المساهمة في البنك ونسبة المساهمة:

اسم المساهم	نسبة المساهمة
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	%٩٧,٢٢٦
الهيئة العامة للاستثمار الكويت	%٠,٧٣٠
شركة قطر القابضة دولة قطر	%٠,٧٣٠
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	%٠,٤٣٨
صندوق الاحتياطي العام للدولة سلطنة عمان	%٠,٤٣٨
جهاز الإمارات للاستثمار دولة الإمارات العربية المتحدة	% ٠,٤٣٨

الهيكل التنظيمي – القواعد والإدارة

يحدد الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي ويفصل بين مسؤوليات ومهمات مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- يتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله، حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته ومسؤوليات اللجان التابعة له على أحسن وجه، كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.
- تمتلك إدارة البنك هيكلاً تنظيمياً مناسباً يتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك وتنفيذ استراتيجية وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- هنالك تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة من جهة أخرى.
- هناك نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ٦٤ من هذا التقرير السنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للبنك من عشرة أعضاء كحد أقصى يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يمنح كل مساهم يملك عشرة بالمئة من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي بتعيين عضو في المجلس. وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذا التعيين واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي. وفي أغسطس ٢٠١٨ عين صندوق الاستثمارات العامة، بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦ بالمئة، مجلس الإدارة الجديد للفترة من أغسطس ٢٠١٨ حتى أغسطس ٢٠٢١. وخلال الاجتماع الأول للمجلس في أكتوبر ٢٠١٨، تم تعيين الدكتور عبدالله العبدالقادر في منصب رئيس مجلس الإدارة والأستاذ عبدالله الزامل نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

وأبرم البنك اتفاقية خطية لتعيين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات وعمليات مساءلة أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى المسائل الأخرى متعلقة بتعيينهم بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المخصص والمتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة وتحديد مهامهم في لجان المجلس وتعويضاتهم ومستحقات تسديد مصروفاتهم وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وفي نهاية العام تألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء سبعة منهم أعضاء غير تنفيذيين بما في ذلك الرئيس ونائبه وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون معاً بخبرات إدارة واسعة وقدرات مهنية متنوعة. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن أعضاء مجلس في صفحة رقم ٥٧ من هذا التقرير السنوي التي تتضمن سيرهم الذاتية.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كان مجلس الإدارة يضم عضواً واحداً مصنفاً غير مستقل وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي فيما تم تصنيف بقية الأعضاء كمستقلين (راجع الجدول في الصفحة ٤٣).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة الرقابية. وإلى ذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح ومنع إساءة استغلال النفوذ من الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة والعادلة مما تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية سواء بسبب الاحتيال أو خلافه.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جداول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم المساهمين بنسبة أقل.

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

عند التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكافة المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقا، بالإضافة إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يزود أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية حسب الأهداف المرسومة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقا للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً ويجوز له أن يعقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

يتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠١٨:

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٨

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة حوكمة الشركات	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	٥(٥)	٥(٥)				١(١)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	٥(٥)			٣(٣)	٣(٣)	١(١)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ خالد بن صالح المديفر	٥(٥)		٣(٣)	٣(٣)		١(١)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عمر هدير الفارسي	٥(٥)		٣(٣)	٣(٣)	٣(٣)		غير تنفيذي	مستقل
الدكتور يحيى بن عبدالله اليحيى	٥(٥)	٥(٥)	٣(٣)		٣(٣)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالعزيز الحليسي	٥(٥)	٥(٥)					تنفيذي	غير مستقل

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من أغسطس إلى ديسمبر ٢٠١٨

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة حوكمة الشركات	لجنة الابتكار	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	٢(٢)	١(١)						غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	٢(٢)		١(١)	١(١)		١(١)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	٢(٢)	١(١)					١(١)	تنفيذي	غير مستقل
الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	٢(٢)			١(١)	١(١)	١(١)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	٢(٢)	١(١)	١(١)				١(١)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	١(٢)			١(١)		١(١)		غير تنفيذي	مستقل
السيد فرانك شواب	٢(٢)	١(١)			١(١)		١(١)	غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	٢(٢)	١(١)	١(١)		١(١)			غير تنفيذي	مستقل

الأرقام (بين الأقواس) تشير إلى العدد الإجمالي للاجتماعات خلال السنة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس سلطاتها وصلاحياتها من مجلس الإدارة.

توضح الجداول التالية عضوية وسجل حضور اجتماعات لجان المجلس خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٨:

أعضاء لجان مجلس الإدارة (يناير - أغسطس ٢٠١٨)

اسم اللجنة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	رئيس
	الدكتور يحيى بن عبدالله اليحيى	عضو
	الأستاذ عبدالعزيز الحليسي	عضو
لجنة التدقيق	الدكتور يحيى بن عبدالله اليحيى	رئيس
	الأستاذ خالد بن صالح المديفر	عضو
	الأستاذ عمر هدير الفارسي	عضو
لجنة الترشيح والمكافآت	الأستاذ خالد بن صالح المديفر	رئيس
	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	الأستاذ عمر هدير الفارسي	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الأستاذ عمر هدير الفارسي	رئيس
	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	الدكتور يحيى بن عبدالله اليحيى	عضو
لجنة حوكمة الشركات	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	عضو
	الأستاذ خالد بن صالح المديفر	عضو

أعضاء لجان مجلس الإدارة (أغسطس - ديسمبر ٢٠١٨)

اسم اللجنة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	السيد فرانك شواب	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة التدقيق	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	رئيس
	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة الترشيح والمكافآت	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة حوكمة الشركات	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠١٨

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ١٦ فبراير ٢٠١٨ ٢. ٢٩ مارس ٢٠١٨ ٣. ١٣ أبريل ٢٠١٨ ٤. ٢٩ مايو ٢٠١٨ ٥. ٢٤ يوليو ٢٠١٨ ٦. ٢١ أكتوبر ٢٠١٨ ٧. ١٦ ديسمبر ٢٠١٨
اللجنة التنفيذية	١. ١١ فبراير ٢٠١٨ ٢. ١٦ فبراير ٢٠١٨ ٣. ٢٩ مارس ٢٠١٨ ٤. ١٣ أبريل ٢٠١٨ ٥. ٢٤ يوليو ٢٠١٨ ٦. ١٦ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة التدقيق	١. ١٦ فبراير ٢٠١٨ ٢. ٢١ أبريل ٢٠١٨ ٣. ٢٣ يوليو ٢٠١٨ ٤. ١٥ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة الترشيح والمكافآت	١. ١٥ فبراير ٢٠١٨ ٢. ٢٠ مارس ٢٠١٨ ٣. ٢٣ يوليو ٢٠١٨ ٤. ١٥ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة سياسات المخاطر	١. ١٦ فبراير ٢٠١٨ ٢. ١٢ أبريل ٢٠١٨ ٣. ٢٣ يوليو ٢٠١٨ ٤. ١٦ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة حوكمة الشركات	١. ١٥ فبراير ٢٠١٨ ٢. ١٥ ديسمبر ٢٠١٨
لجنة الابتكار	١. ١٦ ديسمبر ٢٠١٨

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن القضايا الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات الهامة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك وذلك في نطاق الحدود المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.

٤. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٥. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في القضايا التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة في الظروف الطارئة التي يصعب فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ويمكن لمجلس الإدارة أن يقوم بالإجماع بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه القضايا.

وفي كافة الأحوال على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم واتخاذ القرارات بشكل يضمن مصالح البنك ومساهميه على أحسن وجه.

لجنة التدقيق

من مهام لجنة التدقيق مراجعة الوضع المالي للبنك وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والمتطلبات القانونية. أما المسؤوليات الرئيسية فتتضمن:

١. مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك، (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين، (٣) نظم الرقابة الداخلية، (٤) ضمان تأهيل واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وحسن أدائهم.

٢. الإشراف على أداء التدقيق الداخلي للبنك والتدقيق المستقل.

توفر لائحة صلاحيات اللجنة التفاصيل الضرورية بشأن عمليات إعداد التقارير المالية وطرق تطويرها، إضافة إلى المسؤوليات بشأن الالتزامات القانونية والأخلاقية. يخضع رئيس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة مباشرة لإشراف لجنة التدقيق ويتبع للرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة سياسات المخاطر

تساعد لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك والحدود التي يمارس البنك من خلال أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة سياسات واقعية لإدارة المخاطر ذات الأهمية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة وبحث وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفعالية.

٤. التأكد من أن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة على أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها لمراجعتها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإعلام اللجنة دورياً بكافة المخاطر ذات الأهمية التي قد تواجه أعمال البنك والتأكد من ارتياحها للإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ولهذا الغرض:

- استلام ومراجعة تقارير التعرض للمخاطر الائتمانية على أساس الدولة، التصنيف الائتماني، الصناعة/التركيز، القروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمّل.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق (VaR)
- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات
- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية
- استلام ومراجعة التقارير بشأن التغيير في موافقات الائتمان أو تمديد الائتمان، ومقاييس مخاطر الائتمان والسوق، وإجراءات مراقبة المخاطر
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد

لجنة الترشيح والمكافآت

إن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب والمحافظة وتشجيع الكوادر ذات الكفاءة من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين:

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة في المجلس واللجان التابعة له والإدارة العليا.

٢. القيام بتقييم دوري لمدى تحقق وجود المهارات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٣. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومجلس الإدارة ككل.

٤. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا منفردين والإدارة ككل.

٥. الإشراف على الأنشطة التعليمية لمجلس الإدارة الخاصة بحوكمة الشركات.

٦. وضع إجراءات لتحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل هذه المناصب.

٧. وضع خطة الإحلال لأعضاء الإدارة العليا.

شؤون المكافآت:

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

١. سياسة المكافآت والحوافز التنفيذية التي تتضمن المكافآت الثابتة والمتغيرة للأشخاص المُعتمَدين و/أو القادرين على تحمل المخاطر الجوهرية.

٢. السياسات المتعلقة بتعيين والاحتفاظ وتقييم الأداء وعزل أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا.

٣. اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعته لضمان عمل هذا النظام وفق المخطط له.

٤. اعتماد مبالغ المكافآت لكل شخص مُعتمَد ومتحمل للمخاطر الجوهرية وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المقرر توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما يشمل الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

٥. مراجعة نتائج اختبار التحمل والاختبار الرجعي قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة المراد توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة حوكمة الشركات

دور اللجنة هو مساعدة المجلس في تشكيل ورصد سياسات حوكمة الشركات. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. الإشراف على تطوير وصيانة سياسات حوكمة الشركات.

٢. مراقبة إلتزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات.

٣. مراجعة مهام وتقييم أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.

٤. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق مما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح إتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.

٥. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل حوكمة الشركات.

لجنة الابتكار

دور اللجنة هو مساعدة المجلس في مسؤولياته من خلال الإشراف على برنامج البك الخاص بالتحول الرقمي والابتكار وتقديم المشورة بهذا الشأن، وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر استراتيجية الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار ومحفظة الابتكارات. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. دعم الإدارة باعتبارها مسباراً للقضايا المتعلقة بالابتكار.

٢. تدقيق استراتيجية الابتكار في البنك ونموذج التشغيل المقدمان من الإدارة وتقديم التوصيات للمجلس بالموافقة عليها. استعراض ومناقشة القضايا والاتجاهات الهامة المتعلقة بالابتكار التقنية الناشئة.

٣. توفير التوجيه والدعم فيما يتعلق بإدارة التحديات الثقافية التي يواجهها البنك.

٤. الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجية الابتكار الخاصة بالبنك من قبل الإدارة ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك، بما في ذلك: (أ) مدى التقدم الذي أحرزه البنك في تنفيذ ابتكاراته؛ ب) نشر نتائج التنفيذ لجميع الابتكارات الرئيسية، بما في ذلك تحقيق الفوائد والعوائد المتوقعة على الاستثمار.

تقييم مجلس الإدارة

إن نظام ولوائح مهام عمل مجلس الإدارة ولجانه تتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من كافة اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسية خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلاً عن ذلك، يتضمن تقييم أداء أعضاء المجلس معايير تقييم يمكن قياسها وتقييمها ذاتياً إضافة إلى تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. كما يتم تزويد المساهمين بتقرير عن عمليات التقييم أثناء اجتماع الجمعية العامة السنوي.

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

يتلقى مجلس الإدارة واللجان التابعة له بشكل منتظم التحديثات التي تطرأ على أهم التطورات في المجال التنظيمي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم.

ويركز المجلس أيضاً على أهمية توفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠١٨، عقدت وحدة حوكمة الشركات التابعة للبنك، بالتعاون مع فريق الإدارة العليا، جلسات تعريفية شاملة وتفصيلية حول مجلس الإدارة وذلك في إطار عملية تعريف أعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثاً باستراتيجية البنك وثقافته وأدائه.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية والمفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة رئاسة هذه الإدارة ويساعده رئيس الشؤون المالية للمجموعة، ورئيس إدارة المخاطر للمجموعة، ورئيس إدارة العمليات للمجموعة، ورئيس الأعمال المصرفية للشركات للمجموعة، ورئيس الأعمال المصرفية للأفراد، ورئيس إدارة الاستثمار والخزينة للمجموعة، ورئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين وحوكمة الشركات للمجموعة، ورئيس الموارد البشرية للمجموعة. وقد وردت تفاصيل السيرة الذاتية للمدراء التنفيذيين في الصفحة رقم ٦٠ من هذا التقرير السنوي.

ولمساعدة الرئيس التنفيذي للمجموعة في إدارة البنك، تم تشكيل اللجان الإدارية التالية:

١. لجنة الإدارة
٢. لجنة المخاطر للمجموعة
٣. لجنة الأصول والخصوم
٤. لجنة تقييم الوظائف
٥. لجنة إدارة أمن المعلومات
٦. لجنة المخاطر التشغيلية
٧. لجنة المشاريع التطويرية
٨. لجنة الائتمان
٩. لجنة تنفيذ الاستراتيجية
١٠. مجلس إدارة التغيير
١١. لجنة الاستثمار

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي للمجموعة وفقاً للسلطات والحدود التي يقررها له مجلس الإدارة.

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

وقد صدرت خطابات التعيين إلى فريق الإدارة العليا لتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم والتي تشمل المساعدة والمساهمة في الأمور التالية:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.
٢. وضع الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بكافة أعمال للبنك
٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً على مستوى المخاطر المحدد.
٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بنص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.
٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

ويتم لفت أنتباه الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تعتبر إضافة إلى مسؤولياتهم الوظيفية المحددة والأهداف التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات البنك.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، والتي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسية التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

يتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه في اجتماع الجمعية العامة في ٢٠١٥. وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

إن سياسة البنك في الأجور والمكافآت هي تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لجذب والحفاظ على الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم. فالدافع الرئيسي وراء سياسة البنك للمكافآت المتغيرة هو الثقافة القائمة على مستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل تحقيق نتائج على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية بهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر.

تعتبر كفاءة الموظفين والتزامهم على المدى الطويل العاملان الأساسيان لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى جذب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسية التالية:

- الأجر الثابت
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق لدى البنك أن البنك يعمل وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه حيث تخضع كافة أمور الأجور والمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادر على تحمل المخاطر الجوهرية و/ أو شخص مُعتمَد في دوائر الأعمال أو وظائف الرقابة أو الدعم. الشخص المُعتمَد هو الموظف الذي يستلزم تعيينه الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يُعتبر الموظف متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال الهامة وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على حجم المخاطر لدى البنك.

ومن أجل ضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك ككل وأداء الأقسام والأفراد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى التي تم تلخيصها بما يتماشى مع تخطيط الأعمال وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والإلتزام، وقبل كل شيء العمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً وبشكل هام بناءً على كيفية تحقيق ذلك إذ من شأن هذه النقطة الأخيرة أن تُسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الترشيح والمكافآت ومدار تركيزها

تشرف لجنة الترشيح والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجور والمكافآت الحاكمة لها. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. وهي مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لكافة قرارات الأجور والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم المخاطر لدى البنك.

بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام على شكل أتعاب خاصة بحضور جلسات الاجتماعات ٣٦,٠٠٠ دولار أمريكي [٢٠١٧: ٥٤,٠٠٠ دولار أمريكي].

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ هذه السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة على أن تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك تحدده اللوائح المحلية السارية والقواعد المتبعة في السوق.

مكافآت مجلس الإدارة

تتحدد مكافآت مجلس الإدارة من قبل أصحاب الأسهم وبما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. ويُعتمد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة ويتكون مما يلي:

- أتعاب من يحضر إلى اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس

بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة في ٢٠١٨، ١٤,٤ مليون دولار أمريكي [٢٠١٧: ١٣,٥ مليون دولار أمريكي] من بينها ٢,٦ مليون دولار أمريكي [٢٠١٧: ٢,٣ مليون دولار أمريكي] دفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف في المقام الأول من مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

اتبع البنك إطار عمل معتمَد من قبل مجلس الإدارة بهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى لتحقيق الحزمة المستهدَفة لمكافآت الموظفين وذلك قبل النظر في أي تخصيص للمكافأة لإدارات الأعمال وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب لوحدات الأعمال ذات الصلة والموظفين المعنيين.

يبدأ البنك عند تحديد مقدار المكافآت المتغيرة بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف الربح وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية والتي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث تراعي المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

تقيّم لجنة الترشيح والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي لا يزال توقيتها واحتمالية تحقيقها غير مؤكد. وتتخذ اللجنة قراراتها بناءً على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة الأرباح. ويسعى البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا كانت الأرباح ليست بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة المكافآت فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة تتقلص عموماً بشكل جوهري عندما يكون هناك أداء مالي ضعيف أو سلبي. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدَفة، كما هو مُوضح أعلاه، لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر.

مكافآت إدارات الرقابة

يسمح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العالية في هذه الإدارات. ويضمن البنك أن مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند على تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويلعب نظام إدارة الأداء لدى البنك دوراً محورياً في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية فضلاً عن مهام القيمة المضافة الخاصة بكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لإدارات الأعمال بشكل رئيسي بمدى تحقيق أهداف الأداء الأساسية المحدَدة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية منها السيطرة على المخاطر واعتبارات الإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجها البنك ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر بهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

تأخذ لجنة الترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويُراعى في حزمة المكافآت أداء البنك والذي يُنظر فيه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

وعند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك يؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة المُفترض عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المتضمنة في الأرباح الحالية.

وتطّلع لجنة الترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر اللاحقة، وهو تقييم نوعي لدعم اختبار الأداء الفعلي مقابل افتراضات المخاطر.

وفي السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر مادية في أدائه المالي، يعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يعني أداء البنك الضعيف عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للأفراد، وبالتالي ستنخفض تصنيفات أداء الموظف.
- هبوط قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- تغيرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي على المكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز هنا مراعاة حق تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

يمكن للجنة الترشيح والمكافآت بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الاستعادة من خلال ترتيبات الضبط والاسترداد

إطار الضبط والاسترداد

من شأن أحكام الضبط والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الترشيح والمكافآت تحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كانت العناصر غير المستحقة بموجب خطة المكافآت المؤجلة يمكن إسقاطها / تعديلها أو ما إذا كان يمكن استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالاتٍ معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل. تشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تُمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثيراً جوهرياً ضاراً على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ أي قرار باستعادة مكافأة أحد الأفراد.

من شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد، متى كان ذلك ملائماً، ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/ غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة حول سوء تصرف الموظف أو ارتكابه لخطأ جوهري يتسبب في الإضرار بسمعة البنك أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض إدارة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو إعادة صياغة جوهرية للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف بتعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى إدارات الأعمال بالبنك لخسائر مادية.

يمكن استخدام إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير كافٍ بالنظر إلى طبيعة المسألة وحجمها.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسية التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره في شكل أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

تخضع كافة المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط. ويتم صرف كافة مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر كفترة احتجاز من تاريخ الاستحقاق. ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف أي أرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتجاز).

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون بمرتبة نائب رئيس أول فما فوق لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

	تخصيص المكافأة المتغيرة					
مكونات المكافآت المتغيرة	الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيون وأعلى خمس موظفين مرتباً من إدارات الأعمال	نائب رئيس أول فما فوق	مدة التأجيل	الاحتجاز	الضبط	الاسترداد
النقد المقدم	٤٠%	٥٠%	لا يوجد	-	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	١٠%	لا يوجد	٦ أشهر	نعم	نعم
النقد المؤجل	١٠%	-	٣ سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم المؤجلة	٥٠%	٤٠%	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة على أساس تناسبي على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

مجلس الإدارة

ألف دولار أمريكي	٢٠١٨	٢٠١٧
• رسوم المكافآت	١,٨٧٣	١,٦٥٧
• مصاريف السفر	٥٩٥	٥١٨
• مصاريف أخرى	١٣	١١٠
المجموع	**٢,٤٨١**	٢,٢٨٥

الموظفون

	٢٠١٨										
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة					
						مقدمة		مؤجلة			
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	نقداً	أخرى	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم[1]	نقداً	أسهم	أخرى	الإجمالي
الأشخاص المعتمدين											
- وحدات الأعمال	٦	٢,٨٥٨	٢٨٢	-	-	٨٣١	٣	٢٠٠	١,٠١١	-	٥,١٨٥
- الرقابة والدعم	١٥	٤,١٨٤	٤٠٨	-	-	٤٧٥	٥٧	٣١	٣٨٥	-	٥,٥٤٠
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٤	٣,٥١٣	٣٢٥	-	-	٤١٦	٦٣	٢٥	٣٧٨	-	٤,٧٢٠
موظفون آخرون	٢٠٤	٢٥,٩٨٢	٤,٩٩٠	-	-	١,٩٤٢	٣٠	-	١١٩	-	٣٣,٠٦٣
موظفون في الخارج	٧٧٣	٧١,٤٢٦	١٩,١٣٢	-	-	١١,٣٠٤	-	-	-	-	١٠١,٨٦٢
المجموع	**١,٠١٢**	**١٠٧,٩٦٣**	**٢٥,١٣٧**	-	-	**١٤,٩٦٨**	**١٥٣**	**٢٥٦**	**١,٨٩٣**	-	**١٥٠,٣٧٠**

[1] يتم إسناد الأسهم المدفوعة مقدماً حتى يتم دفعها بعد إنتهاء فترة الاحتفاظ والتي مدتها ستة (٦) أشهر.

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق والبالغة ٦,٥ مليون دولار أمريكي، تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	مكافآت مضمونة (نقداً / أسهم)	مكافآت متغيرة					الإجمالي
						مقدمة		مؤجلة			
		نقداً	أخرى			نقداً	أسهم[1]	نقداً	أسهم	أخرى	
		٢٠١٧									
الأشخاص المعتمدين											
- وحدات الأعمال	٥	٢,٧٤١	٢٨٦	-	-	٨٥٧	٨	٢٠٤	١,٠٥٤	-	٥,١٥٠
- الرقابة والدعم	١٤	٣,٦١٦	٤١٣	-	-	٤٥٠	٥٨	٢٥	٣٥٦	-	٤,٩١٨
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٣	٣,٠٤١	٣٦٩	-	-	٤١٣	٦٤	٢٣	٣٧٢	-	٤,٢٨٢
موظفون آخرون	٢٤٥	٢٥,٤٨٠	٤,٥٢٤	-	-	٢,٨٤٤	٤٣	-	١٧٣	-	٣٣,٠٦٤
موظفون في الخارج	٨٥٠	٦٨,٧٣٠	١٣,٧٩٤	-	-	١١,٤٢٥	-	-	-	-	٩٣,٩٤٩
الإجمالي	**١,١٢٧**	**١٠٣,٦٠٨**	**١٩,٣٨٦**	**-**	**-**	**١٥,٩٨٩**	**١٧٣**	**٢٥٢**	**١,٩٥٥**	**-**	**١٤١,٣٦٣**

[1] يتم إسناد الأسهم المدفوعة مقدماً حتى يتم دفعها بعد إنتهاء فترة الاحتفاظ والتي مدتها ستة (٦) أشهر.

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق والبالغة ١,٢ مليون دولار أمريكي، تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

المكافآت المؤجلة

	٢٠١٨				
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	٤٤٨	٣,٤٦٠,٠٠٨	٣,٤١٨	-	٣,٨٦٦
المكافآت التي تم منحها	٢٥٢	٢,١٥١,٣٥٦	٢,١٢٨	-	٢,٣٨٠
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٢٢٢)	(١,٩٢٤,٥٦٥)	(١,٩٠١)	-	(٢,١٢٣)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	(٩٤)	-	(٩٤)
الرصيد الختامي*	**٤٧٩**	**٣,٦٨٦,٧٩٩**	**٣,٥٥٠**	**-**	**٤,٠٢٩**

* تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٢٠١٨/١٢/٣١

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ٧٤٢,٤٠٠ [٢٠١٧: ٧٩,٠٤٧ دولار أمريكي]، منها مبلغ ١٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي [٢٠١٧: ٣٣,٣٠٢ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الاتصال المؤسسي

يلتزم البنك باستراتيجية اتصال مؤسسي تضمن أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وفي التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسية الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي وكتيبات البنك والنشرات الدورية التي تتماشى مع سياسة الإعلام.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً على الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com) حيث يوفر الموقع معلومات شاملة عن البنك وإنجازاته ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وبياناته المالية للسنوات الخمس السابقة على الأقل، والبيانات الصحفية.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه كافة الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، العملاء والموظفين والسلطات المعنية والموردين والعامة والدول التي يعمل بها البنك) امتثالاً لكافة القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وتتناول قواعد السلوك مجموعة من الشئون مثل تطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسئولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وصيانة المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالقوانين الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع دون حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

يتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجبهم وفق قواعد السلوك عبر رسالة بريد إلكتروني مرفقة بنسخة من هذه القواعد (باللغتين العربية والانجليزية) ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها وكذلك الإقرار بأنه في حال وجود أي مخاوف بشأن أي خرق لقواعد السلوك، فسوف يرفع الأمر إلى الشخص المعني في البنك وفقاً لهذه القواعد.

بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه من أجل ضمان تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الإدارة يقومون بالتوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة حوكمة الشركات.

الإفصاح وتوفير المعلومات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني ويمكن الوصول إلى هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك وتحليلاً مفصلاً لإدارة المخاطر والبيانات المالية. وتعكس التقارير المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في عام ٢٠١٨.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير إتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

سياسة التعامل مع شركاء الأعمال

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع شركاء أعمال البنك التي وافق عليها مجلس الإدارة تحدد كيفية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي وتفرض حدوداً للتعامل مع هذه الأطراف متوافقة أو أكثر تشدداً من معايير المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي بمخاطر البنك لدى الأطراف المرتبطة بالبنك والمخاطر التي ستسجل في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات الصلة

يتبع البنك قواعد سلوك مهني معتمدة من مجلس الإدارة تحكم تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة. يتم إجراء المعاملات مع المساهمين وفق المخاطر والودائع الواردة منهم. في حالة تقديم قروض لأطراف ذات علاقة، يتم الموافقة عليها بناءً على السلطات والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي، فإذا كانت تتجاوز تلك الصلاحيات فلابد من الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. ويتم التعامل مع الودائع الواردة من أعضاء مجلس إدارة البنك على أساس عادي وفق الأسعار السائدة في السوق. وينبغي الملاحظة أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تمنع أعضاء مجلس الإدارة من تحقيق أي مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، من أي صفقة خاصة بالبنك.

جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين) وسائر موظفي البنك تخضع للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الترشيح والمكافآت مرة واحدة سنوياً على الأقل. كما يجب مراجعة مجلس الإدارة في جميع المعاملات للشركات ذات العلاقة بأعضاء مجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

لقد فوض البنك الصلاحيات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وإذا وجد الرئيس التنفيذي أن مخاطر أي معاملة تتجاوز حدود التفويض الممنوح له، فإن المعاملة تحتاج حينئذ إلى موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

أقر مجلس الإدارة أطر الالتزام بالأنظمة والقوانين التي تؤكد السعي الجاد لتطبيق أفضل الممارسات المهنية في كل أعمال البنك وتعكس التزام البنك بتنفيذ كافة الأنظمة والقوانين المعمول بها. وبناء على ذلك فإن من مهام قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين مساعدة الإدارة العليا في ضمان التزام جميع أعمال البنك وموظفيه بالقوانين والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية. ويمكن لرئيس قسم مراقبة الالتزام بالأنظمة والقوانين وحوكمة الشركات للمجموعة اللجوء إلى مجلس الإدارة من خلال لجان التدقيق وحوكمة الشركات إذا استدعى الأمر ذلك.

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الإلتزام لمتطلبات القوانين النافذة والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك الذاتية للمنظمة (يطلق عليها القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). يعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم أدارات الأعمال والمراقبة في التزامها للقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها داخل المجموعة وذلك يشمل: تحديد مخاطر ومشاكل الالتزام وإجراء اختبارات مستقلة والإبلاغ عن حالة أنشطة الالتزام في البنك.

وتوضح سياسة الالتزام في المجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وإدارات الأعمال والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي في جميع أنحاء البنك.

وتضع سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن معلومات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بشكل رئيسي من خلال لجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات.

وتأكيداً لأهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بإصدار خطاب إلى جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بكل القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين.

في ٢٠١٨، فرض مصرف البحرين المركزي غرامة على البنك بسبب عدم الالتزام بمتطلبات الموعد النهائي لتسليم التقارير وذلك بموجب قسم متطلبات الإبلاغ، BR-٢.٤A "إجراءات أمن الإنترنت"، وذلك بشأن النشاط المطلوب تحت قسم إدارة المخاطر التشغيلية OM-٦,٢ "أمن الإنترنت لجميع البنوك". وبلغت قيمة العقوبة المالية ٨٠٠ دينار بحريني (٢,١٢٢ دولار أمريكي) عن كل يوم تأخير ليصبح المجموع النهائي ٦٤٠٠ دينار بحريني (١٦,٩٧٦ دولار أمريكي).

وتم إدراج هذا البيان في التقرير السنوي استيفاءً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بموجب قسم الإفصاح العام جزء PD-١,٣,٣٧، وقسم الإنفاذ جزء EN-٦,١,٣ و EN-١,٣,٣.

مكافحة غسل الأموال

تتطابق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في كافة مكاتب البنك وفروعه وشركاته التابعة. وتلتزم فروع ومكاتب البنك الخارجية بقوانين وأنظمة الدول التي تتواجد فيها، ويتم تطبيق أشد الإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذا تفاوتت القوانين المحلية.

تهدف النظم والإجراءات المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن التحقق إلى حدٍ معقول من أن هويتهم ونشاطاتهم التجارية قانونية، وإلى الحصول على والاحتفاظ بالمعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما أن هذه النظم تحث على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك التي ليس لها مقرات حقيقية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من رئيس قسم الالتزام بالأنظمة والقوانين للمجموعة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومساعديه وعدد من الموظفين.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار الحوكمة سنوياً كمشروع منفصل منذ إدخال قواعد حوكمة الشركات في العام ٢٠١٠. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٧. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في قسم الضوابط العليا (HC) من الدليل الإرشادي (المجلد الأول).

وأكد تقرير المدقق الداخلي أن إطار حوكمة الشركات في بنك الخليج الدولي يعمل بفعالية كإطار للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

حالة الالتزام بقواعد مصرف البحرين المركزي (القسم HC)

يلتزم بنك الخليج الدولي بتنفيذ متطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن حوكمة الشركات التي ذكرت في القسم "HC" من الدليل الإرشادي للمصرف، وفيما يلي تفسير للمتطلبات التي لم يتم الالتزام بها عام ٢٠١٨:

- التعارض مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي لبنك الخليج الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة في الأقسام HC-٠,٠,٢ و HC-٠,٠,٤ و HC-٠,٠,٠.
- لا ينطبق القسم HC-٠,٤,٣٧ المتعلق بالمكافآت المتغيرة على بنك الخليج الدولي بسبب اعتماد برنامج الأسهم الوهمية للمكافآت المؤجلة.
- القسم HC-٦,٦,٣٣ المتعلق بإدارة المخاطر، إذ يقوم البنك حالياً بإجراء عملية تدقيق خارجية من أجل الحصول على تقرير مرض حول سياسات البنك في مجال إدارة المخاطر وبما يتوافق مع لوائح وأنظمة مصرف البحرين المركزي.

وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي أدخلت عليها، فإن البنك يخضع لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي (الوثائق التأسيسية) وفي حال وقوع أي تناقض بين الوثائق التأسيسية للبنك والقوانين الأخرى في مملكة البحرين، فإن البنك يلتزم بما جاء في الوثائق التأسيسية الصادرة بموجب المرسوم الأميري. ونتيجة لذلك، لم يتم تبني بعض المتطلبات الواردة في القسم "HC-١" و "HC-٤" و "HC-٥" التي تتناقض مع النظام الأساسي للبنك، بما في ذلك طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات حضور اجتماعات المجلس ومنع استخدام التفويض في اجتماعات مجلس الإدارة ومجموع مكافآت أعضاء المجلس.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر
انتخب لمنصب رئيس مجلس الإدارة في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٩

يرأس الدكتور العبدالقادر مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية. و يسهم في مجالس الإدارة في عدد من الشركات منها: الشركة العربية السعودية للاستثمار(سنابل) ومجموعة الفيصلية والشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار). وعمل الدكتور العبدالقادر أستاذاً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وكان عضواً في أول مجلس لهيئة السوق المالية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٤- ٢٠٠٩، وأسهم خلال وجوده في الهيئة في إقرار لائحة حوكمة الشركات، وواصل العمل على تعزيز الحوكمة في دول مجلس التعاون، كما عمل رئيساً تنفيذياً مؤسساً لمعهد أعضاء مجلس الإدارة الخليجي. والدكتور العبدالقادر حاصل على بكالوريوس وماجستير إدارة الأعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ودكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الامريكية. يتمتع الدكتور العبدالقادر بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٧ عاماً.

الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل
نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٨

يشغل الأستاذ عبدالله محمد الزامل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لشركة الزامل للاستثمار الصناعي (شركة مساهمة عامة)، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة. وكان قد عمل في شركة مكيفات الزامل كنائب رئيس أول، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي. وحالياً يشغل عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات من بينها شركة مجموعة العزل الخليجية وشركة الربيعة والنصار والزامل للصناعات الخرسانية المحدودة ورئيس مجلس إدارة جي اي بي كابيتال ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للموانئ (شركة تضامن بين صندوق الاستثمارات العامة السعودي وهيئة موانئ سنغافورة) ورئيس مجلس إدارة شركة مطارات الدمام وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (مملكة البحرين)، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي(المملكة المتحدة) وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني (هيئة حكومية) وعضو مجلس الشرقية (هيئه حكومية) وعضو مجلس ادارة مستشفى الملك فهد (هيئه حكومية) وعضو مجلس إدارة شركة ثيفا البحرين للاتصالات (مملوكة من قبل شركة الاتصالات السعودية). بالإضافة إلى عضوية مجالس الإدارة في المنظمات والمؤسسات الغير الربحية التالية: بنك الطعام السعودي (اطعام) وانديفور السعودية ومدارس الظهران الأهلية. وهو حاصل على بكالوريوس الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة وماجستير إدارة مالية وإدارة أعمال من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية. يتمتع الأستاذ الزامل بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٢ عاماً.

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٦
الرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك الخليج الدولي

عُين الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي رئيسا تنفيذيا لبنك الخليج الدولي في ١ فبراير ٢٠١٦. شغل قبل ذلك منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي في مايو ٢٠١٣. شملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافة إلى شركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي)، بجانب ذلك كان مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء. قبل التحاقه بالمؤسسة، شغل الأستاذ الحليسي منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ جي بي مورجان تشيز بنك في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة بين سبتمبر٢٠١٠ ومايو ٢٠١٣. شغل قبل ذلك منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي). كما يترأس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي المملكة المتحدة ويشغل عضوية مجلس جي أي بي كابيتال. وكان مسؤولاً عن كل الأقسام الرئيسية للأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. شارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). يحمل الأستاذ الحليسي شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع الأستاذ الحليسي بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٢٩ عاماً.

الأستاذ سلطان بن عبد الملك آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٨

يتمتع الأستاذ سلطان بخبرة عملية تمتد لأكثر من ١٤ عاماً تتضمن عمله الحالي بمنصب نائب رئيس - إدارة الاستثمارات السعودية في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو في مجلس إدارة الشركة السعودية للأسماك وشركة الطائرات المروحية، بالإضافة إلى عضويته في اللجنة التنفيذية لشركة الاتصالات السعودية.

قبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل الأستاذ سلطان منصب نائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل في أسواق رأس مال الأسهم في مجموعة جلوبال بانكينج التابعة لبنك اتش اس بي سي (HSBC) في لندن، وفي قسم طرح الأوراق المالية وتمويل وإدراج الشركات في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات العملاء للمجموعة المصرفية للشركات في البنك الأهلي التجاري بالسعودية.

يحمل الأستاذ سلطان درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٨

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن هو الرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية وأيضا عضواً في لجنة الترشيحات لشركات المحافظ لصندوق الاستثمارات العامة وعضوا في مجلس إدارة التنمية السعودي (تقنية) ولجنة المكافآت وعضوا في مجلس إدارة شركة الحوية وعضو في لجنة المكافآت في تداول وسنابل للاستثمار ونون. في السابق، كان الأستاذ مقرن يدير إدارة الموارد البشرية وخدمات الشركات في الأهلي كابيتال ورئيس الموارد البشرية في جدوى للاستثمار بالإضافة إلى شغل مناصب عديدة في شركة الاتصالات السعودية (STC). يحمل الأستاذ مقرن درجة البكالوريوس والتخصص المزدوج في الموارد البشرية وإدارة الأعمال من جامعة ايسترن واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية. يمتلك الأستاذ مقرن ١٨ سنة من الخبرة العملية.

الدكتور نجم بن عبد الله الزيد
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٨

الدكتور نجم بن عبدالله الزيد هو شريك مؤسس في شركة الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. ويشغل الزيد أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعضوية لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في السوق المالية السعودية (تداول). وقبل تأسيسه شركة الزيد آل الشيخ والراشد، تقلد الزيد عدة مناصب من بينها رئيس مجموعة الحوكمة والقانونية في مجموعة الراجحي المصرفية، وتم تعيينه بأمر ملكي مفوضاً وعضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية. يحمل الزيد شهادة الدكتوراة في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. شارك في البرنامج القيادي في جامعة هارفرد وبرنامج التطوير الإداري في كلية لندن للأعمال. وبرز حضوره في العديد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية بصفة متحدث ومشارك ومدير لجلسات حوار. تمتد مسيرة نجم بن عبد الله الزيد المهنية لأكثر من ٢٣ عاماً.

الأستاذ راجيف كاكار
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٨

الأستاذ راجيف كاكار مصرفي محنك ومؤسس شركة ورائد أعمال مع خبرة واسعة في الخدمات المالية وعلى وجه الخصوص الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة عبر أسواق عالمية متعددة ولا سيما الأسواق الناشئة ذات النمو المرتفع كالصين والهند وآسيا والمحيط الهادئ ودول الشرق الأوسط وأفريقيا ووسط أوروبا. ويمتلك راجيف سجلاً حافلاً بالنجاح في إدارة البنوك والمؤسسات المالية الضخمة وقيادة عمليات إعادة هيكلة الشركات، بالإضافة إلى قدراته المشهودة على وضع التصورات وتنفيذ استراتيجيات الشركات متعددة البلدان، وقيادة عمليات الاستحواذ والتحول، وإطلاق شركات الخدمات المالية المراعية للبيئة، وتحقيق الربحية خلال مدد ثابتة. وهو عضو في مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس، كما أنه عضو في مجلس الاستشارة العالمي لكلية بوث للأعمال في جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة، ومجلس الاستشارة الصناعي لقسم الإدارة العالمية في كلية إس بي جاين في الإمارات، ومجلس مؤتمر الإدارة العالمي Pan-IIM في المعهد الهندي للإدارة. وكان راجيف لغاية يوليو ٢٠١٨ مؤسساً شريكاً وعضواً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة. وتقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها نائب المدير التنفيذي، والرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة شرق ووسط أوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا. وكان راجيف مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لدنيا للتمويل (الإمارات العربية المتحدة) وهي شركة تمويل مشترك في الإمارات العربية المتحدة تأسست في صورة شراكة استراتيجية ما بين شركة "مبادلة للتنمية" وشركة "فوليرتون فايننشال القابضة". وشغل راجيف عدة مناصب إدارية أولى في سيتي بنك، ضمن مناصبه العديدة السابقة، وذلك طوال فترة ١٨ عاماً، شملت منصبه الأخير حتى العام ٢٠٠٦ بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وتتضمن أبرز المراحل في مسيرة كاكار المهنية عمله بصفة عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي في فيزا انترناشيونال وسيميا (CEEMEA) في لندن، المملكة المتحدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦). يحمل راجيف درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق، من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل درجة البكالوريوس في التقنية، والهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتكنولوجيا. تمتد خبرة راجيف المهنية لأكثر من ٣ عقود.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ فرانك شواب
عضو مجلس الإدارة منذ عام ٢٠١٨

الأستاذ فرانك شواب هو مؤسس مشارك في FinTechForum.de ورئيس مجلس إدارة شركة Hufsy في كوبنهاغن/برلين. وفرانك عضو في المجلس الاستشاري لبنك Sberbank في موسكو، وشغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة GIZS GmbH & Co KG وشركة Fidor TecS AG. كما عمل بصفة مستشار أول لدى شركة الاستشارات العالمية McKinsey بخصوص التحول البنكي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والمعمارية وتطوير الأعمال والابتكار ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين وعملاء الشركات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى عمله رئيساً لقسم الانترنت وتكنولوجيا التجارة الالكترونية. يحمل فرانك درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. يمتلك فرانك شواب خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢١ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
عضو اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة ورئيس لجنة الإدارة

يمتلك عبدالعزيز الحليسي خبرة مهنية واسعة في القطاع المصرفي والتنظيمي في المملكة العربية السعودية تصل إلى ٢٩ عاماً. عُين عبدالعزيز رئيساً تنفيذياً لبنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦. شغل قبل ذلك منصب وكيل المحافظ للرقابة في مؤسسة النقد العربي السعودي حيث بدأ عمله هناك في مايو ٢٠١٣ وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاعي المصارف والتأمين، إضافة إلى الرقابة على شركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي) وحماية العملاء. وقبل التحاقه بالمؤسسة، شغل عبدالعزيز منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب ورئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جي بي مورجان تشيس بنك في المملكة العربية السعودية في الفترة بين سبتمبر ٢٠١٠ ومايو ٢٠١٣. كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة اتش اس بي سي)، وكان مسؤولاً عن كل أقسام الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. عضويته في مجالس الإدارات المتعددة شملت العضوية في مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول). يحمل عبدالعزيز شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

مشاري بن فيصل العتيبي
الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة والمدير الإقليمي لبنك الخليج الدولي بالمملكة العربية السعودية
عضو لجنة الإدارة وعضو لجنة الإدارة بالمملكة العربية السعودية ولجنة إدارة الموارد البشرية ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة تقنية المعلومات ولجنة إدارة أمن المعلومات

يمتلك مشاري العتيبي خبرة تصل إلى أكثر من ٢٧ عاماً في إدارة العمليات والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. انضم مشاري إلى بنك الخليج الدولي في منصب نائب الرئيسي التنفيذي لعمليات المجموعة والمير الإقليمي لبنك الخليج الدولي بالسعودية في أغسطس ٢٠١٦م، وتمت ترقيته لمنصبه الحالي كرئيس تنفيذي لعمليات المجموعة بالإضافة إلى عمله كمدير إقليمي لبنك الخليج الدولي بالسعودية في شهر فبراير ٢٠١٨، وهو مسئول عن عمليات المجموعة، تقنية المعلومات، الشئون الإدارية، إدارة المشتريات، إدارة العلاقات العامة. شغل مشاري قبل ذلك منصب المدير العام للعمليات بالبنك السعودي البريطاني في المملكة العربية السعودية. وبه تقلد خلال ٢٥ عاماً العديد من المناصب بمسئوليات تنفيذية في مختلف الأقسام الرئيسية في البنك من بينها رئيس الموارد البشرية وإدارة العلاقات والرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، تنفيذي أول في شئون خدمات الشبكة والمعالجة ونائب رئيس مركز بطاقات الائتمان.

شارك مشاري العتيبي في برنامج القيادة والأداء العالي بكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا. كما شاريك في برنامج تمويل برنامج التنفيذيين غير الماليين بمدرسة الأعمال بالمملكة المتحدة - لندن.

ستيفن وليامز
رئيس إدارة الشئون المالية للمجموعة
عضو لجنة الإدارة ورئيس لجنة الأصول والخصوم وعضو في لجنة إدارة المخاطر للمجموعة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة أمن المعلومات ولجنة المشاريع التطويرية

يمتلك ستيفن وليامز خبرة دولية تصل إلى ٣٨ عاماً في مجال الأعمال المصرفية والمحاسبة والتدقيق. انضم إلى بنك الخليج الدولي عام ١٩٨٧ وتم تعيينه مديراً للرقابة المالية عام ٢٠٠٠ ورئيساً للشئون المالية للمجموعة عام ٢٠٠٨. وتشمل مسئولياته الحالية إعداد التقارير المالية والرقابية والإدارية للمجموعة، إضافة إلى وضع الخطط الاستراتيجية والمالية وصياغة الميزانية العامة وإدارة وتخطيط رأس المال والحسابات الدائنة والموردين والرقابة الداخلية. وقبل التحاقه بالبنك، عمل ستيفن في شركة التدقيق المحاسبي "كي بي ام جي" في لندن والشرق الأوسط. ستيفن وليامز هو محاسب قانوني وعضو في جمعية المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز. يحمل ستيفن شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كارديف في بريطانيا وهو عضو في فريق العمل الخاص بالملاءة المالية في معهد التمويل الدولي بواشنطن.

أسامة بن محمد شاكر
الرئيس التنفيذي - جي آي بي كابيتال
عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الإدارة ولجنة الاستثمار

يمتلك أسامة محمد شاكر خبرة تصل إلى ٢٠ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول والرقابة المصرفية. التحق بالعمل مع بنك الخليج الدولي في منصبه الحالي في يونيو ٢٠١٦ وعمل قبل ذلك مديراً عاماً للرقابة المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي، مسئولاً عن الإشراف والرقابة على كل البنوك التجارية في المملكة؛ وكان مستشاراً أول لنائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. قبل ذلك اكتسب أسامة خبرة ١٦ عاماً في مجال الاستثمارات المصرفية وإدارة الإستثمارات بالعمل مع البنك السعودي البريطاني وبنك اتش اس بي سي بالمملكة العربية السعودية، حيث شغل مناصب على المستوى التنفيذي من بينها المدير التنفيذي - رئيس الأسواق المالية، والمدير التنفيذي - رئيس الاستثمارات. كما كان عضواً في هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة بالرياض في المملكة العربية السعودية، حيث كان يعمل في مجال تدريس الإحصاء وتقديم الاستشارات الإحصائية. يحمل أسامة شهادة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

كاثرين غاريت كوكس
المدير العام والرئيس التنفيذي
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
عضو لجنة الإدارة ولجنة الاستثمار

تمتلك كاثرين غاريت كوكس خبرة مهنية واسعة تمتد لأكثر من ٢٩ سنة في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسساتية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. انضمت كاثرين إلى بنك الخليج الدولي في المملكة المتحدةفي منصبها الحالي في أكتوبر ٢٠١٧. وشغلت قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي لشركة ألاينس ترست ش.م.ع. كما شغلت منصب رئيس إدارة الاستثمار والمدير التنفيذي لشركة مولي فند منجمنت (التي أصبحت تعرف الآن باسم أفيفا انفستورز)، ومنصب رئيس إدارة الاستثمار في شركة أبردين أسيت منجمينت ش.م.ع. وكاثرين عضو في المجلس الرقابي لبنك دويتشه إي جي، وعضو سابق في مجموعة إدارة الأعمال الاستشارية التابعة لرئيس الوزراء في المملكة المتحدة ومجلس إدارة الأعمال الأسكتلندي. حازت كاثرين في العام ٢٠١٤ على وسام القائد الرفيع للامبراطورية البريطانية تقديراً لدورها في قطاع إدارة الأصول وخدماتها الخيرية من خلال مؤسسة بيرينغ الخيرية. وكاثرين زميل في كلية ثندربيرد للإدارة العالمية، وعضو الجمعية البريطانية لمحترفي الاستثمار في معهد المحللين الماليين المعتمدين. تحمل كاثرين شهادة البكالوريوس في التاريخ مع مرتبة الشرف من جامعة ديرهام في المملكة المتحدة، وشاركت في برنامج "القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين" في كلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

رافي كريشنان
رئيس الخدمات المصرفية بالجملة للمجموعة
عضو لجنة الإدارة ولجنة الأصول والخصوم ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك رافي كريشنان خبرة تصل إلى ١٨ عاماً من العمل المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. التحق بالعمل ببنك الخليج الدولي في عام ٢٠٠٤ في قسم تمويل المشاريع، عُين بعدها رئيساً لوحدة استشارات إدارة المشاريع، ثم تولى بعدها رئاسة وحدة المنتجات الائتمانية ورئاسة إدارة علاقات الأسواق الخليجية والعالمية، قبل أن يعُين رئيساً مكلفاً للخدمات المصرفية بالجملة في عام ٢٠١٥، ثم تولى مهام منصبه الحالي في نوفمبر ٢٠١٦. عمل قبل التحاقه ببنك الخليج الدولي مع الشركة العربية للاستثمارات البترولية في المملكة العربية السعودية ضمن فريق تمويل المشاريع. كما عمل في السابق مستشارا إدارياً بشركة كي بي ام جي بكل من المملكة المتحدة ومملكة البحرين. رافي حاصل على زمالة المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين. كما أنه عضو في المعهد الهندي لمحاسبي التكاليف والأشغال ومعهد الأوراق المالية للشركات في الهند.

ستيفن جيه مولدر
رئيس إدارة الاستثمار والخزينة للمجموعة
عضو لجنة الإدارة ولجنة الموارد البشرية ولجنة الأصول والخصوم ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ستيفن مولدر خبرة دولية تصل إلى ٤٠ عاماً من العمل في مجال الاستثمارات المصرفية وعمليات الخزينة. بدأ مسيرته المهنية مع بنك الخليج الدولي في عام ١٩٨٧ في وظيفة كبير متعاملين في الصرف الأجنبي في فرع لندن. عُين في عام ١٩٩٧ رئيساً لقسم الخزينة، ثم عُين في عام ٢٠٠٠ رئيساً للخزينة والخدمات المصرفية في بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الذي أنشئ حديثاً آنذاك. انتقل ستيفن للعمل مع بنك الخليج الدولي في البحرين في عام ٢٠٠٩ بوظيفة رئيس لوحدة الخزينة وأسواق المال. عُين رئيساً مكلفاً لإدارة الاستثمار والخزينة في ٢٠١٥، ومن ثم تولى مهام منصبه الحالي في يونيو ٢٠١٦. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، عمل كتاجر أوراق مالية في فروع بنك كروكر ناشيونال وبنك ايه بي ان وبنك أوف نيوزيلندا في لندن. شارك ستيفن في برنامج التطوير المتقدم في كلية الإدارة بجامعة كرانفيلد بالمملكة المتحدة.

آرون هاري
رئيس إدارة المخاطر للمجموعة
عضو لجنة الإدارة ورئيس لجنة إدارة المخاطر للمجموعة ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة أمن المعلومات وعضو لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ومجلس إدارة التغيير ولجنة الموارد البشرية ولجنة الأصول والخصوم ولجنة المشاريع التطويرية

يمتلك آرون هاري خبرة تصل إلى ٢٧ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتاريخاً طويلاً وناجحاً من العمل لدى مجموعة إتش إس بي سي في الإمارات والسعودية. شغل آرون منصبه الحالي في بنك الخليج الدولي في يونيو ٢٠١٨. وكان قد شغل مؤخراً منصب رئيس الخدمات المصرفية العالمية في البنك السعودي البريطاني (ساب) في المملكة العربية السعودية، وأشرف على الفرق متعددة الوظائف المسؤولة عن تغطية علاقات العملاء من الشركات الكبرى والمؤسسات. وكان له دور أساسي في إطلاق الأعمال المصرفية العالمية كقسم تجاري مستقل وتطويره ليساهم بشكل كبير في تحقيق الإيرادات في "ساب". وقبل ذلك، شغل آرون منصب الرئيس الإقليمي لمصرفية الشركات في ساب في المنطقة الوسطى في المملكة العربية السعودية. وقبل انتقاله للعمل في ساب، عمل آرون رئيساً للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مجموعة إتش إس بي سي أبوظبي. يحمل آرون شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة جنوب نيو هامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

خالد محمود
رئيس إدارة التدقيق للمجموعة
أمين سر لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يمتلك خالد خبرة أكثر من ٣٣ عاماً في الخدمات المصرفية والامتثال التنظيمي والتدقيق. ولاحقاً لانضمامه إلى قسم التدقيق الداخلي في بنك الخليج الدولي في العام ١٩٨٧، تم تعيينه رئيساً لمكتب التدقيق المالي في العام ٢٠٠٤، ورئيس التدقيق للمجموعة بالإنابة في العام ٢٠١٠. ثم شغل منصب رئيس مراقبة الالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال للمجموعة في العام ٢٠١٢، قبل أن يستلم منصبه الحالي في مايو ٢٠١٦. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، عمل في شركة التدقيق المحاسبي "كي بي إم جي" في البحرين. ويحمل خالد دبلوماً مشاركاً في المحاسبة من جامعة البحرين، وشارك في برنامج "الإدارة التنفيذية في الخليج" بكلية داردن للأعمال، بالولايات المتحدة الأمريكية.

ياسر بن عبدالرحمن الأنصاري
رئيس إدارة مراقبة الالتزام والحوكمة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة
أمين سر مجلس الإدارة وعضو لجنة الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة أمن المعلومات

يمتلك ياسر الأنصاري خبرة تصل إلى ٢٠ عاماً في مجالات مراقبة الالتزام والحوكمة في البنوك الدولية والمحلية وعلى المستوى الحكومي. انضم إلى العمل ببنك الخليج الدولي في مايو ٢٠١٦ وقبلها عمل مستشاراً لشؤون مراقبة الالتزام والحوكمة بوزارة الخدمة المدنية. شغل ياسر قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لمراقبة الالتزام في مصرف الراجحي، ورئيس إدارة مكافحة غسل الأموال في فرع بنك جي بي مورجان تشيز بالرياض، ومدير لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بفرع بنك بي ان بي باريبا بالرياض، كما عمل مدير لمراقبة الالتزام في البنك السعودي الهولندي. وفي مرحلة مبكرة من حياته المهنية عمل ياسر مع مجموعة سامبا المالية وبنك الرياض في العديد من المناصب في مجالات رقابة الائتمان وإدارة المخاطر. يحمل ياسر شهادة البكالوريوس في إدارة الالتزام من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة. وهو مسئول التزام معتمد من مؤسسة النقد العربي السعودي، كما يحمل شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال؛ ويحمل شهادتي الدبلوم العالي في مكافحة غسل الأموال والالتزام الدولي من الرابطة الدولية للالتزام.

هيلين جانيت لويد
رئيس إدارة الموارد البشرية للمجموعة
عضو لجنة الإدارة ولجنة الموارد البشرية ولجنة أمن المعلومات

تمتلك هيلين جانيت لويد خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٠ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. التحقت بالعمل في بنك الخليج الدولي في منصبها الحالي في أبريل ٢٠١٧. قبل ذلك عملت هيلين في وظيفة مدير الموارد البشرية في مجموعة "آر اس ايه" في المملكة المتحدة ودولياً. وقبلها شغلت هيلين منصب مساعد المدير العام للفعالية التنظيمية في البنك التجاري القطري، وأمضت ست سنوات في مجموعة لويد المصرفية آخرها في منصب رئيس إدارة الموارد البشرية - الخدمات المصرفية التجارية. كما عملت مع جروبو سانتاندير في المملكة المتحدة، حيث شغلت مناصب قيادية في الموارد البشرية. في بداية حياتها المهنية عملت مع ستاندرد تشارترد بنك في جنوب أفريقيا حيث تولت العديد من المسئوليات المتعلقة بالموارد البشرية. هيلين جانيت حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات، المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب أفريقيا. شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب أفريقيا.

علي رياض الأشقر
رئيس إدارة الاستراتيجية ومكتب الامتياز للمجموعة
عضو لجنة الإدارة ومجلس إدارة التغيير ولجنة متابعة الاستراتيجية ولجنة الابتكار

تمتد خبرة علي رياض الأشقر المهنية لأكثر من ٢٠ عاماً، قضى الأعوام الـ ١٤ الأخيرة منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركزت في قطاع الخدمات المالية. وتشمل خبرته بشكل خاص وضع الاستراتيجيات وترجمتها إلى خطط وتنفيذها، وقيادة المشاريع التحويلية الرقمية وغير الرقمية، وإطلاق الشركات الناشئة. ومنذ انضمامه إلى بنك الخليج الدولي في ٢٠١٠، تولى علي مسؤولية إدارة الاستراتيجية ومكتب الامتياز الذي قاد عبره عمليات تغيير الاستراتيجية الخاصة بالبنك ونموذج عملها التجاري، إضافة إلى بلورة فكرة "ميم" وإطلاقها لتكون ذراع الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد في بنك الخليج الدولي.

ويستمر في دعم التطور الاستراتيجي للبنك على مستوى المجموعة إلى جانب المبادرات الرئيسية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وقبل انضمامه لبنك الخليج الدولي، شغل علي عدداً من المناصب التنفيذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العديد من المؤسسات المرموقة كبنك دبي الإسلامي، وشركة نوبلز للاستثمار في دبي، والمصرف العالمي في البحرين.

جمال أبو السعود
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمعلومات للمجموعة ومدير تقنية المعلومات، المملكة العربية السعودية
عضو لجنة الإدارة ولجنة الموارد البشرية ولجنة الأصول والخصوم ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة أمن المعلومات

يمتلك جمال أبو السعود خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً في مجال تقنية المعلومات تقلد خلالها العديد من المناصب التقنية والإدارية التي شملت مجالات مختلفة مثل استراتيجية وحوكمة تقنية المعلومات، وتطبيقات الخدمات المصرفية، والبنية التحتية، ونظم المعلومات الإدارية، واستمرارية الأعمال، والأمن السيبراني. انضم أبو السعود إلى بنك الخليج الدولي في يناير ٢٠١١، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للمعلومات للمجموعة بالنيابة، وقام بقيادة برنامج تحول تقنية المعلومات لدعم تنفيذ استراتيجية البنك التوسعية الجديدة الرامية لتعزيز وجوده في أسواق دول الخليج العربي، بما في ذلك تطوير المصرفية الرقمية للأفراد "ميم" والمعاملات المصرفية العالمية. تولى أبو السعود منصبه الحالي في البنك في مايو ٢٠١٧، وكان من ضمن مسؤولياته إنشاء بنية تحتية جديدة لتقنية المعلومات لعمليات فرع البنك وشركة جي آي بي كابيتال في المملكة العربية السعودية. وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل جمال منصب نائب الرئيس لشؤون البنية التحتية لتقنية المعلومات ومخاطر تقنية المعلومات في شركة الأهلي كابيتال في المملكة العربية السعودية. كما شغل منصب مدير تطوير أعمال تقنية المعلومات في البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية. وقبل ذلك، أمضى جمال ١٥ عاماً في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وكان منصبه الأخير فيها مديراً لتطوير الأنظمة والتطبيقات. يحمل جمال درجة البكالوريوس في هندسة النظم من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. وشارك في العديد من البرامج التقنية والإدارية العليا في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.

صلاح بن سالم المشجري
رئيس مصرفية الأفراد للمجموعة المكلف
عضو لجنة الإدارة ولجنة الأصول والخصوم

يمتلك صلاح المشجري ١٩ عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي. انضم صلاح إلى بنك الخليج الدولي في يناير ٢٠١٧ ليشغل منصب رئيس عمليات الدمج - الخدمات المصرفية للأفراد وهو مسؤول بصورة أساسية عن وضع وتنفيذ منهجية جديدة لعمليات الدمج المتعلقة بأعمال الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد "ميم". وقد تولى مهام منصبه الحالي في أغسطس ٢٠١٨. وقبل انضمامه لبنك الخليج الدولي، عمل صلاح مع البنك السعودي البريطاني (ساب) لمدة ١٧ عاماً. وبعد أن استكمل بنجاح برنامج تطوير المسؤولين في البنك، شغل عدداً من المناصب في إدارة العلاقات وإدارة شبكة الفروع ومنها مدير الفرع الرئيس في الرياض ومدير المنطقة الوسطى في السعودية. صلاح حاصل على البكالوريوس في إدارة الأعمال (تخصص التسويق) من جامعة الملك سعود، السعودية. كما شارك في برنامج القيادة العليا من قبل كلية لندن للأعمال.

الهيكل التنظيمي وحوكمة الشركات

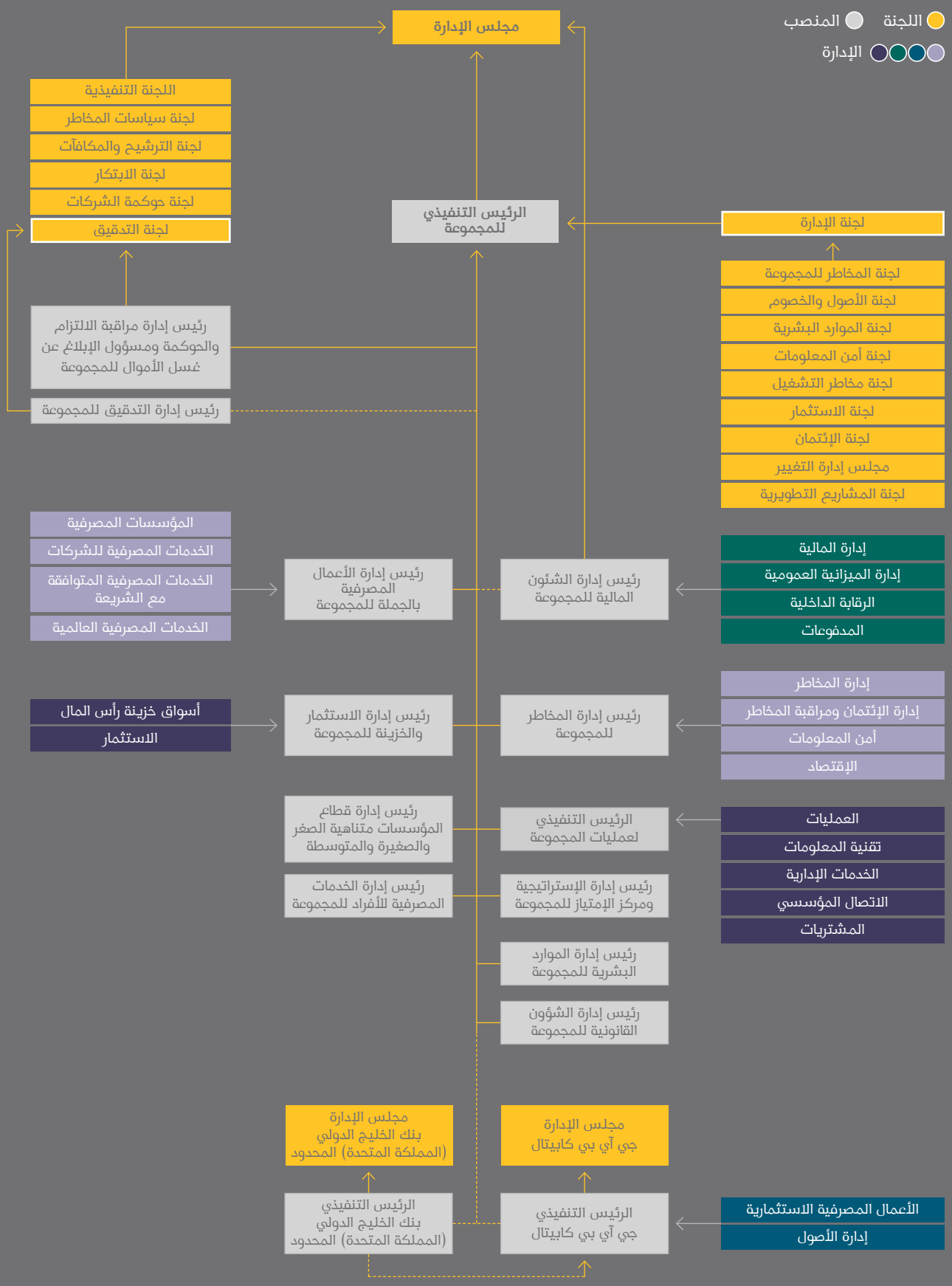

دليل الشركات

بنك الخليج الدولي

المقر الرئيس
مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٠١٧
المنامة، مملكة البحرين

هاتف
عام: ٥٣٤٠٠٠ ١٧ (٩٧٣+)
تبادل العملات وأسواق المال:
٥٣٠٠٣٠ ١٧ (٩٧٣+)
مبيعات الخزينة: ٥٢٢٥٤٨ ١٧ ٩٧٣+
الاستثمارات: ٥٢٢١٢٠ ١٧ ٩٧٣+
الأعمال المصرفية الاستثمارية:
٥٢٢٦٧١ ١٧ ٩٧٣+
إدارة علاقات العملاء:
٥٢٢٥٤٨ ١٧ ٩٧٣+
المؤسسات المالية:
١٧٥٢٢٥٨٤ ٩٧٣+

فاكس
تبادل العملات وأسواق المال:
٥٢٢٥٣٠ ١٧ ٩٧٣+
مبيعات الخزينة: ٥٢٢٤٢٢ ١٧ ٩٧٣+
الأعمال المصرفية الاستثمارية:
٥٤٢٧٩٠ ١٧ ٩٧٣+
المؤسسات المالية الدولية:
١٧٥٢٢٥٨٤ ٩٧٣+

سويفت: GULFBHBM
سويفت (مصرفية الأفراد):
GULFBHBMRET

خط رويترز المباشر
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Knightsbridge
London SW1X 7XS
United Kingdom
هاتف: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+
فاكس: ٦٠٦٠ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+
سويفت: SINTGB2L

جي آي بي كابيتال
شركة شخص واحد

الطابق الرابع المباني المنخفضة
مبنى رقم ب١، واحة غرناطة للمباني
السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٢٢٠٠ ٥١١ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٢٢٠١ ٥١١ ١١ ٩٦٦+

الفروع

المملكة العربية السعودية

الظهران
برج الكفاح
طريق الملك فهد
ص. ب. ٣٩٢٦٨، الظهران ٣١٩٤٢
هاتف: ٨٦٦٤٠٠٠ ١٣ ٩٦٦+
فاكس: ٨١٠٠٦٠٧ ١٣ ٩٦٦+ /
٨١٠٠٦٠٨ ١٣ ٩٦٦+

جدة
مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١
هاتف: ٥١١٧٠٠٠ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٥١١٧٠٩٠ ١٢ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

الرياض
غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣
هاتف: ٣٣٣٣ ٥١٠ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٣٣٩٤ ٥١٠ ١١ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي
برج الفلاح
شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧٠٥١، أبو ظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٨٠٨٠ ٦٣١ ٢ ٩٧١ +
فاكس: ١٩٦٦ ٦٣١ ٢ ٩٧١+
سويفت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك
330 Madison Avenue
New York, NY 10017
United States of America
هاتف: ٢٣٠٠ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
فاكس: ٢٣٠٩ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
سويفت: GULFUS33

المملكة المتحدة

لندن
One Knightsbridge
London SW1X 7XS
United Kingdom

هاتف
عام: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+
الخزينة: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+

فاكس
عام: ٠٤٥٨ ٧٣٩٣ ٢٠ ٤٤+
الخزينة: ٦٠٦٠ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي
بوليفارد بلازا - برج ٢ - وحدة رقم ٨٠٢،
الطابق الثامن
شارع الشيخ محمد بن راشد
ص. ب. ٩٤٤٥، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٩٣٩٧ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+